





فهرس

١	مقدمة المؤلفمقدمة المؤلف
۲	مقدمة في الفتوى الحموية
۲	- سبب وزمان تأليف الفتوى الحموية
٣	- الطريقة التي ينبغي أن تُدرس بها الفتوى الحموية
٣	- الفتوى الحموية تنقسم إلى قسمين
٤	- ثلاثة عشر أساسًا مهمًّا في مقدمة ابن تيمية للحموية
٧	مقدمة ومهمات تتعلق بالأشاعرة
٧	- مؤسس المذهب الأشعري
٨	رجوع أبي الحسن الأشعري عن معتقد الأشاعرة
١	بعض أصول أهل السنة التي خالفها الأشاعرة
١,	ذكر مخالفة وتبديع علماء المذاهب الأربعة الأوائل للأشاعرة ٣
١	بعض تناقضات الاعتقاد الأشعري
۲	بداءة متن الحموية
۲	نص السؤال الوارد على شيخ الإسلام



ب في الدين كله الرجوع للكتاب والسنة وفهم السلف٠٠٠	يجد
، على الأحاديث الضعيفة في الحموية	تنبيه
ية القرون الثلاثة تقتضي الخيرية في كل شيء، وأوله الاعتقاد٢٦	خير
إن قول المخالفين: طريقة السلف أسلم، والخلف أعلم	بطلا
هب الضالين في الأسماء والصفات من حيث الجملة ثلاثة٣٠	مذاه
صة معتقد أهل السنة في الأسماء والصفات٣٥	خلا
ع المتكلمين في الكذب والجهل	جم
يرة والشك صفة ملازمة للمتكلمين٣٦	الح
اف الرازي، والجويني، والغزالي بضلال الطريقة الكلامية	اعتر
ن تابوا من رؤوس الأشاعرة لم يرجعوا لمذهب السلف وإنما للتفويض. ٤٢	الذي
ب عدم تسمية ابن تيمية لبعض المخالفين	سبد
علو الله على خلقه	أدلة
- يُعتمد في العقائد على كل ما ثبت عن النبي عِيْكِيٍّ ولو كان حسنًا٥٢	
، نفاة العلو لا مستند له من كتاب ولا سنة ولا أثر عن السلف ٥٥	قول
- الإشارة إلى الصفة ليس من باب التشبيه٥٦	
- تفسير السلف للمعنى بذكر فرد من أفراده ليس كتأويل المؤولة٧٥	



٦.	منهج النفاة في نفي الصفات
٦٣.	- قول الأشاعرة بتقديم العقل على النقل
٦٥	افتراق الأمة وبيان الفرقة الناجية
٦٥	أصل مقالة التعطيل ترجع لرجل يهودي
٦٧.	- محاولة الحركيين وأهل البدع تضعيف حديث الافتراق
٧٠.	- معنى الصفة السلبية والصفة الإضافية عند المتكلمين
٧٢	التأويلات الموجودة اليوم هي تأويلات المريسي التي رد عليها السلف
٧٢	إجماع الأمة على ذم المريسي وأكثرهم كفروه أو ضللوه
٧٣	بعض الكتب التي عنيت بنقل مذهب السلف
٧٥.	- ثناء شيخ الإسلام على كتب الإمام الدارمي
٧٦	مجمل مذهب أهل الحق في صفات الله تعالى
٧٨.	- أسماء الله و صفاته توقيفية إجماعًا
۸۱.	- القول في الصفات كالقول في الذات
۸۲.	- القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر
۸۳	التدليل على أن أهل التأويل في أمر مريج
٨٥	الطوائف المنحرفة عن منهج السلف في الأسماء والصفات



- النصوص إذا تكاثرت فيقطع بظاهرها ولا يدخلها التاويل٨٩
- استطالة الفلاسفة على الأشاعرة في تأويل الصفات
- أسماء الله وصفاته من المحكم لا من المتشابه إجماعًا
- إطلاقات الإحكام والتشابه في القرآن والسنة
- إطلاقات لفظ (التأويل) ومعانيها
التأويل في اصطلاح المتأخرين
اللوازم الفاسدة المترتبة على مذهب المفوضة
نقو لات عن أئمة السلف في صفات الله تعالى
- قول السلف: (بلا كيف) لا يدل على التفويض
- كلام ابن الماجشون فيه تشجيع وتثبيت للسلفي
نقو لات عن أبي حنيفة وغيره من العلماء في مخالفة المؤولة١١٤
 - هل يصح نسبة كتاب (الفقه الأكبر) لأبي حنيفة؟
- هل يرى أبو حنيفة الخروج على الحكام؟
– معنى (بائن من خلقه)
نقولات عن أئمة السنة في الأسماء والصفات ومخالفة المؤولة
- معنى قول السلف: (أمرُّ وها كما جاءت من غير تفسير)



178	- للجهمية إطلاقات ثلاثة
71	تكملة لنقولات العلماء في مخالفة المؤولة
177	
١٣٦	- مذهب الخطابي في الاستدلال بالأحاديث في الصفات
187	- مخالفة الأشاعرة الأوائل للمتأخرين
187	- الرد على المعتزلة في أن الله استفاد اسم الخالق لما خلق
١٤٦	المتن: (قول الحارث المحاسبي في العلو)
١٥٠	لفظ (إمام) لا يُطلق إلا على أهل السنة
	معنى النسخ عند المتأخرين وعند السلف
	خطأ المحاسبي العقدي في تجدد الصفة، ومعناه عند أهل السن
104	قوله تعالى: (أأمنتم من في السماء) (في) لها معنيان
100	اتفاق الصحابة في أصول الدين
١٧١	- قول بعضهم عن القرآن: وإليه يعود حكمًا، خطأ
177	- لفظ التصوف لا يُذم مطلقًا
١٧٤	- للفراسة ثلاثة معاني
1 / 9	- الجارحة تُنفي عن الله عز وجل





- الصفات الخبرية تُطلق ويُراد بها معنيين
- قول ابن تيمية والبيهقي في قول أبي الحسن الأشعري في الاستواء١٨٩
- أقوى الأدلة على أن أبا الحسن الأشعري لم يرجع لمذهب السلف ١٨٩
- الألفاظ التي تُطلق على الله ثلاثة أقسام
- فرق بين قبول الحق من كل أحد وبين نقل كلام المخالف وتعزيزه ٢١٣
- الربوبية نوعان: كونية وشرعية
- العلاقة بين الألفاظ في الجملة أربعة أقسام
- قاعدة نفيسة في معرفة طريقة السلف
- صحة نسبة كتاب الروح لابن القيم
- علاج التردد والحيرة بسبب الخلاف والردود
- أهمية تنقية الصف بالرد على المخالفين
فهرس المراجع والمصادر



بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فقد طالعت تفريغًا لدورة علمية في شرح (الفتوى الحموية) لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحَمُ أَللَهُ، قام به بعض الإخوة الأفاضل ووضعوا له فهرسًا، وأسميته:

(التطريزات السلفية على الفتوى الحموية)

أسأل الله العظيم أن ينفع به عباده، وأن يجعله مقبولًا عنده، إنه الرحمن الرحيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ثم يسر الله - بكرمه - مراجعته مرة أخرى مع بعض الزيادات والتعديلات، وتوثيق النقولات من مصادرها ومراجعها.

أسأل الله أن يتقبله وينفع به عباده؛ إنه جواد كريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. عبد العزيز بن ريس الريس المشرف على موقع الإسلام العتيق https://islamancient.com ۱ ۲ ۲ ۵ / ۱۶۶۸هـ





مقدمة للفتوى الحموية:

سبب وزمان تأليف الفتوى الحموية:

ألَّف شيخ الإسلام ابن تيمية رَحَمُ ألله (الفتوى الحموية) في السنة الثامنة والتسعين بعد الستمائة من الهجرة النبوية، ذكر هذا ابن عبد الهادي (١) في ترجمته لشيخ الإسلام ابن تيمية، وأشار لهذا ابن تيمية رَحَمُ ألله نفسه في أول كتابه (بيان تلبيس الجهمية) (١).

وقد كتب شيخ الإسلام ابن تيمية هذه الفتوى إجابةً على سؤال، وكتبها في قَعدة واحدة بين الظهر والعصر، كما ذكر هذا عن نفسه (٢) وذكر ذلك أيضًا ابن عبد الهادي (٤).

فهذه الفتوى التي يدرسها الدارسون أيامًا وقد يجلسون شهورًا، قد كتبها شيخ الإسلام رَحْمَهُ الله في قعدة واحدة بين الظهر والعصر، وقد كتبها ارتجالًا من حفظه، وقد ذكر ابن عبد الهادي أن شيخ الإسلام كثيرًا ما يكتب من حفظه إذا ألَّف وأجاب على الأسئلة رَحْمُهُ الله في أن شيخ الإسلام كثيرًا ما يكتب من حفظه إذا ألَّف وأجاب على الأسئلة رحمه الله في ألله في ألله في ألله في المنطقة إذا ألَّف وأجاب على الأسئلة وحمه الله في الله في المنطقة إذا ألَّف وأجاب على الأسئلة وحمه الله في المنطقة المنطقة

⁽١) العقود الدرية في مناقب ابن تيمية (ص ٢٤٩).

⁽٢) بيان تلبيس الجهمية (٤ / ١).

⁽٣) المرجع السابق.

⁽٤) العقود الدرية في مناقب ابن تيمية (ص١١١).

⁽٥) العقود الدرية في مناقب ابن تيمية (ص ٣٧).





الطريقة التي تُدرس بها الفتوى الحموية:

الأصل في تأليف هذه الفتوى أنه ردُّ على الأشاعرة، ثم استطرد شيخ الإسلام في الرد على بقية المتكلمين كالجهمية والمعتزلة والفلاسفة، فلا تُدرس على أنها كتابٌ تأصيليٌّ في باب الاعتقاد كما تُدرس العقيدة الواسطية، أو كالاعتقاد لأبي بكر الإسماعيلي، أو (عقيدة السلف أصحاب الحديث) لأبي عثمان الصابوني، أو (أصول السنة) للإمام أحمد، وغيرها من كتب السنة.

ومن الخطأ في شرحها أن يُشتغل بتأصيل معاني الاعتقاد، فكلما مرَّ الشارح بآيات في إثبات العلو تكلم عن العلو وأنواعه وأدلته، أو إذا مرَّ على آيات فيها إثبات صفة العين فيُدلل على صفة العين ...وهكذا، فكأنه يشرح متنًا تأصيليًّا في الاعتقاد، وهذا لا يصح؛ فإن هذه الفتوى لم تُؤلَّف في تأصيل اعتقاد أهل السنة وإنما في الدفاع عن اعتقاد أهل السنة والرد على المخالفين، والأصل أنها ردُّ على الأشاعرة، وجاء الرد على غيرهم استطرادًا.

الفتوى الحموية تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: مقدمة، أورد فيها مجمل عقيدة السلف، ووجوب الاهتداء بهديهم، وأن طريقتهم الأعلم والأسلم والأحكم، ومجمل عقيدة أهل البدع من المؤولة.

القسم الثاني: نقولات كثيرة عن السلف والعلماء الماضين والمتأخرين للرد على من ذهب إلى التأويل أو التفويض، والأصل في النقولات ذم التأويل.





ثلاثة عشر أساسًا مهمًّا في مقدمة ابن تيمية للحموية:

تقوم مقدمة ابن تيمية على أسس، منها:

الأساس الأول: أن كلام الله وكلام رسوله على جمع بين كونه الأعلم والأصدق والأوضح، فإذا كان كذلك فيجب أن يُحمل على ظاهره؛ لأنه لو أراد خلاف الظاهر لبيّنه.

الأساس الثاني: الدِّين قد كمُل، ولم يترك رسول الله عَلَيْهُ شيئًا من الدين إلا وبيَّنه، ومن ذلك أن المشركين قالوا لسلمان الفارسي رَحَالِيَهُ عَنْهُ: لقد علمكم نبيُّكم كل شيء حتى الخِرَاءة؟ -الآداب المتعلقة بقضاء الحاجة - فقال: "أجل" (١).

فإذا كان قد بُيِّن كل شيء في دين الله، فلا نحتاج إلى قواعد الفلاسفة ولا اليونانيين ولا غيرهم.

الأساس الثالث: أن إثبات أسماء الله وصفاته في الكتاب والسنة جاءت على ظاهرها المراد في كتاب الله وسنة النبي على الطاهر الذي يفهمه المتكلمون، فإنه لم يأت في كتاب الله ولا سنة النبي على ما فهموه لا نصًّا ولا ظاهرًا.

الأساس الرابع: أن كلام السلف من الصحابة والتابعين واضح في إثبات صفات الله من كلام الله وكلام رسوله على ولو أرادوا خلاف ذلك لبيّنوه، ولم يأت عنهم خلاف ذلك لا نصًّا ولا ظاهرًا.

⁽۱) صحيح مسلم (۱ / ۱۵۶) رقم: (۲۲۲).



الأساس الخامس: أن مذهب السلف أسلم وأعلم وأحكم، فليسوا أُمِّيين، وليسوا مفوِّضة يُؤمنون بظواهر الكلام من غير معرفة لمعانيه كما زعم المتكلمون، حتى جعلوهم أُمِّيين في أعظم شيء وهو ما يتعلق بصفات الله في كلام الله وكلام رسوله عَيْكَة ، فأرادوا أن يُجهِّلوا السلف حتى يُفتح لهم الباب فيُأوِّلوا ما شاءوا.

الأساس السادس: لا يصح أن يُجعل العقل أصلًا في رد كتاب الله وسنة النبي على الأساس السادس: لا يصح أن يُجعل العقل أصلًا في رد كتاب الله وسنة في نفسها ومتناقضة، فلا يصح أن تكون أصلًا، بل يجب الرجوع إلى كتاب الله وسنة النبي على الله وسنة النبي على الله وسنة النبي الله المسنة النبي الله وسنة النبي المسنة الله وسنة النبي المسنة المسنة

الأساس السابع: الرد على المتكلمين الذين قالوا -إما نصًّا أو هو لازم قولهم-: إن ظواهر الكتاب والسنة لا يصح العمل بها، فصار الأمر بالرجوع إليها عند الاختلاف - على زعمهم- سببًا للحيرة والاختلاف وخفاء الحق.

الأساس الثامن: أن التأويلات الموجودة بين أيدي المتكلمين من الأشاعرة؛ هي ذات التأويلات التي قال بها بشرٌ المريسيُّ، والتي ردَّ عليها أئمة السنة، فيكون رد أئمة السنة على بشر المريسى ردُّ على هؤلاء الأشاعرة المتأخرين.

الأساس التاسع: أن كثيرًا من أئمة الأشاعرة قد ندموا آخر عمرهم وأصابتهم الحيرة، فلنأخذُ العبرة من ذلك، وألّا يُضيع الرجل حياته ثم يندمْ كما ندموا.

الأساس العاشر: أن تأويلات جهم قد أخذها من جعد بن درهم بسلسلة -سيأتي ذكرها- ترجع إلى لبيد بن الأعصم اليهودي، فهي ترجع إلى رجل يهودي.





الأساس الحادي عشر: أن الأشاعرة متناقضون ومختلفون بينهم، فيُثبت قومٌ شيئًا ويُخالفهم آخرون.

الأساس الثاني عشر: الرد على قولهم: إن أدلة الصفات ليست مُرادة كما ذُكرت في الكتاب والسنة، بل يُراد غيرها، وأن ما ذُكر في الكتاب والسنة ليس مُرادًا ولا يدل بنفسه على صفات الله التي سيأتي ذكرها -إن شاء الله تعالى-.

الأساس الثالث عشر: ذكر رَحمَهُ الله مظان كلام السلف وكتب الاعتقاد التي نقلت كلام السلف؛ لذا من أراد النجاة فليرجع إلى كتبهم وليسلك طريقتهم.

فبهذه الأُسس وغيرها أقام شيخ الإسلام هذه المقدمة العظيمة، وسيأتي -إن شاء الله تعالى - ذكر ما تيسر من الأُسس أثناء قراءتها، فمن ضبط هذه المقدمة، وضبط ما وُجد فيها فإنه يقف على خير عظيم.

وقد سلك شيخ الإسلام مسلكًا عظيمًا في الرد على الأشاعرة في هذ الفتوى، بأن قدَّم مقدمة قوية ثم ذكر خطأهم وتناقضهم وما يُضعف قولهم، ثم نقل نقولات عن أئمة السنة وغيرهم وممن هم مُعظَّمون عند الأشاعرة في تخطئة الأشاعرة، ثم ختم ذلك بخاتمة عظيمة.

فهذه الفتوى عظيمة للغاية في نقض أصول الأشاعرة، لذا من قرأها وقرأ (التدمرية) فسيخرج بعلم غزير قويًّ في نقض أصول الأشاعرة.





فمما يُميز (الحموية) أنها مبنية على النقولات وعلى بيان مخالفة السلف ومن هم مُعظمون عند الأشاعرة والمتكلمين في مخالفة طريقتهم وتأويلاتهم، وأما ما يُميز (التدمرية) هو قوتها في نقض أصولهم بالدليل.

فمن جمع بين التدمرية والحموية فقد جمع بين خير عظيم، ومما ذكر ابن وهف في سؤالاته لشيخنا العلامة عبد العزيز بن باز رَحَمُ الله (١) أنه قال: كان يُقرأ على الشيخ ابن باز رَحَمُ الله من (مجموع الفتاوى)، فلما بلغوا المجلد الخامس وفيه الفتوى الحموية، وكان أحد الطلاب يقرأ على الشيخ الفتوى الحموية وقد بدأ بها قبل، فلما بلغناها في المجلد الخامس قال الطلاب للشيخ: لو قفزنا هذه الفتوى الحموية بما أن الطالب الفلاني يقرأها ونقرأ ما بعدها. قال: فسكت الشيخ رَحَمُ الله ثم قال: نحن في حاجة إلى قراءتها ولو مائة مرة، ثم قال: " سَمْ " -أي ابدأ واقرأ - فهذا يدل على عظيم هذه الفتوى، وعلى مكانتها العظيمة عند أئمة السنة.

مقدمة ومهمات تتعلق بالأشاعرة:

مؤسس المذهب الأشعري:

الأشاعرة منسوبون لأبي الحسن الأشعري، وهو علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، وقد وُلد في السنة الستين بعد المائتين، ذكر ذلك ابن عساكر (٢)، وتوفي في السنة الرابعة والعشرين بعد الثلاثمائة، وقد اختُلف في سنة الوفاة اختلافًا متقاربًا.

⁽١) سؤالات ابن وهف لابن باز (ص ٢١).

⁽٢) تبيين كذب المفتري (ص ١٤٦)





وقد كان أبو الحسن الأشعري معتزليًّا، وقد تواتر ذكر أهل العلم أنه كان معتزليًّا، ثم ترك الاعتزال إلى المذهب الأشعري الذي هو خليط بين مذهب ابن كلاب وأشياء أخرى زادها أبو الحسن الأشعري.

رجوع أبي الحسن الأشعري عن معتقد الأشاعرة إلى مذهب أهل السنة:

للعلماء قولان في رجوع أبي الحسن الأشعري لمذهب السلف، فمنهم من قال: إنه كان على مذهب الأشاعرة ولم يرجع، ومنهم من يقول إنه قد رجع، وهذا لا يهم كثيرًا، لكن من أحسن ما رأيته ما نقله السجزي في رسالته لأهل زبيد، أنه قال: "قال خلف المعلم -وكان خبيرًا بالأشاعرة-: أقام الأشعري أربعين سنة على الاعتزال ثم أظهر التوبة فرجع عن الفروع وثبت على الأصول " (۱).

وهذا شبيه بما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية عن أبي الحسن الأشعري أنه على أصول الجهمية مع أقوال مركبة من أهل السنة، وأنه إذا فصَّل أخطأ وخالف أهل السنة، ذكر ذلك كما في (شرح الأصفهانية) (٢) و(الفتاوى الكبرى المصرية) (٣) و(منهاج السنة) (٤) و(درء تعارض العقل والنقل) (٥) وكما في (مجموع الفتاوى) (١).

⁽١) رسالة السجزي إلى أهل زبيد (ص ٢١٠ – ٢٠٩).

⁽٢) شرح العقيدة الأصفهانية (ص ٥٩). دار الإمام أحمد

⁽٣) الفتاوي الكبرى (٦ / ٦٣). دار الكتب العلمية

⁽٤) منهاج السنة (٢ / ٢٢٧).

⁽٥) درء تعارض العقل والنقل (٢ / ٦، ١٢، ١٦)، (٧ / ٣٦، ١٠١، ٢٣٦، ٤٦١، ٤٦٣)، (٨ / ٩١).

⁽٦) مجموع الفتاوي (١٢ / ٢٠٤).





ومذهب الأشاعرة مزيج بين مذهب المعتزلة ومذهب السلف في الظاهر، لذلك التبس أمرهم على الناس، لاسيما وبعض الأشاعرة قد اتخذ الكذب دينًا للتلبيس على أئمة السنة، ومنهم أبو بكر الباقلاني، وقد ذكر ذلك عنه السجزي رَحْمَهُ الله في رسالته لأهل زبيد (۱).

ومن بعض كذبه -والله أعلم- خديعته لأبي الحسن الدار قطني الإمام المعروف، فقد ذكر الذهبي أن أبا الحسن الدار قطني كان معه أبو ذر الهروي، فقابلا أبا بكر الباقلاني، فلما رأى الدار قطني أبا بكر الباقلاني قبَّل ما بين عينيه وعظَّمه وأثنى عليه، فسأل أبو ذر الهروي أبا الحسن الدار قطني: من هذا الرجل الذي تُعظمه هذا التعظيم؟ قال: هذا الذي قد دافع عن أصول الدين ورد على المخالفين -أي المعتزلة- (٢).

فالدار قطني على جلالة قدره رَحْمَهُ الله إلا أنه انخدع بأبي بكر الباقلاني، وهذا ليس غريبًا فليس للمؤمن إلا الظاهر.

والذي ترتب على أثر هذه الخديعة أن أبا ذر الهروي أخذ المعتقد الأشعري وتبنَّاه، وأبو ذر الهروي هو أحد رواة صحيح البخاري، وروايته هي التي اعتمدها الحافظ في شرحه على البخاري.

فسكن الهروي في مكة، وكان الناس يفدون إلى مكة للحج والعمرة، ويروون عن أبي ذر صحيح البخاري وغيره من العلم، ومما نقلوا مع رواياتهم عن أبي ذر الهروي

⁽١) رسالة السجزي لأهل زبيد (ص ٣٠٥)."

⁽٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ٢٠٢).





الاعتقاد الأشعري، فدخلت العقيدة الأشعرية بلاد المغرب، ولم يكن الاعتقاد الأشعري في تلك البلاد، لكنه دخلها وانتشر بقُبلة من الإمام الدار قطني رَحَمُ أُللَّهُ وبخديعة من أبي بكر الباقلاني كما تقدم بيانه.

فيجب أن يُدرس المعتقد الأشعري حتى لا نُخدع ونظنه اعتقادًا سلفيًّا.

وقد كان أئمة السنة شديدين على أبي بكر الباقلاني، حتى إن أبا حامد الإسفراييني كان يُحذر منه، وإذا ذهب إلى الجمعة يُحذر في طريقه من أبي بكر الباقلاني، حتى إن أبا بكر الباقلاني صار يتقنَّع إذا خرج من بيته وأراد أن يدخل الحمام حتى لا يراه الناس (۱)، لأنهم قد نفروا منه من شدة كلام أبي حامد الإسفراييني، وهو رَحَمُهُ اللهُ إمام من أئمة السنة وهو إمام عظيم في الفقه، وكان شافعيًّا.

بعض أصول أهل السنة التي خالفها الأشاعرة:

ومن الأصول التي خالف فيها الأشاعرة أهل السنة ما يلي:

الأصل الأول: خالفوا أهل السنة في معنى "لا إله إلا الله" فقالوا: إن معناها لا قادر على الاختراع إلا الله، ذكره أبو الحسن الأشعري (١) وغيره، وهذا المعنى باطل لأنه يلزم عليه ألَّا يُنكرها كفار قريش لأنهم مقرون بأن الله هو الخالق الرازق، ومع ذلك أنكروها وقالوا: ﴿أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهً وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص: ٥].

⁽١) درء تعارض العقل والنقل (٢ / ٩٨).

⁽٢) الملل والنحل للشهرستاني (١ / ١٠٠). وعزاه البغدادي في كتابه: أصول الدين (ص ١٢٣) لأبي الحسن الأشعري.





الأصل الثاني: خالفوا أهل السنة في أول واجب على المكلفين، فقالوا: أول واجب على المكلف النظر أو القصد إلى النظر، ذكر هذا الجويني (١).

وقد دل القرآن والسنة على أن أول واجب على المكلف التوحيد، وهو إفراد الله بالعبادة.

الأصل الثالث: مخالفتهم لأهل السنة في كلام الله، فأنكروا الكلام اللفظي وأثبتوا الكلام النفسي فحسب، وحقيقة قولهم أن الله لا يتكلم، وقد اعترف بهذا الرازي وذكر أن حقيقة قولهم في كلام الله أن الله لا يتكلم، كما نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية (١)؛ وذلك أنه إذا قيل إن الكلام نفسي فحسب لا لفظي، فمعناه أن الله لا يتكلم، فالأخرس عنده كلام نفسي، لكن ليس عنده كلام لفظي.

الأصل الرابع: مخالفتهم لأهل السنة في رؤية الله، فأثبتوا الرؤية إلى غير جهة، وحقيقة قولهم أن الله لا يُرى، فمعنى أنه يُرى إلى غير جهة أنه لا يُرى، وقد اعترف بهذا الرازي (٣).

⁽١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص ٣). ط الخانجي

⁽٢) التسعينية (٢ / ٥٩٧).

⁽٣) بيان تلبيس الجهمية (٤ / ٢٠).





الأصل الخامس: مخالفتهم لأهل السنة في باب الإيمان، فالمشتهر عندهم أن الإيمان التصديق، وعند أبي الحسن قولٌ آخر فقال: الإيمان المعرفة (١)، فإذن لا يرون أعمال الجوارح من الإيمان، فهم مرجئة.

الأصل السادس: خالفوا أهل السنة في الصفات، فلا يُثبتون من صفات المعاني إلا سبعًا (٢).

الأصل السابع: طريقتهم في الإثبات العقل، فجعلوا العقل أصلًا، كما قرر ذلك الجويني في كتابه (الإرشاد) (٢)، وقرره بأوضح الرازي وسماه القانون الكلي (٤)، وجعل العقل مُقدمًا على النقل.

الأصل الثامن: خالفوا أهل السنة في التحسين والتقبيح، فالأشاعرة في باب التحسين والتقبيح، وهذا والتقبيح لا يُقرون بأن العقل يُحسِّن ويُقبِّح، فعطَّلوا العقل من التحسين والتقبيح، وهذا خطأ كبير وترتبت عليه ضلالات عظيمة (٥).

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٥٠٩)، والتحبير شرح التحرير (٢/ ٥١٤).

 ⁽۲) شرح جوهرة التوحيد للباجوري (ص ۱۲۳، ۱۲۵)، وعون المريد شرح جوهرة التوحيد (۱ / ۳۹۲، ۲۹۵).

⁽٣) النظامية ص٥٥ وما بعده.

⁽٤) أساس التقديس (ص ٢٢٠ – ٢٢١).

⁽٥) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص ٢٥٨). ط: الخانجي.





الأصل التاسع: خالفوا أهل السنة في باب القدر، فهم في باب القدر جبرية، ويقولون: العباد مجبورون كالريش في مهب الريح (١).

الأصل العاشر: لا يُثبتون لأفعال الله حكمة ولا تعليلًا، فعندهم كل أفعال الله ليس لها حكمة ولا تعليل -والعياذ بالله- (٢).

الأصل الحادي عشر: خالفوا أهل السنة في باب الكرامات، فقالوا: كل كرامة للولي هي كرامة للنبي، وكل كرامة للنبي هي كرامة للولي إلا القرآن، وخالفوا في هذا معتقد أهل السنة (٢).

ذكرُ مخالفة وتبديع علماء المذاهب الأربعة الأوائل للأشاعرة:

تقدم ذكر بعض أصول أهل السنة التي خالفها الأشاعرة، والكلام على ضلالات الأشاعرة يطول، ولا يكاد في باب من أبواب الاعتقاد إلا ويخالف الأشاعرة فيه أهل السنة، فلأجل هذا وغيره توارد أئمة السنة على تبديعهم وتضليلهم، أما السابقون لهم فقد بدَّعوا أصولهم، وأما من عاصرهم فقد بدَّع أئمتهم.

⁽۱) الإرشاد للأبي المعالي الجويني ص٢١٩ والجوهرة وشرحها للباجوري ص١٩٧ تقديم الرفاعي، مجموع الفتاوي (١٦/ ٢٣٧) (٨/ ٣٤٠) منهاج السنة (١/ ٤٦٣)

⁽۲) التمهيد للباقلاني (ص ٥٠)، والجوهرة وشرحها للباجوري (ص ١٨١)، وشرحها عون المريد (١ / ٥٠)، وانظر: مجموع الفتاوي (١٤ / ١٨٣) (٨ / ٩٧).

⁽٣) طبقات الشافعية للسبكي (٢ / ٣١٥).





وتبديع العلماء للأشاعرة كثير، حتى ألَّف ابن مبرد - وهو ابن عبد الهادي المتأخر رَحِمَهُ الله - رسالة بعنوان: (جمع الجيوش والدساكر في الرد على ابن عساكر)، ذكر فيها عن ألف عالم تبديع الأشاعرة ثم قال: " وَلَوْ ذَهَبْنَا نَسْتَقْصِي وَنَتَتَبَّعُ كُلَّ مَنْ جَانَبَهُمْ مِنْ يَوْمِهِمْ إِلَى الآنَ لَزَادُوا عَلَى عَشَرَةِ آلافِ نَفْسِ " (۱).

المذهب الحنفي:

أول من يُخالف الأشاعرة في الاعتقاد أبو حنيفة وصاحباه، كما نقل ذلك الطحاوي في عقيدته المعروفة، فإنه ذكر في مقدمتها أن هذه عقيدة أبي حنيفة وصاحبيه، وذكر فيها أشياء كثيرة من الأمور التي لا يُقربها الأشاعرة.

المذهب المالكي:

المالكية من أشد الناس مخالفة للمتكلمين، وذكر ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) عن محمد بن أحمد بن خويز منداد أنه ذكر في كتابه (الإقرار والشهادات): أن شهادة أهل الأهواء لا تُقبل من الأشاعرة وغيرهم. ونقل هذا ابن عبد البر وأقرَّه، فهو يدل على أن المالكية يرون الأشاعرة من أهل الأهواء وأهل البدع، وقد كان هذا مُتقرِّرًا عندهم، حتى قال ابن عبد البر: " أَجْمَعَ أَهْلُ الْفِقْهِ وَالْآثَارِ مِنْ جَمِيعِ الْأَمْصَارِ أَنَّ أَهْلَ الْكَلَامِ أَهْلُ بِدَعٍ وَزَيْغٍ وَلَا يُعَدُّونَ عِنْدَ الْجَمِيعِ فِي طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ" (١)، ففي هذا بيان أن الْكَلَامِ أَهْلُ بِدَعٍ وَزَيْغٍ وَلَا يُعَدُّونَ عِنْدَ الْجَمِيعِ فِي طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ" (١)، ففي هذا بيان أن

⁽١) جمع الجيوش والدساكر على ابن عساكر (ص ١٥٠-١٥١).

⁽٢) جامع بيان العلم وفضله (٢ / ٩٤٢).





جميع الأشاعرة ليسوا من أهل العلم، وأن الرجل لو تعلم الاعتقاد الأشعري لم يكن عالمًا لتعلمه الأشعرية؛ لأنه سيكون من المتكلمين، بل هم من أهل الأهواء كما تقدم.

المذهب الشافعي:

كلام الإمام الشافعي رَحَمُهُ اللهُ في الردعلى المتكلمين وتضليلهم كثير، ومما تواتر عنه رَحَمُهُ اللهُ في الحكم أن يُضربوا بالجريد والنعال، وأن يُطاف بهم في العشائر والقبائل ويقال: هذا جزاء من أقبل على علم الكلام وترك الكتاب والسنة" (۱).

ثم من الشافعية أبو حامد الإسفراييني، وكان شديدًا على الأشاعرة كما تقدم بيان ذلك، بل ومنهم أبو الحسن الكرخي، وقد كتب قصيدة في تبديع الأشاعرة وتضليلهم، وقد نقل هذه القصيدة السبكي في (طبقات الشافعية) (٢).

وممن كان شديدًا على الأشاعرة أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي المعروف، بل إنه نقل تكفيرهم عن بعض أهل العلم ولم ينكره (٢) - وإن كان تكفير الأشاعرة قولًا قليلًا عند أهل السنة، والشائع عند أهل السنة عدم تكفيرهم وإنما تبديعهم - وهذا العالم شافعي وله مكانته العظيمة، ومع ذلك كان لا يكتفي بتبديعهم، بل يُكفرهم.

المذهب الحنبلي:

أما الحنابلة فخلافهم مع الأشاعرة أظهر من أن يُدلل عليه، فقد حصلت بينهم محن وخلافات كثيرة، وإمامهم الإمام أحمد كلامه كثير في تضليل شيخ الأشاعرة أبي محمد

⁽١) جامع بيان العلم وفضله (٢ / ٩٤١).

⁽٢) طبقات الشافعية (٦ / ١٤٤).

⁽٣) ذم الكلام للهروي (٤/٤٠٤) وما بعده، وانظر: مجموع الفتاوي (١٤ / ٢٥٤).



عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب، فقد بدَّعه وضلله (۱)، وكذلك بدَّع وضلل الحارث المحاسبي الذي كان يقول: لا تُثبت الصفات الفعلية. فمن أجل هذا ضلله الإمام أحمد (۲)، فكيف ببقية الأشاعرة على هذه الاعتقادات الكثيرة المخالفة لمعتقد أهل السنة؟

وقد بدَّع الأشاعرة جمع من الحنابلة، منهم ابن قدامة (٢)، بل إن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحَمُ اللَّهُ كما في (مجموع الفتاوى) بدَّع الأشاعرة (٤).

فإذن العلماء الأولون على تبديع الأشاعرة، وإنما انخدع بهم بعض من تأخّر أو التبس عليه الأمر.

بعض تناقضات الاعتقاد الأشعري:

المعتقد الأشعري متناقض من جهات كثيرة، منها:

الجهة الأولى: أن الأولين منهم يُخالفون المتأخرين، والمتأخرين منهم يُخالفون الأولين، فأبو الحسن الأشعري وأبو بكر الباقلاني ومتقدمو الأشاعرة يُثبتون اليدين لله (°)، ويُنكرون على من يُؤوِّل "استوى" بمعنى "استولى" ($^{(1)}$)، أما المتأخرون منهم فيقولون "استوى" بمعنى "استولى".

⁽۱) درء تعارض العقل والنقل (۲ / ٦)، مجموع الفتاوي (۱۲ / ٣٦٨)، وسير أعلام النبلاء (١٤ / ٣٨٠).

⁽۲) درء تعارض العقل والنقل (۲ / ۲)، والفتاوي (۱۲ / ۳٦۸).

⁽٣) المناظرة في القرآن (ص ٣٥)، وتحريم النظر في كتب الكلام (ص ٤٢).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٢ / ٥٠).

⁽٥) رسالة إلى أهل الثغر (ص ١٢٧)، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص ٢٩٧).

⁽٦) الإبانة عن أصول الديانة (ص ٢١٣).

⁽٧) رسالة إلى أهل الثغر (ص ٤١).





الجهة الثانية: أن الأشاعرة يُعطِّلون العقل في باب التحسين والتقبيح، لكنهم مع ذلك يردُّون النصوص بالعقل، فمرةً يجفون مع العقل ويجعلونه لا يُفرِّق بين السفاح والنكاح ولا بين رائحة المسك ورائحة النتن كما يقوله ابن القيم في (مدارج السالكين) (۱)، وفي المقابل يُبالغون في العقل فيردون النص الشرعي لأجل العقل.

الجهة الثالثة: أن الأشاعرة أوَّلوا نصوص الصفات وهي غيبية، لكنهم مع ذلك أثبتوا نصوص المعاد وهي غيبية ولم يتأوَّلوها، ولو كان لابد من التأويل فتأويل نصوص المعاد أولى؛ لأن نصوص الصفات أعظم وأهم وأكثر من نصوص المعاد.

وهذا من الأوجه التي استطال بها الفلاسفة على الأشاعرة، كابن رشد فقال: تأويل أخبار المعاد -كما نأوّله نحن الفلاسفة- أولى من تأويل الصفات. وقد ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَدُاللَّهُ في أواخر هذه الفتوى.

الجهة الرابعة: أنهم أوَّلوا بعض الصفات حتى لا يقعوا في تشبيه الخالق بالمخلوق، وفي المقابل أثبتوا الذات، وإذا سألتهم: كيف تُثبتون لله ذاتًا وتُثبتون للمخلوق ذاتًا؟ قالوا: نُثبت لله ذاتًا تليق به.

فيقال: كما أثبتم لله ذاتًا تليق به وأثبتم للمخلوق ذاتًا تليق به ولم يلزم من ذلك التشبيه، فكذلك في الصفات التي تأوَّلتموها، فنُثبت لله الغضب والمحبة ونُثبتهما للمخلوق، لكن لله على وجهٍ يليق به، ولا يلزم من إثباته لله وللمخلوق أن نُشبِّه الله بخلقه.

⁽۱) مدارج السالکین (۱ / ۳۵۹–۳۳۰).





وقد ذكر هذا الخطابي (۱)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في (التدمرية) (^{۲)} وغيرها من كته.

الجهة الخامسة: أنهم أثبتوا بعض الصفات دون بعض، وإذا قلت لهم: كيف أثبتم صفة السمع والبصر؟ قالوا: نُثبت سمعًا وبصرًا وحياةً وكلامًا وإرادةً يليق بالله، ونُثبته للمخلوق لكن لا يلزم من إثباته للخالق والمخلوق تشبيه الخالق بالمخلوق.

فيُقال: كما قلتم هذا في بعض الصفات، فقولوه في البعض الآخر. ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في (التدمرية) (٢) و (الأصفهانية) (٤) وغيرها من كتبه.

الجهة السادسة: أنهم اعتمدوا في إثبات ما أثبتوا من الصفات على العقل، فقالوا كالتالي: إيجاد الأشياء يدل على القدرة، والتخصيص يدل على الإرادة، فتخصيص بعض الموجودات بشيء دون شيء يدل على الإرادة، والإحكام في خلق الموجودات يدل على العلم، وإذا اجتمعت القدرة والإرادة والعلم في شيء فهو يدل على أنه حي (٥).

فبهذا أثبتوا الصفات الأربع: القدرة والإرادة والعلم والحياة، وكل ما هو حي فهو سميع بصير مُتكلم، فأثبتوا الصفات السبع بهذا الدليل العقلي.

⁽١) الغنية عن الكلام وأهله، لم تطبع وسيأتي نقل ابن تيمية في الحموية نص كلامه.

⁽۲) التدمرية (ص ۳۱).

⁽٣) المرجع السابق.

⁽٤) شرح العقيدة الأصفهانية (ص ٤٠). وما بعدها.

⁽٥) التدمرية (ص ٣٣).





وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحَمُ أُللَهُ في الرد عليهم أن إكرام الله للطائعين يدل على المحبة، وعذاب الله وعقابه للمخالفين والكافرين يدل على الغضب (1)، وأن إثبات المحبة والغضب بهذا أولى من إثبات الإرادة بالتخصيص، فبمقتضى العقل يُثبت أكثر من هذه الصفات، بل تُثبت بقية الصفات العقلية، فإذن هم متناقضون في استعمال دليل العقل.

ثم مما قال شيخ الإسلام: عدم الدليل المعين لا يدل على العدم (١)، فإذا فُرضَ أن الدليل العقلي لم يدل على هذه الصفة لكن دلَّ عليها القرآن أو السنة، فعدم دليل العقل لا ينفي ما عداه من الأدلة، وهذا الأمر مطرد في جميع المسائل سواءٌ الفقهية أو العقدية، فإذا دلَّ القرآن على مسألة ولم تدل عليها السنة، فعدم دلالة السنة لا يدل على أن غيرها من الأدلة لا يدل على ذلك كالقرآن، بل يقال: لم يدل دليل السنة على هذا فحسب، فإن دل غيرها من الأدلة على ذلك فيعمل به، وكذلك إذا لم يدل العقل على إثبات صفة لكن دل القرآن عليها فلا يلزم من هذا ألا يقبل؛ لأن العقل لم يدل عليه.

إلى غير ذلك من تناقضات الأشاعرة، وسبب تناقضهم أنهم في الظاهر يلبسون لباس السنة وحقيقتهم في الباطن على مذهب الجهمية والمعتزلة.

فهذه مقدمة مختصرة أردت أن أذكرها فيما يتعلق بهذه الفتوى الحموية، وركّزت في المقدمة على معتقد الأشاعرة وسبب ضلالهم لأن الفتوى قائمة على ذلك.

⁽١) التدمرية (ص ٣٤).

⁽٢) التدمرية (ص ٣٣).



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُئل شيخُ الإسلام، أبو العباس أحمد بن تيمية وذلك في سنة ثمان وتسعين وستمائة، وجرى بسبب هذا الجواب أمور ومحن، وهو جواب عظيم النفع جدًا.

فقال السائل: ما قولكم في آيات الصفات كقوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ الْسَتَوَى} إلى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ} [نصلت: ١١] إلى غير السَّوَى إلى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ} [نصلت: ١١] إلى غير ذلك من الآيات وأحاديث الصفات؛ كقوله على الله الله الله الله عبر ذلك من الأحاديث، وما قالت أصابع الرحمن وقوله: «يضع الجبار قدمه في النار» إلى غير ذلك من الأحاديث، وما قالت العلماء، وابسُطوا القول في ذلك مأجورين -إن شاء الله تعالى-؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، قولنا فيها: ما قاله الله ورسوله على والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وما قاله أئمة الهدى بعد هؤلاء الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب وغيره.

هذا أصلٌ عظيم، فيجب في الدين كله: كتاب وسنة على فهم السلف الصالح، كما يقول شيخ الإسلام وَحَمُهُ اللهُ: " إنما المتّبع في إثبات أحكام الله، كتاب الله، وسنة رسول الله يقول شيخ الإسلام وَحَمُهُ اللهُ: " إنما المتّبع في إثبات حكم شرعي بدون هذه الأصول الثلاثة، لا نصًا ولا استنباطًا بحال " (۱).

⁽١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢ / ٢٠٨، ٢٠٧).





فقوله رَحْمَهُ اللهُ: وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب وغيره. في باب الصفات والاعتقاد وغيره من أبواب الدين، فليس خاصًا بالاعتقاد، بل في الاعتقاد وفي الفقه وفي الدين كله.



قال رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

فإن الله بعث محمدًا عَلَيْ بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، وشهد له بأنه بعثه داعيًا إليه بإذنه وسراجًا منيرًا، وأمره أن يقول: {قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي} [يوسف: ١٠٨].

فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردُّوا ما تنازعوا فيه من دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر أنه أكمل له ولأمته دينهم، وأتم عليهم نعمته –محال مع هذا وغيره – أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبسًا مشتبهًا، فلم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وما يجوز عليه وما يمتنع عليه.

من المعلوم أن هناك أمورًا تجب في حق الله، وأمورًا تجوز، وأمورًا تمتنع، فكل نقصٍ مُمتنع، وكل كمالٍ ضروري واجب في حق الله، كالوجود والعدل وغير ذلك، وكل كمالٍ في المخلوق من كل وجه فيجب في حق الله سبحانه.



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فإن معرفة هذا أصل الدين، وأساس الهداية، وأفضل ما اكتسبته القلوب، وحصلته النفوس، وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب، وذلك الرسول وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يحكموا هذا الكتاب اعتقادًا وقولًا؟!

ومن المحال أيضًا أن يكون النبي عَلَيْ قد علّم أُمّته كل شيء حتى الخراءة، وقال: «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»، وقال فيما صح عنه أيضًا: «ما بعث الله من نبي إلا كان حقًا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم».

وقال أبو ذر رَعَوَاللَهُ عَنهُ: «لقد توفي رسول الله عَلَيْكَ وما من طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا».

وقال عمر بن الخطاب رَضَالِتُهُ عَنهُ: «قام فينا رسول الله عَلَيْكَ مقامًا فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه» رواه البخاري.

قد يورد شيخ الإسلام رَحْمَهُ الله بعض الأحاديث وقد يُنازعه غيره في صحتها، فمن الأنسب ألَّا يُشار إليه لما يلي:

الأمر الأول: أن شيخ الإسلام رَحمَهُ الله إمام في علم الحديث، والتصحيح والتضعيف بابٌ نسبيٌ، قد يصح عند هذا.





الأمر الثاني: قد يكون في الحديث ضعف، لكنه يورده؛ لأن معناه قد ثبت بأدلة أخرى.

فإذا كان كذلك -ففي ظني - عدم التنبيه لضعفها، لاسيما والمقصود تقرير الرد على الأشاعرة، إلا إذا أورد دليلًا ضعيفًا واعتمد عليه، وهذا ليس في كلامه رَحَمُهُ اللهُ.



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

محال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين -وإن دقّت- أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه بقلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مُسكة من إيمان وحكمة، أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على على غاية التمام، إذا كان قد وقع ذلك منه، فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب، زائدين فيه أو ناقصين عنه.

وتقدم هذا في أول التعليق على الكتاب.

أولًا: أن الدين قد كمُل، ومن كمال الدين أن يُبيَّن ما يتعلق بالله من أسماء وصفات.

وثانيًا: أن النبي عَلَيْ بيَّن كل شيء، وأولى ما بين ما يتعلق بالاعتقاد، فكل هذا يُراد منه إثبات أن ظاهر الكتاب والسنة يُعمل به، ولا يُصرف إلى معنى آخر باسم التأويل.



قال رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

ثم من المحال أيضًا أن تكون القرون الفاضلة –القرن الذي بعث فيهم رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم – كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين، لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق وقول خلاف الصدق. وكلاهما ممتنع.

أما الأول فلأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه، أعني: بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية الرب وصفاته. وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر.

وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية، فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضى –الذي هو من أقوى المقتضيات – أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم. هذا لا يكاد يقع من أبلد الخلق، وأشدهم إعراضًا عن الله، وأعظمهم إكبابًا على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله، فكيف يقع من أولئك؟!

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه، فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم، ثم الكلام عنهم في هذا الباب أكثر من أن يمكن سطره في هذه الفتوى أو أضعافها، يعرف ذلك من طلبه وتتبعه.



ولا يجوز أيضًا أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن «طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم».

فإن هؤلاء المبتدعة الذين يفضّلون طريقة الخلف على طريقة السلف إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال فيهم: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ} [البقرة: ٨٧] وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات.

قوله رَحَمُهُ اللهُ عُلَيْ ثَم من المحال أيضًا أن تكون القرون الفاضلة -القرن الذي بعث فيهم رسول الله على ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم - كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين. يمتنع ألَّا يكونوا عالمين بأسماء الله وصفاته وألَّا يكونوا قائلين، فيجب أن يكونوا عالمين وبه متكلمين، فليسوا جاهلين به ولا ساكتين عن بيانه.

وقوله رَحْمَهُ اللهُ: لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول. ضد العلم هو الجهل، وضد القول هو السكوت وكتمان الحق. قوله رَحْمَهُ اللهُ: وإما اعتقاد نقيض الحق وقول خلاف الصدق. فهى أربعة أمور:

- ١. الجهل.
- ٢. كتمان الحق.
- ٣. اعتقاد الباطل.
- ٤. الدعوة إلى الباطل.



قوله رَحْمُهُ اللَّهُ: وكلاهما ممتنع. الجهل ممتنع، وكتمان الحق ممتنع.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: أما الأول فلأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة ... وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر. الأمر الأول أنهم جهلوا الحق -وهو متضمن اعتقاد الباطل- وهذا ممتنع؛ لأن أشرف ما تتطلَّع إليه النفوس الزكية أن تعرف ما ذكره الله وأخبر به عن نفسه، لمحبتها لله، وأولى من يحرص على ذلك السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه، فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم. ومعنى معتقدين فيه غير الحق اعتقاد الباطل، ومعنى قوله رَحَمُهُ اللهُ: غير قائليه. هو كتم الحق، فإن قوله: قائليه. معطوف على لفظ: معتقدين. فتقديره: كانوا غير قائليه. كما يدل عليه سابق كلامه.

وهذا الأمر الثاني، أنهم كتموا الحق -وهو متضمن الدعوة للباطل غالبًا-.

فإذن القرون الثلاثة الأُول هي خير القرون كما أخبر النبي على المحيرية تقتضي الخيرية من كل وجه، في العلم وفي العمل وفي الاعتقاد الصحيح والدعوة إلى ذلك، بالإضافة إلى ما عُرف من سيرتهم العملية من حرصهم على العلم وتوفيقهم للحق فيه وثناء النبي على عليهم، بل وثناء الله عليهم، فكل هذا يدل على أنهم أولى أن يقوموا بهذه المقامات العظمة.

وقد ذكر شيخ الإسلام رَحْمُهُ أَللَهُ أَن القرن الأول ينتهي في السنة الأربعين في آخر عهد الخلفاء الراشدين، وأن القرن الثاني ينتهي في السنة الثمانين في إمارة ابن الزبير وعبد الملك





بن مروان، وأن القرن الثالث ينتهي في السنة العشرين بعد المائة في أواخر الخلافة الأموية وأوائل الخلافة العباسية (١).

ومما ذكر رَحمَهُ ألله أن العبرة في القرن بأكثر أهله، فأكثر الصحابة ماتوا مع انتهاء السنة الأربعين، وأكثر أتباع التابعين ماتوا مع انتهاء السنة الثمانين، وأكثر أتباع التابعين ماتوا مع انتهاء السنة العشرين والمائة.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: ولا يجوز أيضًا أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف، بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها من أن «طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم». هذه المقولة (طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم) خطأ وغباء في ذاتها، فهي خطأ شرعًا لما تقدم ذكره من مكانة السلف ومقامهم.

وهي غباء من جهة أنها متناقضة، فكيف يكون الجاهل سالمًا، والعالم غير سالم؟ لذا قالوا: (طريقة السلف أسلم) لأنها أجهل، (وطريقة الخلف أعلم وأحكم)، فالمفترض أن السلامة مقرونة بالعلم وليست مقرونة بالجهل.

وهناك عبارة أدخلت في بعض نُسخ الحموية وهي -وللأسف- في (مجموع الفتاوى) (٢) وليست فيما نقله ابن عبد الهادي من الفتوى الحموية (٣) ولا في النُسخ

⁽۱) مجموع الفتاوي (۱۰/ ۳۵۷).

⁽۲) مجموع الفتاوي (٥ / ٩).

⁽٣) العقود الدرية في مناقب ابن تيمية (ص١١٦).





الخطية، وهي قوله " وإن كانت هذه العبارة إذا صدرت من بعض العلماء قد يعني بها معنى صحيحًا " بعد قوله: (وطريقة الخلف أعلم وأحكم) وهي خطأ قطعًا؛ لأن هذه العبارة لا تحتمل إلا الخطأ من كل وجه.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: فإن هؤلاء المبتدعة الذين يفضّلون طريقة الخلف على طريقة السلف إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك. أرادوا أن يجعلوا السلف مُفوِّضة، ولابد أن يُعرف مذهب المُفوِّضة، فإن مذاهب الضالين في أسماء الله وصفاته من حيث الجملة ثلاثة:

المذهب الأول: مذهب المُشبِّهة، والمراد بهم المُجسمِّة، وخلاصة مذهبهم: تشبيه الخالق بالمخلوق فيما هو من خصائص الخالق سبحانه، والأسماء التي تسمى الله تعالى بها نوعان:

- النوع الأول: أسماء خاصة بالله، ومنها: "الله" و"رب العالمين" وغير ذلك.
 - النوع الثاني: أسماء مشتركة، ومنها: "الحكيم" و"العزيز" وغير ذلك.

ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية (١)، وابن القيم (٢)، وابن كثير (٣)، وغيرهم.

⁽١) منهاج السنة (٢/ ٥٩٦).

⁽٢) شفاء العليل (١ / ٤٢٧).

⁽٣) تفسير ابن كثير (١ / ١٢٦).





فمذهب المُشبِّهة أن يُشبِّهوا الخالق بالمخلوق فيما هو من خصائص الخالق، فيقولون: إن الله يسمع كسمعنا، فالسمع مما اشترك فيه الخالق والمخلوق، لكن لما شبَّهوا سمع الله بسمع المخلوق فيما هو من خصائصه كسمع البعيدات كفروا.

وأراد أهل البدع أن ينسبوا أهل السنة لمذهب المُشبِّهة، ومذهب أهل السنة واضح في تكفير أمثال هؤلاء، روى الذهبي في السير (١) والعلو (٢) عن نعيم بن حماد -شيخ البخاري- أنه قال: "من شبَّه الله بخلقه فقد كفر".

المذهب الثاني: مذهب المُؤوِّلة، وهم يقولون: إن للصفة معنَّى وكيفية. وهذا كمذهب أهل السنة ولا إشكال فيه، لكن الإشكال في المعنى، أما الكيفية فهم فيها كأهل السنة، يُثبتون الكيفية ويعتقدون أن علمها خاصُّ بالله، لكن أوَّلوا المعنى الراجح إلى معنَّى آخر، إما وحشيُّ في اللغة، أو معنى مرجوح في اللغة، أو لا يدل عليه السياق، وغير ذلك، وتركوا المعنى الراجح.

فيقولون: الاستواء له معنًى وكيفية، وقد اختص الله بعلم كيفية الاستواء. وهذا الكلام في ظاهره موافق لأهل السنة.

لكن إذا فسروا المعنى قالوا: "استوى" في اللغة بمعنى علا وصعد وارتفع، وأيضًا بمعنى "استولى"، فقولون: يُحمل على معنى استولى. ففسَّروا وأوَّلوا المعنى الراجح

⁽١) سير أعلام النبلاء (١٠ / ٦١٠).

⁽٢) العلو للعلي الغفار (ص ١٧٢).





للاستواء بالمعنى المرجوح بلا قرينة صحيحة، وهؤلاء هم المؤوِّلة، ومنهم الجهمية والمعتزلة والأشاعرة.

المذهب الثالث: المُفوِّضة ويقال: أهل التفويض، واشتهر تسميتهم عند أهل السنة بالمُفوِّضة، وممن سماهم بذلك ابن تيمية كما في كما في (جامع المسائل) (١) وفي (درء تعارض العقل والنقل) (٢)، وأطال الرد عليهم، وكذلك أطال الرد عليهم ابن القيم في كتابه (الصواعق المرسلة) (٣).

وسماهم شيخ الإسلام في الفتوى الحموية: " أهل التجهيل" - كما سيأتي - وسماهم ابن القيم في (الصواعق المرسلة) (¹): بطائفة "اللا أدرية" وهذا اللفظ يُطلق على طائفتين: على أهل السفسطة، الذين يقولون: لا ندري وندري ...، ويُطلق أيضًا على المُفوِّضة.

ومعرفة مذهب المُفوِّضة مهم؛ لأن كثيرًا من الناس يظنون أن مذهب التفويض مذهب السلف، وقد رأيت كثيرًا من المعاصرين يُحقق كتبًا ويُثني في مقدمتها على المؤلف بأن اعتقاده سلفى، وإذا دققت في كلام المؤلف وجدته مُفوِّضًا.

وخلاصة مذهب المُفوِّضة أنهم يقولون: إن للصفة معنَّى وكيفية، ونُثبت الكيفية، وخلاصة معنَّى وكيفية، ونُثبت الكيفية، ولكنها مجهولة عندنا. وهذا مثل معتقد أهل السنة، لكنهم خالفوا في المعنى، فلم يقولوا كالكيفية.

⁽١) جامع المسائل (٥ / ٧٩).

⁽٢) درء تعارض العقل والنقل (١ / ٢٠٥).

⁽٣) الصواعق المرسلة (١ / ٢٠١).

⁽٤) الصواعق المرسلة (١ / ٥٦٧).





وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -كما في هذه الفتوى - أنهم جعلوا أسماء الله وصفاته كحروف المعجم لا معنى لها، فلزم على هذا أن الأنبياء والمرسلين لا يعرفون أعظم ما في كتاب الله مما يتعلق بالله سبحانه، وهو أسماؤه وصفاته، ويلزم على هذا أن القرآن لم يُبيِّن ذلك.

وقد أطال شيخ الإسلام ابن تيمية الرد على المُفوِّضة في كتابه (درء تعارض العقل والنقل) (۱)، وفي (التدمرية) (۲) وغيرها من كتبه.

وإذا قرأت لبعضهم كأبي يعلى الحنبلي رأيته يُثبت لله المحبة والخوف والرجاء، والمجيء، والغضب ...إلخ، فتظنه يُقرر معتقد السلف، لكن إذا أكملت كلامه يقول في إثبات هذه الصفات: وأفوِّض علمها إلى الله. أو يقول: لا نعلم معناها. أو بأي عبارة تدل على ذلك، وقد فعل ذلك أبو يعلى في كتابه (إبطال التأويلات) (١)، وأقام هذا الكتاب على التفويض، إلا في آخر الكتاب انتقل فيه إلى التأويل.

لذا يقول شيخ الإسلام: وأصحابنا -يعني الحنابلة- عندهم اضطراب في باب الاعتقاد ما بين التفويض والتأويل (٤).

⁽١) درء تعارض العقل والنقل (١ / ٢٠١ – ٢٠٥).

⁽٢) التدمرية (ص ٨٩). أوجه الرد عليهم متضمنة في القاعدة الخامسة.

⁽٣) إبطال التأويلات (ص ١٧٤، ٣٣٧).

⁽٤) شرح حديث النزول (ص ٥٥)، ومجموع الفتاوي (١٧/ ٣٦٠، ٣٦١)، ودرء التعارض (٧/ ٣٤، ٣٧).





وكذلك ابن قدامة وقع في التفويض كما يدل عليه كلامه في كتابه (ذم التأويل) (۱)، وله كلام في أوائل (لمعة الاعتقاد) (۱) يدل على ذلك، وأصرح المواضع ما في كتابه (روضة الناظر) (۱)، فمن المهم معرفة معتقد المُفوِّضة.

فيُخطئ بعضهم إذا رأى العالم فوَّض في كتبه ظنه أثبت الصفات على اعتقاد أهل السنة، كما تقدم الحال في أبي يعلى، وابن قدامة، وأيضًا البغوي في (شرح السنة) (أ) فإن كلامه صريح في التفويض، لأن من تأثَّر بالأشاعرة أو كان أشعريًّا يتناقض ما بين التفويض والتأويل.

والمُؤوِّلة يريدون أن يُثبتوا أن مذهب السلف التفويض -أي الجهل بالمعاني - لذلك جعلوا العلم عند المتأخرين؛ لأنهم أوَّلوا ولم يُفوِّضوا، فقالوا: مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم.

ومن أوضح ما يرد عليهم من كلام السلف ما ثبت عن الإمام مالك رَّمَهُ الله فيما رواه البيهقي وغيره لما قال في الاستواء: " الاستواء عَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ " (٥)، فقد أثبت الكيفية لكنه جعلها مجهولة، وأثبت الاستواء وجعله معلومًا ولم ينقله عن المعنى المتبادر، ولو كان له معنى غير المعنى المتبادر لبيّنه، فدل على أن المراد به المعنى المتبادر. ثم قال: " وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّوَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ ".

⁽١) ذم التأويل (ص ١١، ٢٦، ٣٨).

⁽۲) لمعة الاعتقاد (ص ٥).

⁽٣) روضة الناظر (١/ ٢١٦،٢١٥).

⁽٤) شرح السنة للبغوي (١ / ١٦٨).

⁽٥) الأسماء والصفات للبيهقي (٢ / ٣٠٥).





وخلاصة معتقد أهل السنة في الأسماء والصفات: أنهم يقولون: إن للصفة معنًى وكيفية، والمعنى عندهم معلوم ويُرجعونه إلى لغة العرب، أما الكيفية فغير معلومة، بل مجهولة، وليس لازم الجهل بها نفيها، فقد يكون الأمر مجهولًا مع إثباتنا له، فإذا قلت لك: إن في يدي شيئًا وأنت تجهله، فليس معنى جهلك أن تنفيه.

ويتفق أهل السنة مع المُفوِّضة والمُؤوِّلة في الكيفية، خلافًا للمشبهة، لأنهم جعلوا صفات الله كصفات المخلوقين -والعياذ بالله-.

فإذن المعركة بين أهل السنة والمُفوِّضة والمُؤوِّلة في المعنى، فالمُفوِّضة ينفون المعنى ويقولون: إن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [الانعام: ١٣] لا نفهم منه شيئًا، ولا نفهم شيئًا من قوله: ﴿اللهُ لاَ إِلَٰهَ إِلّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وفي قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه: ٥] لا نفهم شيئًا من قوله: ﴿اسْتَوَى ﴾، فهي ألفاظ لا نعرف معناها، كحروف المعجم كحرف (الفاء) و(الكاف) و(العين) ... إلخ.

أما المُؤوِّلة فحرَّ فوا المعنى وحملوه على المعنى البعيد وتركوا المعنى الظاهر الذي يدل عليه السابق واللاحق وغير ذلك.

تنبیه: قد یستفاد من قول ابن تیمیة: "هؤلاء المبتدعة"، أن هذا من مواضع تبدیع ابن تیمیة للأشاعرة كما صرح بذلك في مجموع الفتاوى (۱).

⁽۱) مجموع الفتاوى (۲ / ٥٠)، ويستفاد أيضًا من وصف ابن تيمية لهم بأنهم متكلمون. وانظر: درء تعارض العقل والنقل (۲ / ۱۸۱، ۳۷۲) (۳ / ۳۰، ۹۲).



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف.

وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص للشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر -وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنّى - بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى -وهي التي يسمونها طريقة السلف- وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف -وهي التي يسمونها طريقة الخلف-.

فصار هذا الباطل مركبًا من فساد العقل والكفر بالسمع، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه.

فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين كانت النتيجة: استجهال السابقين الأولين واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قومًا أميين، بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله.

ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة، بل في غاية الضلالة، كيف يكون هؤلاء المتأخرون - لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين- الذين



كثر في باب الدين اضطرابهم، وغلظ عن معرفة الله حجابهم، وأخبر الواقف على نهايات إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم حيث يقول:

لعمري لقد طفتُ المعاهدَ كلُّها ... وسَيَّرتُ طَرْفي بين تلك المعالِمِ فلم أر إلا واضعًا كفَّ حائرٍ ... على ذقَنٍ أو قارعًا سِنَّ نادمِ

وأقروا على نفوسهم بما قالوه متمثلين به أو منشئين له فيما صنفوه من كتبهم؛ كقول بعض رؤسائهم:

نهایة إقدام العقول عقال ... وأكثر سعي العالمین ضلال و أرواحنا في وحشة من جسومنا ... وغایة دنیانا أذى ووبال و قالوا ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فیه قیل وقالوا

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} اطه: ٥] {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ} [فاطر: ١٠] وأقرأ في النفي {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبُصِيرُ} [الشورى: ١١] {وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا} [طه: ١٠١] ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل البُصِيرُ} [الشورى: ١٥] هعرفتى.

ويقول الآخر منهم: «لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمة منه فالويل لفلان، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمى».



ويقول الآخر منهم: «أكثر الناس شكًّا عند الموت أصحاب الكلام».

ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر، ولم يقفوا من ذلك على عين ولا أثر، كيف يكون هؤلاء المحجوبون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوكون أعلم بالله وأسمائه وصفاته، وأحكم في باب آياته وذاته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل، وأعلام الهدى ومصابيح الدجى، الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء، فضلًا عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا من حقائق المعارف، وبواطن الحقائق، بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة.

ثم كيف يكون خير قرون الأمة، أنقص في العلم والحكمة -لا سيما العلم بالله وأحكام آياته وأسمائه- من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟ أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوس والمشركين، وضلال اليهود والنصارى والصابئين وأشكالهم وأشباههم؛ أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟!

وإنما قدمت هذه المقدمة لأن من استقرت هذه المقدمة عنده علم طريق الهدى أين هو في هذا الباب وغيره.

وعلم أن الضلال والتهوّك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث الله به محمدًا على من البيّنات والهدى، وتركهم البحث عن طريق السابقين والتابعين والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله بإقراره



على نفسه، ولشهادة الأمة على ذلك، وبدلالات كثيرة، وليس غرضي واحدًا، وإنما أصف نوع هؤلاء، ونوع هؤلاء.

قوله رَحْمَهُ اللهُ: وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم. وهذا صحيح فهم كذبوا على السلف في فهم مذهبهم وفي المقابل ضلوا في تصويب طريقة الخلف.

قوله رَحْمَهُ اللّهُ: وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص. وهذا مهم للغاية، فيقولون لا صفة لله دلت عليها نصوص الكتاب والسنة، فصرفوا دلالة الكتاب والسنة على الصفات بشبهات عقلية فاسدة.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: للشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين. يُلاحظ شدة شيخ الإسلام عليهم، فقد جعلهم إخوانًا للكافرين؛ لأنهم يستحقون ذلك لإفسادهم في دين الله عَنَّهَ عَلَى.

واليوم إذا وصفت رجلًا مبتدعًا بأنه أخٌ لليهود والنصارى في تضليله للناس، لتفاجأ من ذلك كثير من المسلمين؛ وذلك لأنهم تربوا على عدم العداء في الدين، وأما العداء لأجل الأضرار الدنيوية أو السياسية فمقبول وبين الناس معمول.

قوله رَحَهُ أللَهُ: فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر -وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى - بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى - وهي التي يسمونها طريقة السلف - وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف - وهي التي يسمونها طريقة الخلف - فصار هذا الباطل مركبًا من فساد العقل والكفر بالسمع. قالوا: إن





النصوص لا تدل على الصفات، وعلماؤنا أثبتوا لها معنى بالتأويل، فترددوا في هذا بين أن يبقوا على مذهب التفويض أو مذهب التأويل.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: فصار هذا الباطل مركبًا من فساد العقل والكفر بالسمع، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه. وقعوا في أمرين: ردوا أدلة الكتاب والسنة بالأمور العقلية، وفي المقابل حرفوها.

قوله رَحِمَهُ اللهُ: فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين ... وهاتان المقدمتان الكفريتان هما -والله أعلم-:

- المقدمة الأولى: أنهم جعلوا مذهب السلف التفويض، واعتمدوا على مذهب الخلف وهو التأويل.
- المقدمة الثانية: أنهم جعلوا نصوص الكتاب والسنة لا تدل على الصفة، استدلالًا بالشبهات العقلية التي اعتمدوا عليها.

هذا الأظهر من كلامه رَحمَهُ الله وهو الذي ذكره شيخنا العلامة صالح الفوزان -حفظه الله تعالى- في تعليقه على الفتوى الحموية (١).

قوله رَحْمَهُ أَلِمَهُ: ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة، بل في غاية الضلالة. كيف يكون هؤلاء المتأخرون -لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من الضلالة. كيف يكون هؤلاء المتأخرون اضطرابهم، وغلظ عن معرفة الله حجابهم، وأخبر المتكلمين - الذين كثر في باب الدين اضطرابهم، وغلظ عن معرفة الله حجابهم، وأخبر

⁽١) التعليقات التوضيحية على مقدمة الفتوى الحموية (ص $\Lambda \delta - \Lambda \delta$).



الواقف على نهايات إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم. إذا قيل "الخلف" في مقابل "السلف" فالأصل في هذا أن يُراد بهم أهل البدع والضلالة، ولا يُراد بهم المتأخر زمنًا، فقد يتأخر الرجل زمنًا ويكون على اعتقاد السلف.

وإذا أُطلق السلف يُراد بهم من هم على اعتقاد الصحابة والتابعين لهم بإحسان، لذا قال: -لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين- الذين كثر في باب الدين اضطرابهم، وغلظ عن معرفة الله حجابهم.

ثم يقول هؤلاء الذين أنتم تعظمونهم -وهم الخلف- قد اضطربوا في اعتقادهم وندموا على طريقتهم، ثم سيذكر شواهد من ذلك.

قال: حيث يقول:

لعمري لقد طفتُ المعاهدَ كلَّها ... وسَيَّرتُ طَرْفي بين تلك المعالِمِ فلم أرَ إلا واضعًا كفَّ حائرٍ ... على ذقنٍ أو قارعًا سِنَّ نادمٍ.

ذكر هذا الشهرستاني في كتابه (نهاية الإقدام) (۱)، وهو لم ينسبه إلى نفسه لكن نسبه إليه ابن أبي العز الحنفي في (شرح الطحاوية) (۲)، لأن ذكره له يحتمل نقله عن غيره فحسب أو يحتمل أنه تبناه، وهو من أئمة الأشاعرة ومع ذلك يذكر ندمه في آخر حياته.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن. أقرأُ في الإثبات {الرَّحْمَنُ عَلَى

⁽١) نهاية الإقدام (ص ٣).

⁽٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص ٢٠٩).



الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥] {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ} [فاطر:١٠] وأقرأُ في النفي {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى:١١] {وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا} [طه:١١٠] ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي. هذا كلام الرازي في كتابه (أقسام اللذات) (۱)، نسبه إليه ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية) (۱).

قوله رَحْمُهُ اللهُ: ويقول الآخر منهم: «لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمة منه فالويل لفلان، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي». وهذا قول الجويني، نقله عنه الذهبي كما في كتابه (العلو) (۲)، ونقله أيضًا في (السير) (٤)، والسبكي في (طبقات الشافعية) (٥).

قوله رَحْمَهُ أَلِمَهُ: ويقول الآخر منهم: «أكثر الناس شكًا عند الموت أصحاب الكلام». وهذا نسبه ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) للغزالي (٦).

تنبيه: إن هؤلاء الذين تابوا من التأويل لم يرجعوا لمذهب السلف، وإنما تابوا من التأويل إلى التفويض، فاعترفوا أن ما عدَّوه أعلم -وهو مذهب الخلف- قد أخطأوا فيه، لكنهم لم يرجعوا إلى مذهب السلف وإثبات الصفات الفعلية، لكن تحولوا للتفويض.

⁽١) خاتمة كتابه أقسام اللذات (ص ٢٦٢، ٢٦٣).

⁽۲) البداية والنهاية (۱۷ / ۱۳).

⁽٣) العلو للذهبي (ص ٢٥٨).

⁽٤) سير أعلام النبلاء (١٨ / ٤٧٤).

⁽٥) طبقات الشافعية (٥ / ١٩١).

⁽٦) مجموع الفتاوي (٤ / ٢٨).





وإنما استشهد بهم شيخ الإسلام رَحْمَهُ الله ليبيِّن أنهم تركوا الطريق التي قالوا إنها أعلم وأحكم، فبيَّن هؤلاء أنها ضلال وأنها جهل في نفسها.

وإن شيخ الإسلام رَحَمُهُ الله في هذه الفتوى لم يسم هؤلاء، لأنهم كانوا معظمين في زمنه، ولما كتب الفتوى الحموية لم يشتد الخلاف بينه وبين علماء الأشاعرة في زمنه، فلذلك راعى المصلحة في عدم ذكر أسمائهم.

والأصل أن أهل البدع إذا أظهروا بدعهم يُرد عليهم وتُذكر أسماؤهم، لكن الدين قائم على جلب المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها، لذا ترك تسميتهم، تأليفًا لقلوب معظميهم.

والناس في مسألة الرد على المخالف على طرفي نقيض، قسم لا يرى الرد على المخالف، ويزعمه مُقسِّيًا للقلوب -كما هو شائع عند الحزبيين- وهؤلاء إذا تأملت حقيقة قولهم تراهم لا يرون الرد على المخالف من أتباعهم، أما ما يتعلق بالحكام أو بأهل السنة فهم أشد الناس ردًّا عليهم ومن أكثر من ينبزهم بألقاب السوء.

والصنف الثاني الحدادية الذين لا يُراعون المصالح ولا المفاسد في ذلك، وهم غلاة في هذا الباب، ويرون أن يُذكر المخالف في كل حال، ويُبدِّعون كل من وقع في خطأ جزئي ... إلى غير ذلك.

وأهل السنة وسط في هذا الباب، فالأصل عند أهل السنة أن من أظهر الخطأ يُرد عليه باسمه، لكن قد يُترك هذا لمصلحة راجحة، فإن الدين قائم على جلب المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها.





وقد كان للأشاعرة قوة وظهور في زمن شيخ الإسلام ابن تيمية، وكان الناس على هذا الاعتقاد الأشعري المبتدع الضال، ولم يرفع راية نُصرة المذهب السلفي والاعتقاد السلفي والرد على المخالفين إلا هو رَحمَهُ الله.

وكان من أسباب انتشار المذهب الأشعري بين الناس صلاح الدين الأيوبي -وهو قبل شيخ الإسلام بعقود من الزمن - وقد كان يُحفِّظ الصبيان العقيدة الأشعرية (١)، ثم شاع هذا الاعتقاد حتى نشأ عليه الصغير وهرم عليه الكبير، وكان من أثره هذه المعركة العظيمة بين شيخ الإسلام وبين الأشاعرة.

قوله رَحمَهُ اللهُ: ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حقق عليهم الأمر لم يوجد عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر، ولم يقفوا من ذلك على عين ولا أثر، كيف يكون هؤلاء المحجوبون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوكون: أعلم بالله وأسمائه وصفاته. معنى الحيارى: الذي لم يهتد السبيل وتردد (٢).

أما المتهوكون: المتهوِّك هو المتهور، والذي أوقعه في التهور قلة المبالاة (٦).

قوله رَحْمُهُ اللهُ: ثم كيف يكون خير قرون الأمة، أنقص في العلم والحكمة ـ لا سيما العلم بالله وأحكام آياته وأسمائه ـ من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم؟ أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة وأتباع الهند واليونان، وورثة المجوس والمشركين، وضلال اليهود والنصارى

⁽١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٤/ ١٩٢).

⁽٢) لسان العرب (٤ / ٢٢٢).

⁽٣) الصحاح (٤ / ١٦١٧).





والصابئين وأشكالهم وأشباههم؛ أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان؟! تأمل كيف سماهم أفراخ المتفلسفة، وهو يسمي الأشاعرة أفراخ المتفلسفة.

وفي هذه السنين بعضهم يجعلهم من أهل السنة، بل جعلهم الفرقة الناجية! وللأسف بعضهم عالم يُشار إليه بالبنان ويُدرس في جامعاتنا ومن أهل بلدنا، وقد شابت لحيته ومع ذلك يقول إن الأشاعرة من الفرقة الناجية!

قوله رَحَمُهُ اللهُ: وعلم أن الضلال والتهوّك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث الله به محمدًا على من البيّنات والهدى، وتركهم البحث عن طريق السابقين والتابعين والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله بإقراره على نفسه، ولشهادة الأمة على ذلك، وبدلالات كثيرة، وليس غرضي واحدًا، وإنما أصف نوع هؤلاء، ونوع هؤلاء. يقول ليس غرضه من هذه الفتوى أن يشتغل بالكلام على رجل معين، وإنما يُبين طريقة أهل الضلالة وأهل الحق، وهذا هو المقصد الأساس.

وتقدم أنه رَحَمُهُ الله كان في موقف ضعيف، وبعد هذه الفتوى الحموية حصلت مناظرة الواسطية، وقد نقل ما جرى في هذه المناظرة شيخ الإسلام نفسه ونقل ذلك أخوه عبد الله كما في (مجموع الفتاوى) (١).

ومن استضعاف أهل السنة في وقته رَحْمُهُ الله أنه لما سُئل عن عقيدته قال: أنا لم أبتدئ أحدًا بهذا الاعتقاد، لكن إذا سُئلت أجبت. انظر كيف كان ضعفهم!

⁽١) مجموع الفتاوي (٣/ ١٦٠). وحكاية أخيه عبد الله لها: (٣/ ٢٠٢).





لكن بعد أن واجههم رَحْمُهُ الله صار يصول ويجول في بيان ضلال اعتقادهم حتى مات في السجن.

ومن عجيب ما ذُكر أنهم أخذوا منه جميع الأقلام، فصار رَحَمُهُ الله إذا أتته رسائل من أصحابه يضعها في الماء حتى يمسح الحبر، ثم يكتب فيها بالفحم، وكان يكتب على الجدران، ولما تُوفي رَحَهُ الله دخل ابن عبد الهادي وغيره وأخذوا ينقلون الفوائد والعلم الذي فتح الله به على شيخ الإسلام من جدران السجن.

وشُدد على أصحابه أشد ما يكون، حتى إن الرجل من أهل الضلالة والبدع إذا استعار من أحد أصحاب ابن تيمية كتابًا ولم يرده إليه، لم يستطع أن يشكيه، لأن وجود كتاب لشيخ الإسلام ابن تيمية عنده تهمة.

لكن علم الله صدقه ونُصرته العظيمة لهذا الدين، فقامت دولة كاملة ثلاثة قرون على المعتقد الذي جدده شيخ الإسلام رَحَمُهُ الله وعلى كتبه في تجديد هذا المعتقد، وهي الدولة السعودية -أسأل الله أن يعزها بالتوحيد والسنة وجميع دول المسلمين برحمته وهو أرحم الراحمين-.

حتى إن أحد الناس لما رأى شدتهم على ابن تيمية كتب رسالة لطيفة لأصحاب ابن تيمية، قال: لا تحزنوا، والله إني لأظن أن يأتي يوم تُشهر فيه كتبه، وأن يتعلق الناس بهذه الكتب، وأن يجعلوها مرجعًا.

وسبحان الله! قد صدق، فمع اجتماع السلطان وعلماء السوء والضلالة من المفتين والقضاة والعامة المساكين على إخفاء تراث هذا الإمام والتضييق عليه وتجهيله، إلى أن





مات في السجن، بل وكفّر العلائيُ الحنفي البخاريُ شيخَ الإسلام ابَن تيمية (١)، وردَّ عليه ابن ناصر الدمشقي وألَّف رسالة فيمن لقب شيخ الإسلام ابن تيمية بلقب شيخ الإسلام، وذكر جمعًا كبيرًا، بل وذكر بعض أهل البدع الذين يعادونه وقد اعترفوا له بما فتح الله عليه (٢).

ومع هذا كله فإن الله جعل لكتبه قبولًا، فكان أهل نجد في هذه القرون المتأخرة يُعظمون كلام من ينقل عن ابن تيمية أو كان عنده كتاب لابن تيمية، قبل قيام الدولة السعودية مع وجود الشركيات عندهم فكيف بعد قيام دولة على الاعتقاد الذي جدده ابن تيمية في كتبه.

فلذلك يا أهل السنة لا تحزنوا، وأبشروا بالخير، وتأكدوا أنكم متى ما تمسكتم بالسنة وحرصتم عليها فإن لكم العاقبة، ولكم النصر، إما في الدنيا أو في الآخرة التي هي خير وأبقى، فنحن خُلقنا للآخرة لا للدنيا، فإن أقرَّ الله أعيننا بعز للتوحيد والسنة فالحمد لله، وإذا قُدر أنه ضُيق على أهل السنة أو ضُيق على رجل وحده وكان هناك تضييق عليه، فليعلم أن هذا ابتلاء وأن الدين دين الله سبحانه، وهو خير له.

لكن ولله الحمد الذي نراه رأي العين هو أن أهل السنة يزدادون يومًا بعد يوم، وهم في قوة وتقدم، إذا قارنتهم بما مضى، وهذا خير ونرجو النصر في الدنيا والآخرة.

⁽١) انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر (٣/ ٤٧٦، ٤٧٧)، والضوء اللامع للسخاوي (٩/ ٢٩٢).

⁽٢) الرد الوافر (ص ٢١).



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وإذا كان كذلك: فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنة رسوله على من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأئمة مملوء بما هو إما نص وإما ظاهر في أن الله سبحانه فوق كل شيء، وعليٌّ على كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء، مثل قوله تعالى: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكُلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْ فَعُه} [فاطر: ١٠] {إِنِّي السَّماء، مثل قوله تعالى: {إلَيْهِ يَصْعَدُ الْكُلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْ فَعُه } [فاطر: ١٠] {إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ } [آل عمران: ١٥] {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِي تَمُورُ • أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا } [الملك: ١٠٠١] {بَلَ رَفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ } [النساء: ١٥٨] {نَعُرُجُ إلَيْهِ } [السجدة: ١٥] {يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ } [النحل: ١٥] {ثُمَّ السَّمَوي علَى الْعَرْشِ الستوى } [طه: ١٥] {نَعْرُجُ إلَيْهِ } [السجدة: ١٥] {يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ } [النحل: ١٥] {نُمَّ السُّوَى علَى طَرْحًا لَعَرِّ اللهُ مُوسَى وَإِنِّي لَأَمُلُكُ كَاذِبًا } [غافر: ٢٠٣٠] {نَدْبِلُ مِّ حَمِيلٍ } [فصلت: ٢٤] {مُنَزَّلٌ مِّن رَبِّكَ } [الأنعام: ١١٤]. إلى أمثال ذلك مما لا يكاد يحصى إلا بكلفة.

وفي الأحاديث الصحاح والحسان ما لا يحصى، مثل قصة معراج رسول الله عَلَيْهُ إلى ربه، ونزول الملائكة من عند الله وصعودها إليه، وقول الملائكة الذين يتعاقبون فيكم بالليل والنهار، فيخرج الذين باتوا فيكم إلى ربهم فيسألهم وهو أعلم بهم.

وفي الصحيح في حديث الخوارج: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء يأتيني خبر السماء صباحًا ومساءً»، وفي حديث الرقية الذي رواه أبو داود وغيره: «ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، اجعل رحمتك



في الأرض، اغفر لنا حوبنا وخطايانا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك، وشفاءً من شفائك على هذا الوجع»، قال على الله الله الله الذي في السماء ...» وذكره.

وقوله في حديث الأوعال: «والعرش فوق ذلك، والله فوق عرشه، وهو يعلم ما أنتم عليه»، رواه أبو داود، وهذا الحديث مع أنه قد رواه أهل السنن كأبي داود، وابن ماجه، والترمذي، وغيرهم، فهو مروي من طريقين مشهورين، فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر، وقد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب «التوحيد» الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولًا إلى النبي عليه.

وقوله في الحديث الصحيح للجارية: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها، فإنها مؤمنة».

وقوله في الحديث الصحيح: «إن الله لما خلق الخلق كتب في كتاب موضوع عنده فوق العرش، إن رحمتي سبقت غضبي».

وقوله في حديث قبض الروح: «حتى يعرج بها إلى السماء التي فيها الله»، إسناده على شرط الصحيحين.

وقول عبد الله بن رواحة رَضَالِلهُ عَنْهُ الذي أنشده النبي عَلَيْكُ وأقره عليه: شهدتُ بأن وعدَ الله حق ... وأنَّ النار مثوى الكافرينا وأن العرش فوق الماء طافٍ ... وفوق العرش رب العالمينا



وقول أمية بن أبي الصلت الثقفي الذي أنشد للنبي عَلَيْكُ هو وغيره من شعره فاستحسنه، وقال: «آمن شعره وكفر قلبه»:

مجدوا الله فهو للمجد أهل ... ربنا في السماء أمسى كبيرا بالبنا الأعلى الذي سبق الناس ... وسوى فوق السماء سريرا شرجعًا ما يناله بصر العين ... يرى دونه الملائكة صورا

وقوله في الحديث الذي في السنن: «إن الله حيي كريم؛ يستحيي من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهم صفرًا»، وقوله: «يمد يديه إلى السماء: يا رب يا رب...» إلى أمثال ذلك مما لا يحصيه إلا الله، مما هو أبلغ المتواترات اللفظية والمعنوية، التي تورث علمًا يقينيًّا من أبلغ العلوم الضرورية: أن الرسول على المبلّغ عن الله ألقى إلى أمته المدعوين أن الله سبحانه فوق العرش، وأنه فوق السماء، كما فطر الله على ذلك جميع الأمم عربهم وعجمهم، في الجاهلية والإسلام، إلا من اجتالته الشياطين عن فطرته.

ثم عن السلف في ذلك من الأقوال ما لو جمع لبلغ مئات، أو ألوفًا.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: وإذا كان كذلك: فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره، وسنة رسوله على من أولها إلى آخرها، ثم عامة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأئمة مملوء بما هو إما نص وإما ظاهر في أن الله سبحانه فوق كل شيء، وعليٌّ على كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء، مثل قوله تعالى: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُه}. ذكر مثلًا من صفات الله وهو العلو، فبيَّن أن كلام الله وكلام رسوله على والسلف الصالح كثير إما نصًا أو ظاهرًا.





والنص عند الأصوليين ما يُقابل الظاهر والمراد به الذي لا يحتمل إلا معنًى واحدًا، أما الظاهر يحتمل أكثر من معنى لكن أحد الاحتمالات أرجح، فيقول ابن تيمية كلامهم كله عن هذا ولا يوجد عنهم نقل لا من كتاب ولا سنة ولا من كلام السلف ما يخالف ذلك.

ومما جرى في مناظرة الواسطية أن ابن تيمية كان يُناظر علماء فحولًا من علماء المتكلمين وعندهم من العلم الكثير لكنهم كما قال في آخر الحموية: أوتوا ذكاء ولم يؤتوا زكاء، فقال لهم: أمهلكم ثلاث سنين على أن تأتوا بنقل واحد عن السلف في تأويل صفة واحدة (۱).

فلما جاؤوا في الجلسة الثانية أتوا بنقل عن مجاهد، قالوا له: قد وقعنا على تأويل للسلف، فقال: لعلكم تريدون تفسير مجاهد الوجه بالقبلة في الآية: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَثَمَّ وَجُهُ اللهِ ﴾ [البقرة: ١١٥]؟ قالوا: نعم، ثم بيَّن لهم وجه الكلام وأن هذا ليس تأويلًا (١).

قوله: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ • أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ • أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا}. ومن سخافة التأويل أنهم قالوا في هذه الآية: إن المراد بمن في السماء الطير، وليس المراد الله سُبْحَانهُ وَتَعَالَى.

فرد عليهم أئمة السنة من وجهين:

⁽۱) مجموع الفتاوي (۳/ ۱۶۹).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۳/ ۱۹۳).





- الوجه الأول: (من) تُطلق على العالم، ولا تطلق على غير العالم وغير العاقل كالطير.
 - الوجه الثاني: لا يمكن للطير أن يخسف بنا الأرض.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: إلى أمثال ذلك مما لا يكاد يحصى إلا بكلفة، وفي الأحاديث الصحاح والحسان ما لا يحصى. وفي هذا فائدة: أنه يُعتمد في إثبات أحاديث الاعتقاد بما ثبت عن النبي عَلَيْهُ، سواء كان من الصحيح أو الحسن، فيكفي في الاعتقاد ما كان من باب غلبة الظن، خلافًا للمتكلمين الذين حصروا الاعتقاد في اليقينيات، كما ذكر ذلك عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمُهُ اللهُ (۱).

وترتب على حصرهم للاعتقاد في اليقينيات دون غلبة الظن أنهم لا يقبلون خبر الآحاد في الاعتقاد، أما أهل السنة فيقبلون في الاعتقاد ما كان يقينيًّا وما كان من باب غلبة الظن، ومن ذلك الحديث الحسن.

ومن الأخطاء الشائعة تعريف الاعتقاد بأنه هو حكم الذهن الجازم فإن طابق الواقع فصحيح وإلا فباطل؛ وذلك أن تعريف الاعتقاد بأنه حكم الذهن الجازم يُوافق قول المتكلمين في حصرهم للاعتقاد في اليقينيات دون غلبة الظن.

وإنما تعريف الاعتقاد أنه كل ما دان به القلب.

 ⁽١) الاستقامة (١ / ٤٨) وما بعده، مجموع الفتاوى (٧ / ٦٧١ – ٦٧٢)، وجواب الاعتراضات المصرية
 (ص ٢٣ – ٢٤).





قوله رَحْمَهُ اللهُ: مثل قصة معراج رسول الله ﷺ إلى ربه. دل على أن الله في العلو سبحانه.

وقوله في الآية السابقة: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَطَّلِعُ الْكَي إِلَهِ مُوسَى ﴾ [القصص: ٣٨] ذكر ابن العربي المالكي أن من أثبت العلو فشيخه وسلفه فرعون؛ لأن فرعون هو الذي طلب منه هذا (١).

وقد رد على هذا القول ضمنًا أبو عثمان الصابوني رَحْمُهُ اللَّهُ في كتابه (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) (١) بأن فرعون لم يذكر هذا إلا لأن موسى أخبره بذلك، لذا قال فرعون: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٧].

ومن القواعد المتقررة في علم اللغة: أنه إذا كُرر اللفظ وأُكِّد فلا يدخله المجاز، ذكر هذا السبكي في فتاواه (٢)، والسيوطي أيضًا في فتاواه (٤) وقد بسط هذه القاعدة ابن القيم بسطًا مفيدًا، وذكرها قاعدة فيما لا يدخله التأويل (٥).

⁽١) عارضة الاحوذي (٢ / ٢٣٥).

⁽٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص ١٧٦).

⁽٣) فتاوى السبكي (٣/ ٥٩٧).

⁽٤) الحاوي في فتاوى السيوطي (٢/ ١٥٥).

الصواعق المرسلة (١ / ١٧٦).





وإثبات العلو وكثير من الصفات قد كُرِّر كثيرًا، فمثله لا يدخله المجاز -على القول بوجود المجاز - وإلا فإنه لا يوجد مجاز لا في اللغة ولا في القرآن، كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية (١) وابن القيم (٢).

وقد فصَّلت الكلام على المجاز في درس مسجل ومفرَّغ بعنوان (المجاز بين القبول والرد)، وهو موجود في موقع الإسلام العتيق (٣).

⁽١) الإيمان (ص ٧٣ وما بعده).

⁽٢) مختصر الصواعق (ص ٢٨٥).

⁽٣) المجاز بين القبول والرد: https://www.islamancient.com/ar/?p=15195



ثم ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسول على الله ولا عن أحد من سلف الأمة لا من الصحابة والتابعين، ولا عن أئمة الدين ـ الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف ـ حرف واحد يخالف ذلك، لا نصًا ولا ظاهرًا.

ولم يقل أحد منهم قط: إن الله ليس في السماء، ولا أنه ليس على العرش، ولا أنه بذاته في كل مكان، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء، ولا أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل ولا منفصل، ولا أنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصبع، ونحوها؛ بل قد ثبت في الصحيح عن جابر بن عبد الله وَعَلَيْهُ عَنْهُ أَن النبي عَلَيْهُ لما خطب خطبته العظيمة يوم عرفات، في أعظم مجمع حضره رسول الله عَلَيْهُ جعل يقول: «ألا هل بلغت؟». فيقولون: نعم. فيرفع أصبعه إلى السماء وينكبها إليهم ويقول: «اللهم اشهد» غير مرة، وأمثال ذلك كثير.

فإن كان الحق فيما يقوله هؤ لاء السالبون النافون للصفات الثابتة في كتاب الله وسنة رسوله من هذه العبارات ونحوها دون ما يفهم من الكتاب والسنة إما نصًا وإما ظاهرًا، فكيف يجوز على الله، ثم على رسوله على ثم على خير الأمة أنهم يتكلمون دائمًا بما هو نص أو ظاهر في خلاف الحق الذي يجب اعتقاده ولا يبوحون به قط، ولا يدلون عليه لا نصًا ولا ظاهرًا، حتى يجيء أنباط الفرس والروم وفروخ اليهود والنصارى والفلاسفة، يبينون للأمة العقيدة الصحيحة التي يجب على كل مكلف، أو كل فاضل أن يعتقدها.

لئن كان ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون هو الاعتقاد الواجب، وهم مع ذلك أُحيلوا في معرفته على مجرد عقولهم، وأن يدفعوا بمقتضى قياس عقولهم ما دل عليه



الكتاب والسنة نصًا أو ظاهرًا، لقد كان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير، بل كان وجود الكتاب والسنة ضررًا محضًا في أصل الدين.

فإن حقيقة الأمر على ما يقوله هؤلاء أنكم يا معشر العباد لا تطلبوا معرفة الله عَرَّفَتِلً وما يستحقه من الصفات نفيًا وإثباتًا، لا من الكتاب ولا من السنة، ولا من طريق سلف الأمة.

ولكن انظروا أنتم، فما وجدتموه مستحقًا له من الأسماء والصفات فصفوه به، سواءٌ كان موجودًا في الكتاب والسنة أو لم يكن، وما لم تجدوه مستحقًا له في عقولكم فلا تصفوه به!

قوله رَحَمُ أُلِلَهُ: يقول: «ألا هل بلغت؟» فيقولون: نعم. فيرفع أصبعه إلى السماء وينكبها إليهم ويقول: «اللهم اشهد» غير مرة، وأمثال ذلك كثير. الإشارة إلى الصفة ليس من باب التشبيه وإنما من باب تحقيق الصفة، وقد قرر هذا البيهقي (۱)، وابن تيمية (۲)، وابن القيم (۱).

ثبت عند أبي داود من حديث أبي هريرة رَحَوَلِكَ عَنْهُ أَن النبي عَلَيْهُ قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ٥٨] فأشار بأصبعه إلى أذنه والأخرى

⁽١) الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٢٦٤).

⁽٢) شرح العقيدة الاصفهانية (ص ١٢٢، ١٢٣).

⁽٣) الصواعق المرسلة (١ / ١٨٢).





إلى عينه عَلَيْ (١)، فهذا من باب تحقيق الصفة، فلذا يصح الإشارة إلى أي صفة، لأنها من باب التحقيق.

ويبالغ بعض الناس ويقول: إذا تكلمت فلا تُشر بيدك حتى لا يُفهم التشبيه، فيقال: هذا لا يخطر في أذهان العامة، وقد أشار النبي عَلَيْةً بأصبعه في مجمع عام في خطبة عرفة، وإنما يخطر فيمن تلبَّس بشبهات هؤلاء المتكلمين وشربها وتأثر بها، أما من لم يعرف هذه الشبهات فإنه لا يخطر بباله شيء من التشبيه.

تنبيه: إذا رأى المؤولة كالأشاعرة السلف فسروا معنًى بذكر فرد من أفراده أو لازم من لوازمه ظنوه تأويلًا، كقول ابن عباس رَحَيَّكُ عَنْهُا في قوله تعالى: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤] قال: بمرأى منا (٢). فقالوا: قد أوّل ابن عباس رَحَيَّكَ عَنْهُا الصفة ولم يُثبت العين في هذا الموضع، وإنما قال: تجري بمرأى منا.

والجواب على هذا من وجهين:

الوجه الأول: المشهور في نصوص السنة وكلام السلف تفسير اللفظ بذكر فرد من أفراده، ومن ذلك ما ثبت عند أصحاب السنن أن النبي عليه قال في حديث عبد الرحمن بن يعمر: «الحج عرفة» (٢)، وفي لفظ: «عرفات»، ففسر الحج بذكر فرد من أفراده.

⁽١) سنن أبي داود (٧ / ١١٠) رقم: (٢٧٢٨).

⁽٢) تفسير البغوي (٤ / ١٧٣).

⁽٣) سنن أبي داود (٣/ ٣٢٠) رقم: (١٩٤٨)، والسنن الكبرى للنسائي (٤ / ١٥٩) رقم: (٣٩٩٧)، وسنن الترمذي (٢ / ٢٢٦) رقم: (٨٨٩)، وسنن ابن ماجه (ص ٦٤٦) رقم (٣٠١٥).





ومن ذلك ما روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس رَحَالِتُهُ عَنْهُا في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١] قال: "وحدوا ربكم" (١)، فذكر فردًا من أفراد العبادة وهو التوحيد.

الوجه الثاني: أن السلف لو كانوا لا يريدون المعنى المطابق لبيَّنوا ذلك كما بيَّنه المتكلمون، فإن المتكلمين أوَّلوا وبيَّنوا أن الظاهر غير مراد، بل قالت طائفة منهم: إن ظاهر نصوص الكتاب والسنة كفر!

فإذن شتان بين ما يفعله المتكلمون من تأويل الصفة وإنكار المعنى الظاهر من الصفة وما يفعله السلف من ذكر فرد من أفراد ما أرادوا تعريفه وبيانه، مع عدم إنكارهم للمعنى الظاهر منه.

لذا لا يُعرف عنهم أنهم أنكروا المعنى الظاهر، وإنما يَقرؤونه ويقرونه ويتعبدون الله بمدلوله، إلى غير ذلك.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: حتى يجيء أنباط الفرس والروم وفروخ اليهود والنصارى والفلاسفة، يبينون للأمة العقيدة الصحيحة التي يجب على كل مكلف، أو كل فاضل أن يعتقدها. استعمل لفظ (أنباط) مؤخرًا في الأخلاط من العجم (٢).

⁽١) تفسير ابن أبي حاتم (ص ٦٠).

⁽٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢ / ٥٩٠).





ومراد شيخ الإسلام رَحْمَهُ ألله بهذا أن يقول: كيف تُترك دلائل الكتاب والسنة وفهم العرب له إلى أن يُؤخذ بأقوال أبناء العجم الذين هم أبعد ما يكونون عن لغة العرب وعن علم الكتاب والسنة.

قوله رَحمَهُ الله: لئن كان ما يقوله هؤلاء المتكلمون المتكلفون هو الاعتقاد الواجب، وهم مع ذلك أُحيلوا في معرفته على مجرد عقولهم، وأن يدفعوا بمقتضى قياس عقولهم ما دل عليه الكتاب والسنة نصًّا أو ظاهرًا، لقد كان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير، بل كان وجود الكتاب والسنة ضررًا محضًا في أصل الدين. صدق رَحمَهُ الله، لو كانت العقول الحاكمة لكان ترك الناس بلا كتاب ولا سنة خيرًا لهم من أن يُنزل الله عليهم كتابًا وأن يُرسل لهم رسولًا.

وذلك أن الكتاب والسنة على قول هؤلاء المتكلمين لم يحصل بهما الهداية للناس، بل ظاهر القرآن والسنة كفر وضلال، وإنما الحق فيما اهتدت إليه عقولهم وما توارثوه عن ساداتهم.

ولا شك أن هذا لازمٌ باطل، فإذا بطل اللازم بطل الملزوم، فنصوص القرآن والسنة ظاهرة في بيان أن القرآن والسنة هداية، ويكفي أنه كلام الله، وقد قال سبحانه: ﴿إِنَّ هَذَا لَقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩].



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ثم هم ههنا فريقان، أكثرهم يقولون: ما لم تثبته عقولكم فانفوه. ومنهم من يقول: بل توقفوا فيه، وما نفاه قياس عقولكم الذي أنتم فيه مختلفون مضطربون اختلافًا أكثر من جميع اختلاف على وجه الأرض – فانفوه، وإليه عند التنازع فارجعوا، فإنه الحق الذي تعبدتكم به، وما كان مذكورًا في الكتاب والسنة مما يخالف قياسكم هذا، أو يثبت ما لم تدركه عقولكم –على طريقة أكثرهم – فاعلموا أني أمتحنكم بتنزيله، لا لتأخذوا الهدى منه، لكن لتجتهدوا في تخريجه على شواذ اللغة، ووحشي الألفاظ، وغرائب الكلام، وأن تسكتوا عنه مفوضين علمه إلى الله مع نفي دلالته على شيء من الصفات، هذا حقيقة الأمر على رأي هؤلاء المتكلمين.

وهذا الكلام قد رأيته صرَّح بمعناه طائفة منهم، وهو لازم لجماعتهم لزومًا لا محيد عنه، ومضمونه أن كتاب الله لا يُهتدى به في معرفة الله، وأن الرسول عَلَيْ معزول عن التعليم والإخبار بصفات من أرسله، وأن الناس عند التنازع لا يردُّون ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، بل إلى مثل ما كانوا عليه في الجاهلية، وإلى مثل ما يتحاكم إليه من لا يؤمن بالأنبياء كالبراهمة والفلاسفة -وهم المشركون- والمجوس، وبعض الصابئين.

وإن كان هذا الرد لا يزيد الأمر إلا شدة، ولا يرتفع الخلاف به، إذ لكل فريق طواغيت يريدون أن يتحاكموا إليهم، وقد أُمروا أن يكفروا بهم، وما أشبه هؤلاء المتكلفين بقوله سُبْحَانهُ وَتَعَالَ: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلالًا بَعِيدًا • وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا



• فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّلا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا} [النساء: ٦٠- ٦٢].

فإن هؤلاء إذا دعوا إلى ما أنزل الله من الكتاب وإلى الرسول -والدعاء إليه بعد وفاته هو الدعاء إلى سنته - أعرضوا عن ذلك وهم يقولون: إنا قصدنا الإحسان علمًا وعملًا بهذه الطريق التى سلكناها، والتوفيق بين الدلائل العقلية والنقلية.

ثم عامة هذه الشبهات التي يسمونها دلائل إنما تقلدوا أكثرها عن طواغيت من طواغيت المشركين أو الصابئين، أو بعض ورثتهم الذين أُمروا أن يكفروا بهم، مثل فلان وفلان، أو عن من قال كقولهم لتشابه قلوبهم {فلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [النساء:٦٥] {كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَعْنَا اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأُنزَلَ مَعَهُمُ الْجَتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا الْخَتَلَفُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ..} [البقرة:٢١٣].

ولازم هذه المقالة: ألا يكون الكتاب هدًى للناس، ولا بيانًا ولا شفاء لما في الصدور ولا نورًا، ولا مردًّا عند التنازع، لأنا نعلم بالاضطرار أن ما يقوله هؤلاء المتكلفون أن الحق الذي يجب اعتقاده لم يدل عليه الكتاب والسنة لا نصًّا ولا ظاهرًا، وإنما غاية المتحذلق أن يستنتج هذا من قوله: {وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ} [الإخلاص:٤] {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا} [مريم:٢٥].



وبالاضطرار يعلم كل عاقل أن من دل الخلق على أن الله ليس على العرش، ولا فوق السماوات، ونحو ذلك بقوله: {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًا} لقد أبعد النُجعة وهو إما مُلْغِز، أو مُدَلس، لم يخاطبهم بلسان عربى مبين.

ولازم هذه المقالة أن يكون ترك الناس بلا رسالة خيرًا لهم في أصل دينهم؛ لأن مَرَدَّهم قبل الرسالة وبعدها واحد، وإنما الرسالة زادتهم عمى وضلالًا.

يا سبحان الله! كيف لم يقل الرسول عليه يومًا من الدهر، ولا أحد من سلف الأمة هذه الآيات والأحاديث لا تعتقدوا ما دلت عليه، لكن اعتقدوا الذي تقتضيه مقاييسكم، أو اعتقدوا كذا وكذا؛ فإنه الحق، وما خالف ظاهره فلا تعتقدوا ظاهره، وانظروا فيها فما وافق قياس عقولكم فاعتقدوه، وما لا فتوقفوا فيه أو انفوه.

قوله رَمَدُاللَّذ: ثم هم ههنا فريقان، أكثرهم يقولون: ما لم تثبته عقولكم فانفوه. ومنهم من يقول: بل توقفوا فيه، وما نفاه قياس عقولكم -الذي أنتم فيه مختلفون مضطربون اختلافًا أكثر من جميع اختلاف على وجه الأرض - فانفوه، وإليه عند التنازع فارجعوا، فإنه الحق الذي تعبدتكم به، وما كان مذكورًا في الكتاب والسنة مما يخالف قياسكم هذا، أو يثبت ما لم تدركه عقولكم -على طريقة أكثرهم - فاعلموا أني أمتحنكم بتنزيله، لا لتأخذوا الهدى منه، لكن لتجتهدوا في تخريجه على شواذ اللغة، ووحشي الألفاظ، وغرائب الكلام، وأن تسكتوا عنه مفوضين علمه إلى الله مع نفي دلالته على شيء من الصفات، هذا حقيقة الأمر على رأي هؤلاء المتكلمين.

صدق رَحْمَهُ اللهُ فقد جعلهم صنفين: الصنف الأول المؤوِّلة والثاني المُفوِّضة، وكلا الصنفين يقولان إذا خالف عقلكم الكتاب والسنة إما ردوا الكتاب والسنة واعملوا بما دل عليه عقلك، أو توقف وقل هي ألفاظ لا نعرف معناها.





وهذا الذي اختصره صاحب (جوهرة التوحيد) عن الاعتقاد الأشعري (١)، لما قال: وكل نص أوهم التشبيها ... أوله أو فوضه ورم تنزيها

لذا ترى الأشاعرة يقولون في كثير من الصفات: إن لك مع هذه الصفات طريقتين، إما طريقة الخلف -وهي الأسل- بأن تفوضها.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: ... وإلى مثل ما يتحاكم إليه من لا يؤمن بالأنبياء كالبراهمة والفلاسفة وله رَحْمُهُ اللهُ: ... وإلى مثل ما يتحاكم إليه من لا يؤمن بالأنبياء كالبراهمة والفلاسفة وهم المشركون والمجوس، وبعض الصابئين. والعجب أن يجعلوا العقل أصلاً، ولو تدبروا في هذا العقل لوجدوا أن عقول العباد تتفاوت تفاوتاً كثيرًا كما ذكر شيخ الإسلام رَحْمَهُ اللهُ، فأي العقول يُعتمد؟

ثم لو تدبر الرجل في عقله لرأى أنه يستحسن الشيء اليوم ثم يستقبحه غدًا، ويُصوِّبه اليوم ثم يستقبحه غدًا، ويُصوِّبه اليوم ثم يُخطئه غدًا، فإذن العقول متفاوتة بين البشر، بل عقل الرجل نفسه يتغير ما بين حين وآخر.

وهذا الكلام هو الذي قرره الرازي في القانون الكلي (۱) لما قال: إذا تعارض العقل والنقل يُقدم العقل؛ لأنه لو قدم النقل لصار قدحًا في العقل، ولأن النقل لا يُفهم إلا بالعقل، وقد رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية (۱) من أوجه، وكذلك ابن القيم (٤).

⁽١) جوهرة التوحيد - اللقاني (ص ١٠ البيت الـ ٤٠).

⁽٢) أساس التقديس للرازي (ص ٢٢١).

⁽٣) درء تعارض العقل والنقل (١ / ١٧٣).

⁽٤) الصواعق المرسلة (١/ ٤٧٣).





ومن جميل ما ذكر ابن تيمية رَحَمُ أُلله في الرد عليه أن قال: لو تدبرتم في العقل لوجدتم العقل مجموع معلومات أُخذت من النقل، فالعقل الشرعي حقيقته معلومات أُخذت من النقل، فإذن لا يُسلم أن العقل هو الأصل، بل الأصل هو النقل (١).

فالمولود الصغير يخرج للحياة وهو لا يعلم شيئًا، ثم يتعلم بعد ذلك شيئًا من الدين ثم بعدها تتزايد عنده المعلومات الدينية يومًا بعد يوم بأخذه من الكتاب والسنة، فالعقل الذي يريد الرازي أن يجعله حكمًا هو عقلٌ قد استقى علمه من الكتاب والسنة، فإذن رجع إلى الأصل وهو الكتاب والسنة.

قوله رَحْمَهُ الله ولا نورًا، ولا مردًّا عند التنازع، لأنا نعلم بالاضطرار أن ما يقوله هؤلاء لما في الصدور ولا نورًا، ولا مردًّا عند التنازع، لأنا نعلم بالاضطرار أن ما يقوله هؤلاء المتكلفون أن الحق الذي يجب اعتقاده لم يدل عليه الكتاب والسنة لا نصًّا ولا ظاهرًا، وإنما غاية المتحذلق أن يستنتج هذا من قوله: {وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ } [الإخلاص:٤] {هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا} [مريم: ٢٥]. بل يفزعون إلى مثل هذه الآيات العامة في نفي التشبيه وأنه لا مثيل لله، وهذا حق، ثم يجعلونه منطلقًا لرد كل ما دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة بزعمهم وبمقياس عقلهم أنه تشبيه.

⁽١) درء تعارض العقل والنقل (١ / ٨٧) وما بعدها. عند رده على قاعدة أن العقل أصل النقل.



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ثم الرسول عَلَيْكَ قد أخبر أن أمته ستفترق ثلاثًا وسبعين فرقة، فقد علم ما سيكون، ثم قال: «إني تاركٌ فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله».

ورُوي عنه ﷺ أنه قال في صفة الفرقة الناجية: «هو من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

فهلا قال من تمسك بظاهر القرآن في باب الاعتقاد فهو ضال؟ وإنما الهدى رجوعكم إلى مقاييس عقولكم، وما يحدثه المتكلمون منكم بعد القرون الثلاثة، وإن كان قد نبغ أصلها في أواخر عصر التابعين.

ثم أصل هذه المقالة -مقالة التعطيل للصفات- إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين، وضُلاّل الصابئين، فإن أول من حُفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها، فنُسبت مقالة الجهمية إليه، وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي على.

وكان الجعد هذا -فيما قيل- من أهل حرَّان وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة بقايا أهل دين النمرود والكنعانيين الذين صنف بعض المتأخرين في سحرهم، والنمرود هو: ملك الصابئة الكنعانيين المشركين، كما أن كسرى ملك الفرس والمجوس، وفرعون ملك القبط الكفار، والنجاشي ملك الحبشة النصارى، فهو اسم جنس لا اسم علم.



كانت الصابئة إلا قليلًا منهم إذ ذاك على الشرك وعلماؤهم الفلاسفة، وإن كان الصابئ قد لا يكون مشركًا، بل مؤمنًا بالله واليوم الآخر، كما قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالنَّامِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ وَاللَّذِينَ آمَنُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ } [المائدة: ٢٦].

لكن كثيرًا منهم، أو أكثرهم كانوا كفارًا أو مشركين، كما أن كثيرًا من اليهود والنصارى بدلوا وحرفوا وصاروا كفارًا أو مشركين، فأولئك الصابئون –الذين كانوا إذ ذاك كانوا كفارًا مشركين وكانوا يعبدون الكواكب ويبنون لها الهياكل.

ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب: أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهما، وهم الذين بعث إبراهيم الخليل إليهم، فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة.

وكذلك أبو نصر الفارابي دخل حرّان، وأخذ عن فلاسفة الصابئين تمام فلسفته، وأخذها الجهم أيضًا -فيما ذكره الإمام أحمد وغيره - لما ناظر السُّمَنية بعض فلاسفة الهند، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات.

فهذه أسانيد جهم ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين، والفلاسفة الضالين؛ إما من الصابئين وإما من المشركين.



ثم لَمَّا عُرَّبت الكتب الرومية في حدود المائة الثانية زاد البلاء مع ما ألقى الشيطان في قلوب الضلال ابتداء، من جنس ما ألقاه في قلوب أشباههم.

ولما كان في حدود المائة الثانية انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة الجهمية بسبب بشر بن غياث المريسي وطبقته، وكلام الأئمة مثل: مالك، وسفيان بن عينة، وابن المبارك، وأبي يوسف، والشافعي، وأحمد وإسحاق، والفضيل بن عياض، وبشر الحافي وغيرهم، في هؤلاء كثير في ذمهم وتضليلهم.

قوله رَحَمُ اللهُ: ثم الرسول على قد أخبر أن أمته ستفترق ثلاثًا وسبعين فرقة، فقد علم ما سيكون، ثم قال: «إني تاركٌ فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله»، ورُوي عنه على أنه قال في صفة الفرقة الناجية: «هو من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي». يُحاول أهل البدع من الحركيين تضعيف حديث الافتراق، مع أن العلماء متواردون على تصحيحه (۱)، وممن صحح الحديث الترمذي (۲)، واللالكائي (۱)، والبيهقي (ئ)، وشيخ الإسلام ابن تيمية (۵)، والزركشي الشافعي (۱)، وابن حجر (۷)، وجمع كبير من علماء

⁽١) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٤٠٨).

⁽٢) سنن الترمذي (٤ / ٣٨١) رقم (٢٦٤٠).

⁽٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١ / ١١١).

⁽٤) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٦١٨).

⁽٥) مجموع الفتاوي (٣ / ٣٤٥).

⁽٦) اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة (ص ٢١٧).

⁽٧) تخريج أحاديث الكشاف (ص ٦٣).





الإسلام، وللعلامة الألباني رَحْمُهُ الله بحث نفيس في بيان صحة هذا الحديث (١)، وقد رواه أكثر من عشرة من الصحابة.

ولو قدر أن حديث الافتراق لم يتكلم به النبي عَلَيْ إلا أن الأدلة الأخرى تدل عليه، ومن ذلك أن القرآن دل على أن أهل الحق فرقة واحدة، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

ودلت الأدلة على وجوب اتباع السلف الصالح، وفهم الكتاب والسنة بفهمهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقْ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولِّهِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولِّهِ قَالَ تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقُ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥].

إلى غير ذلك من دلائل القرآن والسنة التي تدل على هذا المعنى، فمن هذا يتبيَّن أن أصحاب الصراط المستقيم هو أتباع السلف الصالح، ومن عداهم ليسوا كذلك، فحديث الافتراق لم يأت بشيء جديد، فلا يفرح الحركيون ولا أهل البدع المعاصرون بتضعيفه، فلو سُلِّم جدلًا بأنه ضعيف، فقد دل على معناه الكتاب والسنة والإجماع.

وممن ضعّف حديث الافتراق ابن حزم (٢)، وهم يتّكئون عليه في تضعيفه، ومن المعلوم أن ابن حزم ليس عمدة في الفقه ولا في علم الحديث، فقد جهّل الإمام الترمذي،

⁽١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٤٠٢ – ٤١٤).

⁽٢) الفصل (٣/ ١٣٨).





وابن ماجه -أي أنه لا يعرفهما- فهو ليس عمدة في هذا الفن (١)، كذلك عنده أن زيادة الثقة مقبولة مطلقًا، فبهذا أغفل كثيرًا من العلل التي كان يُعلل بها العلماء الأولون.

ومع ذلك فابن حزم نفسه لا يُخالف في دلالة حديث الافتراق، فقد قال كتابه (الفصل): " وأهل السنة الذين نذكرهم أهل الحق ومن عداهم فأهل البدعة فإنهم الصحابة وَعَلَيْكَ عَمُ وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين رحمة الله عليهم ثم أصحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلا فجيلا إلى يومنا هذا أو من اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها رحمة الله عليهم " (۱).

وفي أجوبة ابن بدران على الأسئلة الكويتية لما تكلم عن حديث الافتراق وأطال الكلام عليه وبيَّن وجه تصحيحه قال: وابن حزم أيضًا لا يُخالف فيه (٢)، ثم نقل كلامه في (الفصل) وأنه يقرر أن أهل الحق فرقة واحدة، وأن أهل السنة هم أتباع من تمسك بالكتاب والسنة وما عليه السلف الماضون.

قوله رَحْمُهُ أَللَهُ: ثم أصل هذه المقالة -مقالة التعطيل للصفات- إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين، وضُلاّل الصابئين، فإن أول من حُفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان وأظهرها، فنُسبت مقالة الجهمية إليه، وقد قيل: إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت

⁽١) تهذيب التهذيب (٩ / ٣٨٨)، البداية والنهاية (١٤ / ٦٤٧).

⁽٢) الفصل (٢ / ٩٠).

⁽٣) العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية (ص ٤٤) وما بعدها.



ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي على . ذكر هذا ابن عساكر في تاريخه عن أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الغسيلي، أن سند جهم ما تقدم ذكره (١).

قوله رَحمَهُ الله: ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب: أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهما، وهم الذين بعث إبراهيم الخليل إليهم، فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة. المراد بالنفاة الفلاسفة والجهمية والمعتزلة، وقوله: ليس له إلا صفات سلبية. يريد بالسلب النفي على طريقة المتكلمين، بأن يقولوا: إن الله ليس جوهرًا، ولا عرضًا، ولا كذا ولا كذا. فهذا هو السلب.

وليس المراد بالسلب ما جاء في القرآن من قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَّصِيعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] وإنما السلب والنفي على طريقة المتكلمين.

أما قوله: أو إضافية. هي الصفة التي تُعرف بالنظر إلى غيرها، وإلا فهي في نفسها ليست صفة، وإنما نسبية، كالأبوة بالنسبة للبنوة، والبنوة بالنسبة للأبوة، والفوق بالنسبة إلى تحت، والتحت بالنسبة إلى فوق، فلا يُقال فوق إلا إذا وُجد تحت، ولا يُقال تحت إلا إذا وُجد فوق، ولا يُقال الأبوة إلا إذا وُجد ابنٌ.

فهي وُصفت بهذا الوصف بالنسبة إلى غيرها، وإلا فهي في نفسها ليست صفة ثابتة، وإنما بالنسبة إلى غيرها.

⁽۱) تاریخ دمشق (۷۲ / ۹۹).





أما قوله: أو مركبة منهما. مركبة من السلب على طريقة المتكلمين للصفات الإضافية، كقولهم: ليس الله فوق العالم، وليس تحت العالم. فالمراد سلب للصفات الإضافية، كالفوق والتحت، وهكذا...

قوله رَحْمُهُ اللَّهُ: وأخذها الجهم أيضًا -فيما ذكره الإمام أحمد وغيره - لما ناظر السمنية بعض فلاسفة الهند، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات. هذا ذكره الإمام أحمد رَحْمَهُ اللَّهُ في كتابه (الرد على الزنادقة والجهمية) (۱).

⁽١) الرد على الجهمية والزنادقة (ص ٩٣) وما بعدها.



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب «التأويلات» وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه «تأسيس التقديس» ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء مثل أبي علي الجبّائي، وعبد الجبار بن أحمد الهمذاني، وأبي الحسين البصري، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي وغيرهم، هي بعينها التأويلات التي ذكرها بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضًا ولهم كلام حسن في أشياء.

فإنما بيَّنت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات المريسي، ويدل على ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنف كتابًا سماه: «رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حكى فيه من التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته، ثم رد عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكي: علم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم.

ثم إذا رأى الأئمة – أئمة الهدى – قد أجمعوا على ذم المريسية وأكثرهم كفّروهم أو ضللوهم، وعلم أن هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب المريسية، تبَيَّن الهدى لمن يريد الله هدايته، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



والفتوى لا تحتمل البسط في هذا الباب، وإنما نشير إشارة إلى مبادئ الأمور، والعاقل يسير فينظر.

وكلام السلف في هذا الباب موجود في كتب كثيرة لا يمكن أن نذكر هنا إلا قليلًا منه، مثل: كتاب «السنن» للالكائي، و«الإبانة» لابن بطة، و«السنة» لأبي ذر الهروي، و«الأصول» لأبي عمر الطلمنكي، وكلام أبي عمر بن عبد البر، و«الأسماء والصفات» للبيهقي، وقبل ذلك «السنة» للطبراني، ولأبي الشيخ الأصبهاني، ولأبي عبد الله بن منده، ولأبي أحمد العسّال الأصبهاني، وقبل ذلك «السنة» للخلال، و«التوحيد» لابن خزيمة، وكلام أبي العباس بن سريج، و«الرد على الجهمية» لجماعة، وقبل ذلك «السنة» لعبد الله بن أحمد، و«السنة» لأبي بكر بن الأثرم، و«السنة» لحنبل وللمروذي، ولأبي داود السجستاني، ولابن أبي شيبة، و«السنة» لأبي بكر بن أبي عاصم، وكتاب «الرد على الجهمية» لعبد الله بن محمد الجعفي شيخ البخاري، وكتاب «خلق أفعال العباد» لأبي عبد الشالبخاري، وكتاب «الرد على الجهمية» لعبد الله بن محمد الجعفي شيخ البخاري، وكتاب «الرد على الجهمية» لعثمان بن سعيد الدارمي، وكلام عبد العزيز المكي صاحب «الحيدة» في الرد على الجهمية، وكلام نعيم بن حماد الخزاعي.

وكلام الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى النيسابوري وأمثالهم، وقبل هؤلاء عبد الله بن المبارك وأمثاله، وأشياء كثيرة.

وعندنا من الدلائل السمعية والعقلية ما لا يتسع هذا الموضع لذكره، وأنا أعلم أن المتكلمين لهم شبهات موجودة، لكن لا يمكن ذكرها في الفتوى، فمن نظر فيها وأراد إبانة ما ذكروه من الشبه فإنه يسير.



وإذا كان أصل هذه المقالة -مقالة التعطيل والتأويل - مأخوذًا عن تلامذة المشركين، والصابئين، واليهود، فكيف تطيب نفس مؤمن، بل نفس عاقل أن يأخذ سبل هؤلاء المغضوب عليهم والضالين، ويدع سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: ... وأبي حامد الغزالي وغيرهم، هي بعينها التأويلات التي ذكرها بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضًا ولهم كلام حسن في أشياء. تقدم أن ابن تيمية رَحْمُهُ اللهُ يتلطف بهم؛ لأنهم كانوا أصحاب قوة وغلبة، ولأن المصلحة تقتضي ذلك، فهم الأكثرون كما تقدم بيانه.

ومن إنصاف ابن تيمية أنه عدَّ ابن عقيل متأثرًا بالمعتزلة، وبأهل التأويل مع أنه حنبلي مثله، وللعلم قد عاب الحنابلة على ابن عقيل ذلك وأنكروا عليه، كما أنكروا على ابن الجوزي تأثره بالمتكلمين.

قوله رَحمَهُ اللهُ: ثم رد عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكي: علم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم. وفي هذا أن السلف ضللوا بشرًا المريسي، بل حكى الدارمي في رده على بشر المريسي أن العلماء مجمعون على كفره (۱)، فالعلماء ضللوه لِما أتى به من اعتقادات باطلة.

وهذا يستفاد منه أن كلام العلماء في تضليله أيضًا يُنقل إلى من بعده ممن تبنَّى الاعتقاد نفسه؛ لأن تضليله بسبب اعتقاده، فمن تبنى هذا الاعتقاد يُضلل كما ضُلل.

⁽١) نقض الدارمي على المريسي (ص ٧٨).





وهذا هو الواقع عند كثير من الأشاعرة المتأخرين، بل يذكر ابن تيمية أن كلام المريسي أحسن من كلام هؤلاء، وهذا يؤكد ما أخرج البخاري من حديث أنس: «لايأتي زمان إلا والذي بعده شر منه» (١) فكلما تأخرت البدعة زادت سوءًا.

وقوله رَحْمُهُ اللهُ: إذا طالعه العاقل الذكي. يريد إذا طالع الذكي كتاب رد الدارمي على بشر المريسي علم صدق منهج السلفي وصلاحه عقلًا وشرعًا، وابن تيمية يُثني كثيرًا على كتابي الدارمي (الرد على الجهمية) و(الرد على بشر المريسي)، حتى قال ابن القيم: وقد أوصاني بهما ابن تيمية رَحْمُهُ اللهُ، وقال: فيها من الردود العقلية والنقلية الشيء العظيم (٢).

وصدق رَحْمُ أُللَّهُ فإنك إذا قرأت هذين الكتابين تعجب غاية العجب كيف استطاع أن ينقض أصول المتكلمين بالنقل والعقل، رَحْمُ أللَّهُ.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: والفتوى لا تحتمل البسط في هذا الباب، وإنما نشير إشارة إلى مبادئ الأمور، والعاقل يسير فينظر. فبعد أن نقض بالبيّنة أن التأويلات الموجودة عند الأشاعرة المتأخرين موجودة عند بشر المريسي وقد رد عليها السلف، بدأ يذكر مراجع كلام السلف، وهذا مفيد للغاية.

⁽١) صحيح البخاري (٩ / ٤٩) رقم: (٧٠٦٨).

⁽٢) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٣٤٧).



قال رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

فصل

ثم القول الشامل في جميع هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسول الله عليه وسفه به السابقون الأولون لا يتجاوز القرآن والحديث.

قال الإمام أحمد رَضَالِسُّعَنهُ: «لا يُوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسوله عليه لا يتجاوز القرآن والحديث».

ومذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله على من خير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل ونعلم أن ما وصف الله به من ذلك فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يُعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، لا سيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول وأفصح الخلق في بيان العلم وأنصح الخلق في البيان، والتعريف، والدلالة، والإرشاد.

وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله، فكما يتيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة، وله أفعال حقيقية، فكذلك له صفات حقيقية، وهو ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وكل ما أوجب نقصًا أو حدوثًا فإن الله منزه عنه حقيقة، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه، واستلزام الحدوث، سابقه العدم، ولا فتقار المحدَث إلى مُحدِث، ولوجوب وجوده بنفسه سُبْكَانهُ وَتَعَالَ.



ومذهب السلف بين التعطيل وبين التمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله على فيعطلون أسماءه الحسنى وصفاته العلى، ويحرّفون الكلم عن مواضعه، ويلحدون في أسماء الله وآياته.

وكل واحد من فريقي التعطيل والتمثيل فهو جامعٌ بين التعطيل والتمثيل، أما المعطلون؛ فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات، فقد جمعوا بين التمثيل والتعطيل، مثلوا أولًا، وعطلوا آخرًا، وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم، وتعطيل لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة بالله سُبْحَانهُ وَتَعَالَ.

فإنه إذا قال القائل: لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش، أو أصغر أو مساويًا، وكل ذلك محال، ونحو ذلك من الكلام.

فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسم كان على أي جسم كان، وهذا اللازم تابع لهذا المفهوم. أما استواء يليق بجلال الله ويختص به، فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي يجب نفيها.

وصار هذا مثل قول الممثل: إذا كان للعالم صانع، فإما أن يكون جوهرًا، أو عرضًا، وكلاهما محال: إذ لا يُعقل موجود إلا هذان، أو قوله: إذا كان مستويًا على العرش، فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير أو الفلك، إذ لا يُعلم الاستواء إلا هكذا، فإن كلاهما مَثَّل وكلاهما عَطَّل حقيقة ما وصف الله به نفسه، وامتاز الأول بتعطيل كل مسمى للاستواء الحقيقي، وامتاز الثاني بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين.



والقول الفاصل: هو ما عليه الأمة الوسط، من أنَّ الله مستوعلى عرشه استواءً يليق بجلاله ويختص به، فكما أنه موصوف بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير ونحو ذلك، ولا يجوز أن يثبت للعلم والقدرة خصائص الأعراض التي كعلم المخلوقين وقدرتهم، فكذلك هو سبحانه فوق العرش ولا يثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق وملزوماتها.

واعلم أن ليس في العقل الصريح ولا في النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريقة السلفية أصلًا، لكن هذا الموضع لا يتسع للجواب عن الشبهات الواردة على الحق، فمن كان في قلبه شبهة وأحب حلَّها فذلك سهل يسير.

قوله وَمَدُاللَهُ: ثم القول الشامل في جميع هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسول الله على وبما وصفه به السابقون الأولون لا يتجاوز القرآن والمحديث. إن أسماء الله وصفاته توقيفية، وقد حكى الإجماع على ذلك السجزي في رسالته لأهل زبيد (۱)، وابن عطار (۲)، ويدل عليه كلام الإمام أحمد (۲) والشافعي (غ) وغيرهما من أئمة السنة.

⁽١) رسالة السجزي لأهل زبيد (ص ١٧٨).

⁽٢) الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد (ص ١٢٩).

⁽٣) ذم التأويل (ص ٢٢).

⁽٤) طبقات الشافعية (٩ / ٤٠).





فما جاء إثباته نُثبته، كالسمع والبصر، وما جاء نفيه ننفيه، ﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وما لم يأت نفيه ولا إثباته نتوقف فيه، ذكر هذا شيخ الإسلام رَحَمُهُ اللّهُ (١) وابن أبي العز الحنفي (٢)، وشيخنا ابن عثيمين رَحَمُهُ اللّهُ (٣)، وشيخنا ابن باز رَحَمُهُ اللّهُ (١)، فهذه هي طريقة أهل السنة.

والواجب التوقف فيما لم يأت نفيه و لا إثباته، فإذا قيل لك: إن الله يتكلم، كما قال سبحانه: ﴿ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤] إذن نُثبت لله اللسان؟

فتقول: أتوقف ولا أُثبت اللسان ولا أنفيه، لأنه لم يأت نفيه ولا إثباته.

وإذا قيل لك: ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضَالِتُهُ عَنهُ أَن النبي عَلَيْهُ قال: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من رائحة المسك» (٥)، إذن لله أنف، والله يشم؟ فهل يُنفى أو يُثبت؟

فيقال: يُتوقف، لا يُنفى ولا يُثبت.

لكن لو قيل لك: إن الله يسمع بخرق؟

⁽١) التدمرية (ص ١٤).

⁽٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص ٢١٨).

⁽٣) القواعد المثلي (ص ٣٠).

⁽٤) مجموع فتاوي ابن باز (٣/ ٦١) - في رده على الصابوني.

⁽٥) صحیح البخاري (٣ / ٢٤) رقم (١٨٩٤)، و(٣ / ٢٦) رقم (١٩٠٤)، و(٧ / ١٦٤) رقم (٩٩٧٥)، و(٥) صحیح البخاري (٣ / ١٦٤) رقم (١١٥١). و(٩ / ١٥٥) رقم (١٥٥١).



فتقول: الخرق منفيُّ عن الله سبحانه؛ لأنه الصمد، فلذلك يُنفى الخرق عن الله، ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية (۱)، لكن لو قال قائل: إن الله لا يسمع بأذن ولا بخرق، فتقول الأذن لم يأت نفيها ولا إثباتها فيُتوقف فيها، أما الخرق فيُنفى عن الله؛ لأنه سبحانه صمد، ومقتضى الصمد أنه سبحانه لا جوف له فلا يُوصف بالخرق ولا بالأجوف سُبْحَانهُ وَتَعَالَ.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: بل معناه يُعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، لا سيما إذا كان المتكلم أعلم الخلق بما يقول وأفصح الخلق في بيان العلم وأنصح الخلق في البيان والتعريف والدلالة والإرشاد. إذا اجتمعت هذه الثلاثة فكلامه محمول على الظاهر، كما تقدم بيانه في المقدمات.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: وله أفعال حقيقية. هذا من باب تأكيد الصفة، فإذا قلت: الله يسمع، أي أنه يسمع حقيقة لا مجازًا، وقد عبَّر ابن جرير الطبري رَحَمُهُ اللهُ بلفظ الحقيقة (٢)، وهو مقتضى كلام السلف كلهم، بما أنه يسمع سبحانه.

وقد حكى ابن عبد البر في المجلد السابع من (التمهيد) الإجماع على أن صفات الله على المجاز (٦).

قوله رَحْمُهُ اللهُ: ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه. لا يصحُ القول بأن الله حدث بعد أن لم يكن سبحانه، لأنه لا يفنى في المستقبل، ثم قال: واستلزام الحدوث، سابقه

⁽١) مجموع الفتاوي (٥ / ٣٣٥).

⁽٢) التبصير في معالم الدين - للطبري (ص١٤٢) ط دار العاصمة

⁽۳) التمهيد (٥ / ١٥٦).



العدم. إذا قيل إنه حدث فيكون معدومًا في السابق، قال رَحْمَهُ اللهُ: ولافتقار المحدّث إلى مُحدِث، ولوجوب وجوده بنفسه سُبْحَانهُ وَتَعَالَى. فإذا قيل: إن الله حدث بعد أن لم يكن فيكون مفتقرًا لمن يُحدث، فيكون ربنا سبحانه واجب الوجود، وما عداه جائز الوجود.

قوله وَمَهُاللَّهُ: ومذهب السلف بين التعطيل وبين التمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله على فيعطلون أسماءه الحسنى وصفاته العلى، ويحرّفون الكلم عن مواضعه، ويلحدون في أسماء الله وآياته. والمراد أنهم يتعاملون مع الصفات كما يتعاملون مع الذات.

قوله رَحْمَهُ اللهُ: وكل واحد من فريقي التعطيل والتمثيل فهو جامعٌ بين التعطيل والتمثيل. وصدق رَحْمَهُ اللهُ فلم يُعطل معطل إلا بعد أن مثّل، فلما مثّل في ذهنه اعتقد أن إثبات المجيء للخالق يستلزم مشابهة المخلوقين، فاضطر أن يُعطل، وكذلك الممثل لما مثّل مجيء الخالق بمجيء المخلوقين واقع حاله أنه عطّل الخالق عن المجيء الذي يليق مه.

قوله رَحْمَهُ اللهُ: أما استواء يليق بجلال الله ويختص به، فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي يجب نفيها. تأمل قوله: ويختص به. فهو قيدٌ مهم.

قوله رَحْمَهُ الله: وصار هذا مثل قول الممثل: إذا كان للعالم صانع، فإما أن يكون جوهرًا، أو عرضًا، وكلاهما محال: إذ لا يعقل موجود إلا هذان، أو قوله: إذا كان مستويًا على العرش، فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير أو الفلك، إذ لا يُعلم الاستواء إلا هكذا، فإن كلاهما مَثَّل وكلاهما عَطَّل حقيقة ما وصف الله به نفسه، وامتاز الأول بتعطيل





كل مسمى للاستواء الحقيقي، وامتاز الثاني بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين. أما العرض والجوهر ما يقوم بنفسه، ويريدون بالجوهر ما يقوم بنفسه، والعرض ما يقوم به غيره، فالجدار يقوم بنفسه، فهو جوهر، أما اللون الذي صبغ به الجدار فقام بالجدار فهو عرض.

قوله رَحْمَهُ اللَّهُ: ولا يجوز أن يثبت للعلم والقدرة خصائص الأعراض التي كعلم المخلوقين وقدرتهم، فكذلك هو سبحانه فوق العرش ولا يثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق وملزوماتها. وهذا يرجع إلى قاعدة: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، فكما تصوروه لله علمًا وقدرةً تليق به، فكذلك تصوروه في الفوقية والعلو.

قوله رَحْمُهُ اللّهُ: واعلم أن ليس في العقل الصريح ولا في النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريقة السلفية أصلًا، لكن هذا الموضع لا يتسع للجواب عن الشبهات الواردة على الحق، فمن كان في قلبه شبهة وأحب حلّها فذلك سهل يسير. كأنه رَحْمُهُ اللّهُ يُشير إلى أنه يقول للسائل: قد أبنت لك الجواب وإن كان عندك شبهات أخرى تركتها للاختصار فلا مانع من إجابتي عليها.



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ثم المخالفون للكتاب والسنة وسلف الأمة -من المتأولين لهذا الباب- في أمر مريج، فإن من ينكر الرؤية، يزعم أن العقل يحيلها، وأنه مضطر فيها إلى التأويل، ومن يحيل أن لله علمًا وقدرة، وأن يكون كلامه غير مخلوق ونحو ذلك يقول: إن العقل أحال ذلك، فاضطر إلى التأويل، بل من ينكر حقيقة حشر الأجساد، والأكل والشرب الحقيقي في الجنة يزعم أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل، ومن زعم أن الله ليس فوق العرش يزعم أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل.

ويكفيك دليلًا على فساد قول هؤلاء أن ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوّز أو أوجب ما يدّعي الآخر أن العقل أحاله.

فيا ليت شعري بأي عقل يُوزن الكتاب والسنة، فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: «أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد على الجدل هؤلاء؟».

وكل من هؤلاء مخصوم بما خصم به الآخر، وهو من وجوه:

أحدها: بيان أن العقل لا يحيل ذلك.

الثاني: أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل.

الثالث: أن عامة هذه الأمور قد علم أن الرسول على جاء بها بالاضطرار، كما علم أنه جاء باللفطرار، كما علم أنه جاء بالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، فالتأويل الذي يحيلها عن هذا بمنزلة تأويلات القرامطة والباطنية في الحج والصوم والصلاة وسائر ما جاءت به النبوات.



الرابع: أن يبين أن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك تفصيله، وإنما عقله مجملًا إلى غير ذلك من الوجوه، على أن الأساطين من هؤلاء والفحول معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية.

وإذا كان هكذا، فالواجب تلقّي علم ذلك من النبوات على ما هو عليه.

ومن المعلوم للمؤمنين أن الله تعالى بعث محمدًا على بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدًا، وأنه بين للناس ما أخبرهم به من أمور الإيمان بالله واليوم الآخر.

والإيمان بالله واليوم الآخر يتضمن الإيمان بالمبدأ والمعاد، وهو الإيمان بالخلق والبعث كما جمع بينهما في قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ} [البقرة: ٨] وقال تعالى: {مَّا خَلْقُكُمْ وَلا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ} [لقمان: ٢٨] وقال تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يَبُدأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ} [الروم: ٢٧].

وقد بَيَّن الله تعالى على لسان رسوله على أمْرِ الإيمان بالله واليوم الآخر ما هدى الله به عباده، وكشف به مراده.

ومعلومٌ للمؤمنين أن رسول الله على أعلم بذلك من غيره، وأنصح للأمة من غيره، وأفصح من غيره عبارة وبيانًا، بل هو أعلم الخلق بذلك، وأنصح الخلق للأمة، وأفصحهم، وقد اجتمع في حقه على كمال العلم والقدرة والإرادة.



ومعلومٌ أن المتكلم والفاعل إذا كمل علمه وقدرته وإرادته: كمل كلامه وفعله، وإنما يدخل النقص إما من نقص علمه، وإما من عجزه عن بيان علمه، وإما لعدم إرادته البيان.

والرسول على البلاغ المبين، ومع وجود القدرة التامة، والإرادة البلاغ المبين، والغاية في القدرة على البلاغ المبين، ومع وجود القدرة التامة، والإرادة الجازمة: يجب وجود المراد، فعلم قطعًا أن ما بينه من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر حصل به مراده من البيان، وما أراده من البيان هو مطابق لعلمه، وعلمه بذلك هو أكمل العلوم، فكل من ظن أن غير الرسول على هدي الخلق منه، فهو من الرسول في أعلم بهذه منه، أو أكمل بيانًا منه، أو أحرص على هدي الخلق منه، فهو من الملحدين لا من المؤمنين، والصحابة والتابعون لهم بإحسان ومن سلك سبيل السلف هم في هذا الباب على سبيل الاستقامة.

وأما المنحرفون عن طريقهم فهم ثلاث طوائف: أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل. التجهيل.

فأهل التخييل: هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف.

فإنهم يقولون: إن ما ذكره الرسول على من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق لينتفع به الجمهور، لا أنه بَيَّنَ به الحق، ولا هدى به الخلق، ولا أوضح الحقائق. ثم هم على قسمين:

منهم من يقول: إن الرسول على لم يعلم الحقائق على ما هي عليه.

ويقولون: إن من الفلاسفة الإلهية مَن علمها، وكذلك من الأشخاص الذين يسمونهم أولياء من علمها، ويزعمون أن من الفلاسفة أو الأولياء من هو أعلم بالله واليوم



الآخر من المرسلين، وهذه مقالة غلاة الملحدين من الفلاسفة والباطنية: باطنية الشيعة، وباطنية الصوفية.

ومن منهم من يقول: بل الرسول عَلِمَها لكن لم يُبيِّنها، وإنما تكلم بما يناقضها، وأراد من الخلق فَهْمَ ما يناقضها، لأن مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات التي لا تطابق الحق.

ويقول هؤلاء: يجب على الرسول أن يدعو الناس إلى اعتقاد التجسيم مع أنه باطل، وإلى اعتقاد معاد الأبدان مع أنه باطل، ويخبرهم بأن أهل الجنة يأكلون ويشربون، مع أن ذلك باطل؛ لأنه لا يمكن دعوة الخلق إلا بهذه الطريق التي تتضمن الكذب لمصلحة العباد. فهذا قول هؤلاء في نصوص الإيمان بالله واليوم الآخر.

وأما الأعمال: فمنهم من يقرها، ومنهم من يجريها هذا المجرى، ويقول: إنما يؤمر بها بعض الناس دون بعض، ويؤمر بها العامة دون الخاصة، وهذه طريقة الباطنية الملاحدة والإسماعيلية ونحوهم.

وأما أهل التأويل: فيقولون: إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول على أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني ولم يبين لهم تلك المعاني، ولا ذلّهم عليها، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده امتحانهم وتكليفهم إتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرفوا الحق من غير جهته، وهذا قول المتكلمة، والمعتزلة ومن دخل معهم في شيء من ذلك.



والذين قصدنا الرد عليهم في هذه الفتيا هم هؤلاء، إذ كان نفور الناس عن الأوّلين مشهورًا، بخلاف هؤلاء، فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا، ولكن أولئك الفلاسفة ألزموهم في نصوص المعاد نظير ما ادعوه في نصوص الصفات، فقالوا لهم: نحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بمعاد الأبدان، وقد علمنا الشُّبَه المانعة منه.

وأهل السنة يقولون لهؤلاء: ونحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بإثبات الصفات، ونصوص الصفات في الكتب الإلهية أكثر وأعظم من نصوص المعاد.

ويقولون لهم: معلوم أن مشركي العرب وغيرهم كانوا ينكرون المعاد، وقد أنكروه على الرسول وناظروه عليه، بخلاف الصفات، فإنه لم ينكر شيئًا منها أحد من العرب.

فعلم أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد، وأن إنكار المعاد أعظم من إنكار المعاد أعظم من إنكار الصفات، وكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أخبر به، وما أخبر به من المعاد هو على ما أخبر به.

وأيضًا: فقد عُلم أنه على قد ذم المحتاب على ما حر فوه وبد لوه، ومعلوم أن التوراة مملوءة من ذكر الصفات، فلو كان هذا مما حرف وبدل لكان إنكار ذلك عليهم أولى، فكيف وكانوا إذا ذكروا بين يديه الصفات يضحك تعجبًا منهم وتصديقًا؟ ولم يَعِبْهُم قط بما تعيب النفاة لأهل الإثبات، مثل: لفظ التجسيم والتشبيه ونحو ذلك، بل عابهم بقولهم: {يَنُ اللهِ مَغْلُولَةٌ} [المائدة: ٢٤] وقولهم: {إِنَّ الله فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاء} [آل عمران: ١٨١] وقولهم: استراح لما خلق السماوات والأرض، فقال تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا المطابقة المطابقة



للصفات المذكورة في القرآن والحديث، وليس فيها تصريح بالمعاد كما في القرآن. فإذا جاز أن نتأول الصفات التي اتفق عليها الكتابان، فتأويل المعاد الذي انفرد به أحدهما أولى، والثاني مما يعلم بالاضطرار من دين الرسول على أنه باطل فالأول أولى بالبطلان.

وأما الصنف الثالث: وهم أهل التجهيل: فهم كثير من المنتسبين إلى السنة وأتباع السلف، يقولون: إن الرسول على لم يكن يعرف معاني ما أنزل الله عليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني تلك الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك.

وكذلك قولهم في أحاديث الصفات: إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بهذا ابتداءً، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه.

وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ} [آل عمران:٧] فإنه وقف كثير من السلف على قوله: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ} وهو وقف صحيح لكن لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره، وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعلمه، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام المتأخرين، وغلطوا في التأويل المذكور في كلام المتأخرين، وغلطوا في ذلك.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: ويكفيك دليلًا على فساد قول هؤلاء أن ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوّز أو أوجب ما يدّعي الآخر أن العقل أحاله، فيا ليت شعري بأي عقل يُوزن الكتاب والسنة. وصدق الله القائل: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٦] لما تركوا الكتاب والسنة والوحي وفزعوا إلى العقل وقعوا في هذه الاضطرابات.





قوله رَحمَهُ أُللَهُ: وكلٌ من هؤلاء مخصوم بما خصم به الآخر، وهو من وجوه ... كل هذا الرد على الطوائف المتناقضة، سواء التي قالت: إن أخبار المعاد ليست على ظاهرها وإنما يُراد بها المجاز لأن العقل يدل على ذلك كالفلاسفة، أو من قالت: إن أخبار المعاد على الحقيقة لكن الصفات ليست على ظاهرها وإنما يُراد بها المجاز كمؤولة الصفات، فكل مؤول يُرد عليه بما سيأتي في كلام ابن تيمية.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: أحدها: بيان أن العقل لا يحيل ذلك. ابتداء أن العقل لا يُخالف ذلك، وليس عندكم دليل يدل على أن العقل يُخالف ذلك، فإن قالوا: لأنه يلزم من ذلك تشبيه الخالق بالمخلوق؟ فيقال: هذا ليس لازمًا لما تقدم ذكره كثيرًا.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: الثاني: أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل. لأنها متكاثرة، وتكاثرها يقطع بأن المراد منها ظاهرها، وتقدم أن ما تكاثر ذكره لا يدخله المجاز كما ذكر ذلك السبكي (۱) والسيوطي (۲)، ولا يدخله التأويل كما ذكره ابن القيم (۳) ثم سياقها والسابق واللاحق يدل على أن ظاهرها مُراد.

قوله رَحَمُهُ الله: أن عامة هذه الأمور قد علم أن الرسول على جاء بها بالاضطرار، كما علم أنه جاء بالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، فالتأويل الذي يحيلها عن هذا بمنزلة تأويلات القرامطة والباطنية في الحج والصوم والصلاة وسائر ما جاءت به النبوات.

فتاوى السبكي (٣/ ٥٩٧).

⁽٢) الحاوي في فتاوى السيوطي (٢ / ١٥٥).

⁽٣) الصواعق المرسلة (١/ ١٧٦).



يريد أن يقول: هي كبقية الأمور العملية، كالحج والصوم والصلاة، كما لا يصح التأويل في هذه لأننا نعلم بالاضطرار أن النبي عليه جاء بها، فكذلك يقال: فيما أوَّلتموه.

قوله رَحمُهُ اللهُ: فكل من ظن أن غير الرسول على أعلم بهذه منه، أو أكمل بيانًا منه، أو أحرص على هدي الخلق منه، فهو من الملحدين لا من المؤمنين. ما ذكر من الأمور الأربعة وهو أن النبي على جمع بين العلم والصدق والنصح والبيان في الرد على كل هؤلاء المختلفين بيّن أن كلام النبي على يُراد على ظاهره بيقين، ثم ذكر أن من كبارهم من يقول: إن العقل لا يفيد اليقين، زيادةً على ما تقدم من الأمور الأربعة.

قوله رَحمَهُ الله وأهل التخييل، وأهل التخييل، وأهل التخييل، وأهل التخييل، وأهل التخييل، وأهل التجهيل. فأهل التخييل: هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف. فإنهم يقولون: إن ما ذكره الرسول على من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق لينتفع به الجمهور، لا أنه بَيَّنَ به الحق، ولا هدى به الخلق، ولا أوضح الحقائق. فقد جعل المخالفين في الجملة - أقسامًا ثلاثة، وبدأ بأهل التخييل، وخلاصة قول أهل التخييل أنهم يقولون: إن ظاهر النصوص ليست مرادة وإنما هذه خيالات.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: ثم هم على قسمين: منهم من يقول: إن الرسول على لم يعلم الحقائق على ما هي عليه. فأهل التخييل منهم من يقول: رسول الله على مثلنا لا يعلم، ومنهم من يقول: هو يعلم لكن لم يُخبرنا، وكلا الأمرين ذمٌّ لرسول الله على أما أنه لا يعلم وهذا فيه نسبة الجهل إليه، أو أنه يعلم لكن لم يُخبرنا، وهذا فيه نسبة نقص النصح منه على .

قوله رَحِمُهُ اللهُ: ويقول هؤلاء: يجب على الرسول أن يدعو الناس إلى اعتقاد التجسيم مع أنه باطل، وإلى اعتقاد معاد الأبدان مع أنه باطل، ويخبرهم بأن أهل الجنة يأكلون



ويشربون، مع أن ذلك باطل لأنه لا يمكن دعوة الخلق إلا بهذه الطريق التي تتضمن الكذب لمصلحة العباد. فهذا قول هؤلاء في نصوص الإيمان بالله واليوم الآخر.

لأن ظواهر النصوص تفيد التجسيم، فقالوا: إذن الرسول عَلَيْ يدعو الناس إلى التجسيم، مع أنه ليس مرادًا. وكل هذا لأجل المصلحة المزعومة.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: ومقصوده امتحانهم وتكليفهم إتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرفوا الحق من غير جهته، وهذا قول المتكلمة، والمعتزلة ومن دخل معهم في شيء من ذلك. ومن ذلك الأشاعرة لكن لم يُصرح بهم لما تقدم ذكره من المصلحة، وتقدم قبلُ بيان وجه ضلال المُؤوِّلة.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: والذين قصدنا الردعليهم في هذه الفتيا هم هؤلاء. والمراد بهم المُؤوِّلة ومنهم الأشاعرة.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: إذ كان نفور الناس عن الأوَّلين مشهورًا، بخلاف هؤلاء. وصدق رَحَمُهُ اللهُ فنفور الناس عن أهل التخييل مشهور وظاهر، وإنما الخفاء فيمن يتكلم بالتأويل، ومثل ذلك نفور الناس عن الكفار من اليهود والنصارى ظاهر، وإنما الخطر من أهل البدع الذين يتكلمون باسم الدين.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا، ولكن أولئك الفلاسفة ألزموهم في نصوص المعاد نظير ما ادعوه في نصوص الصفات، فقالوا لهم: نحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بمعاد الأبدان، وقد علمنا الشُّبَه المانعة منه. وهذا ما تقدم ذكره في المقدمات، فالفلاسفة





استطالوا على المُؤوِّلة -ومنهم الأشاعرة- فقالوا: كما أولتم نصوص الصفات فيلزمكم أن تؤولوا نصوص المعاد.

فقال الأشاعرة: كيف أصبح لازمًا لنا؟

قال الفلاسفة: إن النصوص جاءت في الصفات أكثر من النصوص التي جاءت في المعاد ومع ذلك أوَّلتموها، فإذن تأويل أخبار المعاد من باب أولى.

بل ذكر شيخ الإسلام رَحَمُ ألله أنه لا يُعرف عن أحد من العرب أنه أنكر صفة واحدة، لكن أكثر العرب ينكر المعاد وبعضهم يحكيه عنهم إجماعًا كالشوكاني في تفسيره (١).

قوله رَحَمُ اللهُ: وأيضًا: فقد عُلم أنه على قد ذمّ أهل الكتاب على ما حرّ فوه وبدّلوه، ومعلوم أن التوراة مملوءة من ذكر الصفات، فلو كان هذا مما حرف وبدل لكان إنكار ذلك عليهم أولى، فكيف وكانوا إذا ذكروا بين يديه الصفات يضحك تعجبًا منهم وتصديقًا؟ حتى أهل الكتاب لم يؤولوا الصفات، والمشركون لم يُنكروها، ويُشير رَحَمُ اللهُ إلى حديث ابن مسعود رَحَالِينَهُ عَنْهُ لما ضحك عَلَيْ من كلام الحَبْر (۱).

قوله رَحْمَهُ اللهُ: وأما الصنف الثالث: وهم أهل التجهيل: فهم كثير من المنتسبين إلى السنة وأتباع السلف. وهؤلاء هم المُفوِّضة كما تقدم ذكره في المقدمات.

قوله رَحْمَهُ أَللَهُ: وهؤلاء يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ} [آل عمران:٧] فإنه وقف كثير من السلف على قوله: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ} وهو وقف صحيح

⁽١) فتح القدير للشوكاني (٥ / ٤٣٨).

⁽٢) صحيح البخاري (٦ / ١٢٦) رقم: (٤٨١١).



لكن لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره، وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعلمه، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين، وغلطوا في ذلك.

لا يُعرف عن أحد من السلف أنه جعل أسماء الله وصفاته من المتشابه، فالسلف على خلاف هذا ومجمعون على خلاف ذلك، ذكر هذا ابن تيمية (١) وابن القيم (٢).

إلا أن الإحكام والتشابه يُطلق في القرآن بمعنيين:

المعنى الأول: الإحكام بمعنى الإحكام العام والتشابه العام، ويُراد به الإتقان، كما قال سبحانه: ﴿الر كِتَابُ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود: ١] أما التشابه بالمعنى العام فيُراد به الآيات التي يُؤكد بعضها بعضًا ويُفسر بعضها بعضًا، قال تعالى: ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ ﴾ [الزمر: ٢٣] فيُفسر بعضه بعضًا ويُصدق بعضًا.

المعنى الثاني: الإحكام والتشابه بالمعنى الخاص، فالإحكام هو الذي يُفهم معناه من ظاهره، بل يحتمل أكثر من معنى، إلى من ظاهره، بل يحتمل أكثر من معنى، إلى غير ذلك، وهذا هو المذكور في آية آل عمران: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [آل عمران: ٧] الذي أشكل إما لأنه يحتمل أكثر من معنى أو غير ذلك.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۱۳ / ۲۹۶).

⁽۲) الصواعق المرسلة (۱ / ۰۰)، (۱ / ۷۷۱).





وكثيرًا ما يذكر شيخ الإسلام رَحَمُهُ الله هذا المبحث -وهو مبحث التأويل وإطلاقات التأويل ووطلاقات التأويل ومعانيه - كما في (التدمرية) (١) و (الحموية) وفي مواضع كثيرة من كتبه، وذكر ذلك أيضًا ابن القيم في كتابه (الصواعق المرسلة) (١).

وخلاصة ما ذكروه في معنى التأويل كالتالي:

أن التأويل يُطلق بأحد معانٍ ثلاثة، معنيان صحيحان وقد دل الكتاب والسنة عليهما، ومعنًى ثالث للتأويل صحيح في نفسه لكن لم يُذكر في الكتاب والسنة باسم التأويل، لذلك لا يُفسَّر لفظ "التأويل" الموجود في نصوص الكتاب والسنة بهذا المعنى الثالث، لا لأنه خطأ في نفسه وإنما لأن الكتاب والسنة لم يأتيا بهذا المعنى.

وهذه المعاني الثلاثة كالتالي:

المعنى الأول: حقيقة الشيء ومآله، وهذا يرجع إلى أحد أمرين:

الأمر الأول: إما أن يكون إخبارًا بما سيقع، أو برؤيا رآها رجل فوقعت، فإذا وقع شمي ذلك تأويلًه وقع تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ﴾ [الأعراف: ٥٣] شمي ذلك تأويلًا، كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي يوم يقع، أو الرؤيا التي رآها يوسف عَيَهِ السّلامُ لما قال: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَاي مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًا ﴾ [يوسف: ١٠٠].

التدمرية (ص٩٩).

⁽٢) الصواعق المرسلة (١ / ٢٧).





الأمر الثاني: القيام بالطلب يُسمى تأويلًا، فإذا أمرك أحد بشيء ففعلته فقد أولته، أي عملت بالطلب الذي طلبه منك، ومن ذلك حديث عائشة رَحَوَلِتَهُ عَنْهَا في الصحيحين قالت: كان النبي عَلَيْهُ يُكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك رب اغفري»، قالت: "يتأوَّل القرآن" (۱)، أي يستجيب للقرآن.

المعنى الثاني: بمعنى التفسير، ويدل لذلك ما روى الإمام أحمد من حديث ابن عباس رَخَالِتُهُ عَنْهُا أَن النبي عَلَيْتُهُ قال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» (٢)، أي التفسير.

ويدل لذلك ما في صحيح مسلم من حديث جابر رَضَالِتُهُ عَنْمُ قال: "... وَرَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ، وَهُو يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ " (٢)، أي بتفسيره.

ومن ذلك -كما ذكر شيخ الإسلام- قراءة الوقف على لفظ ﴿الْعِلْمِ ﴾ في قوله: ﴿وَمَا يَدُّكُرُ إِلاَّ أُولُوا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلُّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكُرُ إِلاَّ أُولُوا الأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران: ٧] فالراسخون في العلم يعلمون هذا التأويل، وهذا يُطلق بمعنى التفسير.

 ⁽۱) صحیح البخاري (۱ / ۱۹۳) رقم: (۸۱۷)، (۲ / ۱۷۸) رقم: (۹۹۸)، وصحیح مسلم (۲ / ۵۰) رقم:
 (۱) صحیح البخاري (۱ / ۱۹۳) رقم: (۸۱۷) رقم: (۱۷۸)

⁽۲) مسند أحمد (٤ / ۲۲٥) رقم: (۲۳۹۷).

 $^{(\}Upsilon)$ صحیح مسلم (٤ / Υ) رقم: (۱۲۱۸).





فهذان المعنيان والإطلاقان للفظ التأويل صحيحان في نفسيهما وقد جاء الكتاب والسنة به، فإذا والسنة بهما، أما المعنى الثالث: فهو صحيح في نفسه لكن لم يأت الكتاب والسنة به، فإذا أُطلق التأويل في الكتاب والسنة فلا يُراد به هذا المعنى قطعًا.

المعنى الثالث: صرف الكلام من المعنى الراجح إلى المرجوح لقرينة تدل عليه، وهذا لا إشكال فيه اصطلاحًا، واستعمال العلماء له كثير، لكن لا يُفسر به التأويل في قوله سبحانه: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنًا بِهِ كُلُّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ لأنه معنى حادث، ويحاول المفوضة أن يفسروا التأويل بهذا المعنى مع الوقف على قوله ﴿ إِلاَّ اللهُ ﴾ ليجعلوا الراسخين جاهلين بالمعاني فيكونون مفوضة؛ لأنه إذا قيل: إن التأويل صرف الكلام عن ظاهره لمعنى مرجوح لقرينة، وأن الراسخين في العلم لا يعلمون هذا التأويل، رجعت هذه الآية للدلالة على قول المُفوِّضة.



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فإن التأويل يراد به ثلاث معان:

فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين هو: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجع إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك.

فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهره تأويلًا على اصطلاح هؤلاء، وظنوا أن مراد الله بلفظ التأويل ذلك، وأن للنصوص تأويلًا مخالفًا لمدلولها لا يعلمه إلا الله، أو يعلمه المتأولون.

ثم كثير من هؤلاء يقولون: تجرى على ظاهرها، فظاهرها مراد. مع قولهم: إن لها تأويلًا بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله، وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم.

والمعنى الثاني: أن التأويل هو تفسير الكلام، سواء وافق ظاهره أو لم يوافقه، وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم، وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله تعالى: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} كما نقل ذلك عن ابن عباس، ومجاهد، ومحمد بن جعفر بن الزبير، ومحمد بن إسحاق، وابن قتيبة وغيرهم.

وكلا القولين حق باعتبار، كما قد بسطناه في مواضع أُخَر، ولهذا نقل عن ابن عباس هذا وهذا وكلاهما حق.



والمعنى الثالث: أن التأويل: هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها، وإن وافقت ظاهره، فتأويل ما أخبر به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك، هو الحقائق الموجودة أنفسها، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان، ويعبر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لغة القرآن كما قال تعالى عن يوسف عَيَاسَكُمُ أنه قال: {يَا أَبَتِ هَذَا تَأُويلُ رُوْيًايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًا} [يوسف:١٠٠] وقال تعالى: {هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأُويلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ} [الأعراف:٣٥] وقال يعالى: {فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ نَعالَى: {فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأُويلًا} [النساء:٥٥] وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله.

فتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول» فالاستواء معلوم يعلم معناه وتفسيره ويترجم بلغة أخرى، وأما كيفية ذلك الاستواء، فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

وقد رُوي عن ابن عباس رَعَوَلَكُ عَنهُ ما ذكره عبد الرزاق وغيره في تفسيرهم عنه أنه قال: «تفسير القرآن على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله عَنْ عَبَلَ من ادعى علمه فهو كاذب.

وهذا كما قال تعالى: {فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [السجدة:١٧] وقال النبي ﷺ: «يقول الله: أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عَيْن رأتْ، ولا أُذُنُ سَمِعَتْ، ولا خَطَر على قَلْب بَشَر».



وكذلك عِلْم الساعة ونحو ذلك، فهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، وإن كنا نفهم معاني ما خوطبنا به، ونفهم من الكلام ما قصد إفهامنا إياه، كما قال تعالى: {أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا} [محمد:٢٤] وقال تعالى: {أَفَلَمْ يَدَّبَرُوا الْقَوْلَ} [المؤمنون:٢٨] فأمر بتدبر القرآن كله لا بتدبر بعضه.

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: «حدثنا الذين كانوا يُقرؤوننا القرآن عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي على عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل. قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا».

وقال مجاهد: «عرضتُ المصحف على ابن عباس رَحَوَالِثُعَنَّهُا من فاتحته إلى خاتمته، أقف عند كل آية أسأله عنها».

وقال الشعبي: «ما ابتدع أحدٌ بدعة إلا وفي كتاب الله بيانها».

وقال مسروق: «ما قال أصحابُ محمد على عن شيء إلا وعِلْمُه في القرآن، ولكن عِلْمُنا قَصُرَ عنه».

وهذا بابٌ واسعٌ قد بُسط في موضعه.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: ثم كثير من هؤلاء يقولون: تجرى على ظاهرها، فظاهرها مراد. مع قولهم: إن لها تأويلًا بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله، وهذا تناقض وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى السنة من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم. ووجه التناقض أنهم يقولون:





تُجرى على ظاهرها، فإذن لها ظاهر، ثم يقولون: لا يعلم ظاهرها إلا الله، فتناقضوا في ذلك.

وقد شاع التفويض بين المذاهب الأربعة، والحنابلة مع شدتهم على الأشاعرة والمؤولة إلا أن كثيرًا من المتأخرين من الحنابلة وقعوا في التفويض.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وكلا القولين حق باعتبار، كما قد بسطناه في مواضع أُخَر، ولهذا نقل عن ابن عباس هذا وهذا وكلاهما حق. كلاهما حق باعتبار أنه إذا قيل الوقف على ﴿الله﴾ فيُحمل على الأمور الغيبية التي لا يعلمها العباد، وإن قيل الوقف على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ فيُحمل على ما يعلمه العباد مما لم يختص الله بعلمه.

إلا أن شيخ الإسلام ذكر المعنى الثالث للتأويل وهو ما يؤول الكلام إليه وأجمل، ولم يُقسِّمه إلى قسمين، قسم يرجع إلى الخبر وقسم يرجع إلى الطلب كما قسمه ابن القيم رحمَهُ ألله (١).

قوله رَحَمُ اللهُ: فتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول» فالاستواء معلوم يعلم معناه وتفسيره ويترجم بلغة أخرى، وأما كيفية ذلك الاستواء، فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

⁽¹⁾ الصواعق المرسلة (1 / YE).





وقال أبو عبد الرحمن السلمي: «حدثنا الذين كانوا يُقرؤوننا القرآن عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي على عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل. قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا». في هذا الأثر وما بعده رد على المُفوِّضة لما قالوا: إن في القرآن ما لا يُعرف معناه، وجعلوا من ذلك الأسماء والصفات، فصار كثيرًا مما في القرآن لا يُعلم معناه.

وقد أفاد شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ الله أنه ليس في القرآن شيءٌ مما يحتاجه العباد لا يُعرف معناه (١).

⁽۱) مجموع الفتاوي (۱۳ / ۲۸۵).



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

والمقصود هنا التنبيه على أُصول المقالات الفاسدة التي أوجبت الضلال في باب العلم والإيمان بما جاء به الرسول على، وأن من جعل الرسول غير عالم بمعاني القرآن الذي أُنزل إليه، ولا جبريل جعله غير عالم بالسمعيات، لم يجعل القرآن هدى ولا بيانًا للناس.

ثم هؤلاء ينكرون العقليات في هذا الباب بالكلية، فلا يجعلون عند الرسول على وأمته في باب معرفة الله عَنْ لا علومًا عقلية ولا سمعية، وهم قد شاركوا في هذا الملاحدة من وجوه متعددة، وهم مخطئون فيما نسبوه إلى الرسول على وإلى السلف من الجهل، كما أخطأ في ذلك أهل التحريف والتأويلات الفاسدة، وسائر أصناف الملاحدة.

ونحن نذكر من ألفاظ السلف بأعيانها، وألفاظ من نقل مذهبهم بحسب ما يحتمله هذا الموضع ما يعلم به مذهبهم.

روى أبو بكر البيهقي في «الأسماء والصفات» بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته».

فقد حكى الأوزاعي -وهو أحد الأئمة الأربعة في عصر تابعي التابعين، الذين هم مالك إمام أهل الحجاز، والأوزاعي إمام أهل الشام، والليث إمام أهل مصر، والثوري إمام أهل العراق - حكى شهرة القول في زمن التابعين بالإيمان بأن الله فوق العرش، وبصفاته السمعية.



وروى أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» عن الأوزاعي قال: «سُئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث، فقالا: أُمِرُّوها كما جاءت».

ورُوي أيضًا عن الوليد بن مسلم قال: «سألتُ مالكَ بن أنس، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات؟ فقالوا: أمِرُّوها كما جاءت. وفي رواية: فقالوا: أمِرَّها كما جاءت بلاكيف».

فقولهم وَ وَاللَّهُ عَلَى الْمُولُوها كما جاءت» ردُّ على المعطلة، وقولهم: «بلا كيف» ردُّ على الممثلة. والزهري ومكحول هما أعلم التابعين في زمانهم، والأربعة الباقون هم أئمة الدنيا في عصر تابعي التابعين.

وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور أمر جهم المنكر لكون الله فوق عرشه، والنافي لصفاته، ليعرف الناس أن مذهب السلف كان خلاف ذلك، ومن طبقتهم حماد بن زيد، وحماد بن سلمة وأمثالهما.

روى أبوالقاسم الأزجي بإسناده عن مطرّف بن عبد الله، قال: سمعت مالك بن أنس إذا ذكر عنده من يدفع أحاديث الصفات يقول: قال عمر بن عبد العزيز: «سَنّ رسول الله وولاة الأمر بعده سننًا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله، واستكمال لطاعة الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد من خلق الله تغييرها ولا النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو مهتدٍ، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين، ولاه الله ما تولّى وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا».



وروى الخلال بإسناد كلهم أئمة ثقات عن سفيان بن عيينة، قال: «سُئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] كيف استوى؟ قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين، وعلينا التصديق».

وهذا الكلام مروي عن مالك بن أنس تلميذ ربيعة من غير وجه.

منها: ما رواه أبو الشيخ الأصبهاني، وأبو بكر البيهقي، عن يحيى بن يحيى قال: كنا عند مالك بن أنس، فجاء رجل، فقال: يا أبا عبد الله {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} كيف استوى؟، فأطرق مالك برأسه حتى علاه الرُّحَضَاء ثم قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا، ثم أمر به أن يُخرج».

فقول ربيعة ومالك: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول» موافقٌ لقول الباقين: «أُمِرُّوها كما جاءت بلا كيف»، فإنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة.

ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول»، ولما قالوا: «أُمِرُّ وها كما جاءت بلا كيف»، فإن الاستواء حينئذٍ لا يكون معلومًا، بل مجهولًا بمنزلة حروف المعجم.

وأيضًا: فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية، إذا لم يفهم من اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات.



وأيضًا: فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقًا لا يحتاج أن يقول: بلا كيف، فمن قال: إن الله سُبْكَانَهُوَتَعَالَ ليس على العرش، لا يحتاج أن يقول: بلا كيف، فلو كان من مذهب السلف نفى الصفات في نفس الأمر لما قالوا: بلا كيف.

وأيضًا: فقولهم: أمِرُّوها كما جاءت. يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظًا دالة على معاني، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصف ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أُمِرّت كما جاءت، ولا يقال حينئذ: بلا كيف، إذ نفى الكيفية عما ليس بثابت لغوٌ من القول.

وروى الأثرم في السنة وأبو عبد الله بن بطة في الإبانة، وأبو عمر الطلمنكي وغيرهم بإسناد صحيح، عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون - وهو أحد أئمة المدينة الثلاثة الذين هم مالك بن أنس، وابن الماجشون، وابن أبي ذئب - وقد سئل فيما جحدت به الجهمية:

«أما بعد: فقد فهمت ما سألت عنه فيما تتابعت الجهمية ومن خالفها في صفة الرب العظيم الذي فاقت عظمته الوصف والتقدير وكلَّت الألسن عن تفسير صفته، وانحسرت العقول دون معرفة قدره ردت عظمته العقول فلم تجد مساغًا فرجعت خاسئة وهي حسيرة، وإنما أُمروا بالنظر والتفكر فيما خلق بالتقدير، وإنما يقال «كيف»؟ لمن لم يكن ثم كان، فأما الذي لا يحول ولا يزول، ولم يَزَل، وليس له مثل، فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو، وكيف يعرف قدر من لم يبد ومن لم يمت، ولا يبلى، وكيف يكون لصفة شيء منه حد أو منتهى؟ يعرفه عارف أو يحد قدره واصف على أنه الحق المبين، لا حق أحق منه،



ولا شيء أبين منه. الدليل على عجز العقول في تحقيق صفته، عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه، لا تكاد تراه صغرًا يحول ويزول، ولا يرى له سمع ولا بصر، لما يتقلب به ويحتال من عقله، أعضل بك وأخفى عليك مما ظهر من سمعه وبصره، فتبارك الله أحسن الخالقين، وخالقهم وسيد السادات، وربهم {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ} [الشورى: ١١].

اعرف -رحمك الله - غناك عن تَكلُّف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها، إذا لم تعرف قدر ما وصف فما تكلفك علم ما لم يصف، هل تستدل بذلك على شيء من طاعته، أو تنزجر به عن شيء من معصيته؟

فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقًا وتكلفًا، فقد {اسْتَهُوتُهُ الشَّيَاطِينُ فِي الأَرْضِ حَيْرَانَ} [الأنعام: ٧١] فصار يستدل بزعمه على جحد ما وصف الرب وسمى من نفسه بأن قال: لا بد إن كان له كذا من أن يكون له كذا فعمي عن البَيِّن بالخفي، وجحد ما سمى الرب من نفسه بصمت الرب عما لم يسم منها، فلم يزل يملي له الشيطان حتى جحد قول الرب عَنْفِكَ : {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ} [القيامة: ٢٣.٢٢] فقال: لا يراه أحد يوم القيامة، فجحد والله - أفضل كرامة الله التي أكرم بها أولياءه يوم القيامة من النظر إلى وجهه، ونضرته إياهم {في مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ} [القمر: ٥٥] وقد قضى أنهم لا يموتون، فهم بالنظر إليه ينظرون.

إلى أن قال: وإنما جحد رؤية الله يوم القيامة إقامة للحجة الضالة المضلة؛ لأنه قد عرف إذا تجلى لهم يوم القيامة رأوا منه ما كانوا به قبل ذلك مؤمنين، وكان له جاحدًا.



وقال رسول الله عليه: «لا تمتلئ النار حتى يضع الجبار فيها قدمه، فتقول: قط قط، وينزوى بعضها إلى بعض».

وقال لثابت بن قيس رَضَالِتُهُ عَنهُ: «لقد ضحك الله مما فعلت بضيفك البارحة».

وقال فيما بلغنا: «إن الله ليضحك من أزلِكم وقنوطكم وسرعة إجابتكم»، فقال له رجل من العرب: إن ربنا ليضحك؟ قال: «نعم» قال: لا نعدم من رب يضحك خيرًا» في أشباه لهذا مما لم نحصه.

وقال الله تعالى: {وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ} [الشورى:١١] {وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا} [الطور: ٨٤] وقال تعالى: {وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي} [طه: ٣٩] وقال: {مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَ} [ص: ٧٠] وقال تعالى: {وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ لِمَا خَلَقْتُ بِيمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ } [الزمر: ٢٧] فوالله ما دلَّهُم على عِظَم ما وصفه من نفسه، وما تحيط به قبضته إلا صغر نظيرها منهم عندهم، إن ذلك الذي ألقى في روعهم، وخلق على معرفة قلوبهم، فما وصف الله من نفسه فسماه على لسان رسوله على سميناه كما أسماه، ولم نتكلف منه صفة ماسواه -لا هذا ولا هذا- لا نجحد ما وصف، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف.



اعلم -رحمك الله- أن العصمة في الدين أن تنتهي في الدين حيث انتهى بك ولا تجاوز ما حد لك، فإن من قوام الدين معرفة المعروف وإنكار المنكر، فما بسطت عليه المعرفة وسكنت إليه الأفئدة وذكر أصله في الكتاب والسنة وتوارث علمه الأمة، فلا تخافن في ذكره وصفته من ربك ما وصفه من نفسه عيبًا، ولا تتكلفن لما وصف لك من ذلك قدرًا.

وما أنكرته نفسك، ولم تجد ذكره في كتاب ربك ولا في الحديث عن نبيك -من ذكر ربك - فلا تتكلفن علمه بعقلك، ولا تصفه بلسانك، واصمت عنه كما صمت الرب عنه من نفسه، فإن تكلفك معرفة ما لم يصف من نفسه كإنكارك ما وصف منها، فكما أعظمت ما جحده الجاحدون مما وصف من نفسه، فكذلك أعظم تكلف ما وصف الواصفون مما لم يصف منها.

فقد -والله - عَزّ المسلمون الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم يُعرف، وينكرون المنكر وبإنكارهم يُنكر، يسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه، وما بلغهم مثله من نبيه، فما مرض من ذكر هذا وتسميته قلبُ مسلم، ولا تكلَّف صفة قدرة ولا تسمية غيره من الرب مؤمن.

وما ذكر عن الرسول على أنه سماه من صفة ربه، فهو بمنزلة ما سمى وما وصف الرب من نفسه.

والراسخون في العلم -الواقفون حيث انتهى علمهم، الواصفون لربهم بما وصف من نفسه، التاركون لما ترك من ذكرها - لا ينكرون صفة ما سمى منها جحدًا، ولا يتكلّفون وصفه بما لم يُسم تعمُّقًا، لأن الحقَّ تركُ ما ترك وتسميةُ ما سمَّى ومن يتبع {غَيْرَ سَبِيلِ



الْمُؤْمِنِينَ نُولِّهِ مَا تَولَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء:١١٥] وَهَبَ اللهُ لنا ولكم حُكْمًا، وألحَقَنا بالصالحين اهـ.

وهذا كله كلام ابن الماجشون الإمام فتدبره، وانظر كيف أثبت الصفات ونفى علم الكيفية موافقة لغيره من الأئمة، وكيف أنكر على من نفى الصفات بأنه يلزم من إثباتها كذا وكذا كما تقوله الجهمية: أنه يلزم أن يكون جسمًا أو عَرَضًا فيكون محدثًا.

قوله رَحَمُاللَهُ: والمقصود هنا التنبيه على أصول المقالات الفاسدة التي أوجبت الضلال في باب العلم والإيمان بما جاء به الرسول على وأن من جعل الرسول غير عالم بمعاني القرآن الذي أُنزل إليه، ولا جبريل جعله غير عالم بالسمعيات، لم يجعل القرآن هدى ولا بيانًا للناس. لا شك أنهم إذا سلبوا من النبي على الأمور العقلية والسمعية -مما جاء في الكتاب والسنة يخالف العقل - فهم في هذا يُشابهون الملاحدة الذين أنكروا النبي وأنكروا رب العالمين والدين.

ولم يُنكر هؤلاء إلا لأنهم انتقصوهم، وهؤلاء قد قالوا ما يستلزم استنقاصهم، ولم يُكفَّر الأشاعرة لأجل التأويل.

قوله رَحْمَهُ اللهُ: ثم هؤلاء ينكرون العقليات في هذا الباب بالكلية، فلا يجعلون عند الرسول على وأمته في باب معرفة الله عَرَبَالًا لا علومًا عقلية ولا سمعية. العقلية تقدم إنكارهم لها، والسمعية جعلوا النبي على وأمته جاهلين بما في الكتاب والسنة لأنهم مفوضة.

قوله رَحِمَهُ اللهُ: كما أخطأ في ذلك أهل التحريف والتأويلات الفاسدة، وسائر أصناف الملاحدة. انتهى الجزء الأول من الحموية وهو المقدمة التي تقدم ذكرها، وما سيأتي هو الجزء الثاني من الحموية، وهو عبارة عن نقولات عن السلف والعلماء الماضين





والمتأخرين في إثبات أن التأويل مذموم والرد على من ذهب إلى التأويل أو التفويض، لكن أصل كلامه في ذم التأويل.

قوله رَحْمَهُ اللَّهُ: وروى أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» عن الأوزاعي قال: «سُئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث، فقالا: أُمِرُّوها كما جاءت» ورُوي أيضًا عن الوليد بن مسلم قال: «سألتُ مالكَ بن أنس، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات؟ فقالوا: أُمِرُّوها كما جاءت. وفي رواية: فقالوا: أُمِرَّها كما جاءت بلا كيف». قد يظن من لا يدري أن هذا يدل على التفويض، لكن يرد هذا أمران:

الأمر الأول: ما جاء عن مالك رَحَمُهُ الله صريحًا -وهو من هؤلاء العلماء - قال: " الكيف غير معلوم والاستواء غير مجهول " (١)، فأقر لها بمعنى، وكونه معلومًا أي معلوم بالرجوع إلى لغة العرب.

الأمر الثاني: ما ذكره شيخ الإسلام من هذا الكلام، من أنه قال: أمروها كما جاءت، فإذن قد جاءت بصفة ولها معنًى.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: فقولهم رَحَوَاللهُ عَنْمُ: «أُمِرُ وها كما جاءت» ردُّ على المعطلة، وقولهم: «بلا كيف» رد على المعطلة ممن أوَّلوا المعاني أو فوضوها، أما قوله (بلا كيف) رد على الممثلة، وتقدم بيان الطوائف التي ضلت في الباب.

⁽١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢ / ٣٠٥).



قوله رَحْمُهُ اللهُ: ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول»، ولما قالوا: «أمِرُّوها كما جاءت بلا كيف»، فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلومًا، بل مجهولًا بمنزلة حروف المعجم. وهذه فائدة نفيسة في شرح مذهب المُفوِّضة، فالمُفوِّضة يقولون: إن أسماء الله وصفاته كحروف المعجم، فإذا كان كذلك فلا يعرف معناها حتى رسول الله على أنها معنى لكن هذا المعنى اختص الله به، كما اختص بالكيفية.

وقد بيَّن ابن القيم رَحَمُ اللَّهُ أن المُفوِّضة يُقرون أن لها معنَّى لكن هذا المعنى استأثر الله به، كالكيفية تمامًا (۱).

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وروى الأثرم في السنة وأبو عبد الله بن بطة في الإبانة، وأبو عمر الطلمنكي وغيرهم بإسناد صحيح، عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون وهو أحد أئمة المدينة الثلاثة الذين هم مالك بن أنس، وابن الماجشون، وابن أبي ذئب وقد سئل فيما جحدت به الجهمية: ... وهذا النقل نقلٌ عظيم عن ابن ماجشون لأنه من أئمة السلف، وقد فصل الكلام في الصفات، لأنه كثيرًا ما يُجمل السلف في العبارات إلا أن ابن ماجشون رَحْمَهُ اللهُ فصّل تفصيلًا مفيدًا في الصفات وغير ذلك.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: «لا تمتلئ النارحتى يضع الجبار فيها قدمه، فتقول: قط قط، وينزوي بعضها إلى بعض». ذكر شيخ الإسلام عن أهل السنة أن معنى هذا الحديث أنه يضع قدمه

⁽١) الصواعق المرسلة (١/ ٥٢٧).





على النار لا في النار، لذا جاءت الرواية الأخرى: «يضع قدمه عليها» (١)، قال: ويؤكد ذلك أن النار تمتلئ بأهلها، ولو وضع الجبار قدمه فيها لامتلأت بوضع قدمه فيها سبحانه، إلى آخر ما ذكر رَحمَهُ أللَهُ (٢).

قوله رَحَمُهُ اللهُ: فما وصف الله من نفسه فسماه على لسان رسوله على سميناه كما أسماه، ولم نتكلف منه صفة ما سواه -لا هذا ولا هذا - لا نجحد ما وصف، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف. فإذن ما أثبته نُثبته وما لم يأت نفيه ولا إثباته نتوقف فيه.

قوله رَحْمَهُ اللهُ: فقد -والله - عَزّ المسلمون الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم يُعرف، وينكرون المنكر وبإنكارهم يُنكر. هذا يقوله ابن ماجشون وهو في ذاك الزمن المتقدم، فكيف بعصرنا هذا بعد ذهاب القرون؟

إن مثل هذا الكلام يُشجع السني السلفي ويجعله يُقبل ولا ييأس ولا يقنط ولا يتأثر إذا رأى كثرة المخالفين؛ لأن السلف السابقين كانوا يشتكون من ذلك، فكيف بزماننا هذا، وهذا أمر اختص الله به أهل السنة، فاختصهم بالغربة، قال على فيما روى مسلم من حديث أبي هريرة وابن عمر رَحَيَّتُهُا: «بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ» (")، وقال في حديث أبي هريرة: «فطوبي للغرباء» -أسأل الله أن يجعلني وإياكم من هؤلاء-.

⁽۱) صحيح البخاري (٦/ ١٣٨) رقم (٤٨٤٩) صحيح مسلم (٨/ ١٥١) رقم (٢٨٤٦)

⁽٢) جامع المسائل لابن تيمية (٣/ ٢٤٠).

⁽٣) صحيح مسلم (١/ ٩٠) رقم: (١٤٥) من حديث أبي هريرة، ورقم (١٤٦): من حديث ابن عمر.





وقد أثنى عليهم في هذا الحديث من جهتين: شبههم بالغرباء الأولين، ثم دعا لهم وقد أثنى عليهم في هذا الحديث من جهتين: شبههم بالغرباء الأولين، ثم دعا لهم وقد أثنية الطيبة في الجنة، فعلى هذا ينبغي للسني السلفي ألا يتأثر لكثرة المخالفين، وليعلم أن الله لو شاء أن يهدي الناس لهداهم، لكنه بحكمته أضل منهم من أضل.

ومنَّ الله عليك وعاملك بالفضل ومنَّ عليك بالهداية والاستقامة، فاعرف عظيم هذه النعمة واستمر عليها وادع الله بالثبات حتى لا تزل وتزيغ عنها -أسأل الله أن يعافينا وإياكم وأن يثبتنا وإياكم-.

قوله رَحْمَهُ أَلَقُهُ: ما ترك وتسميةُ ما سمَّى ومن يتبع {غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء:١١٥] وَهَبَ اللهُ لنا ولكم حُكْمًا، وألحقنا بالصالحين اهـ. استدل ابن ماجشون بهذه الآية على وجوب اتباع سبيل السابقين الأولين، فلا نتكلف ما لم يُذكر ولا نجحد ما ذُكر.



قال رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

وفي كتاب «الفقه الأكبر» المشهور عند أصحاب أبي حنيفة، الذي رووه بالإسناد عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، قال: «سألت أبا حنيفة عن الفقة الأكبر؟ فقال: لا تكفرن أحدًا بذنب، ولا تنفِ أحدًا به من الإيمان، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك. ولا تتبرأ من أحد من أصحاب رسول الله على ولا توالي أحدًا دون أحد، وأن ترد أمر عثمان وعلي إلى الله عرفيل.

قال «أبو حنيفة»: الفقه الأكبر في الدين خير من الفقه في العلم، ولأن يفقه الرجل كيف يعبد ربه خير من أن يجمع العلم الكثير. اهـ.

قال «أبو مطيع»: قلت: أخبرني عن أفضل الفقه؟ قال: تعلم الرجل الإيمان والشرائع والسنن، والحدود، واختلاف الأئمة، وذكر مسائل الإيمان، ثم ذكر مسائل القدر، والرد على القدرية بكلام حسن ليس هذا موضعه.

ثم قال: قلت: فما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فيتبعه على ذلك أناس، فيخرج على الجماعة: هل ترى ذلك؟

قال: لا. قلت: ولمَ؟ وقد أمر الله ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو فريضة واجبة؟ قال: كذلك، ولكن ما يفسدون أكثر مما يصلحون من سفك الدماء واستحلال الحرام.



قال: وذكر الكلام في قتال الخوارج والبغاة، إلى أن قال: قال «أبو حنيفة» عمن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض: فقد كفر؛ لأن الله تعالى يقول: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥] وعرشه فوق سبع سماوات.

قلت: فإن قال: إنه على العرش استوى، ولكنه يقول لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: هو كافر، لأنه أنكر أن يكون في السماء، لأنه تعالى في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل -وفي لفظ- سألت أبا حنيفة عمن يقول: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض. قال: قد كفر؛ لأن الله تعالى يقول: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} ولكن لا يدري العرش في الأرض أو في السماء. قال: إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر.

ففي هذا الكلام المشهور عن أبي حنيفة عند أصحابه أنه كُفَّر الواقف الذي يقول: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض؛ فكيف يكون الجاحد النافي الذي يقول: ليس في السماء أو ليس في الأرض ولا في السماء؟ واحتج على كفره بقوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥] قال: وعرشه فوق سبع سماوات.

وبَيَّنَ بهذا أن قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} يبين أن الله فوق السماوات، فوق العرش، وأن الاستواء على العرش دل على أن الله نفسه فوق العرش، ثم أردف ذلك بتكفير من قال إنه على العرش استوى، ولكن توقف في كون العرش في السماء أم في الأرض؟ قال: لأنه أنكر أنه في السماء؛ لأن الله في أعلى عليين، وأنه يُدعَى من أعلى لا من أسفل، وهذا تصريح من أبي حنيفة بتكفير من أنكر أن يكون الله في السماء، واحتج على ذلك بأن الله تعالى في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل، وكل من هاتين على ذلك بأن الله تعالى في أعلى عليين، وأنه يدعى من أعلى لا من أسفل، وكل من هاتين



الحجتين فطرية عقلية، فإن القلوب مفطورة على الإقرار بأن الله في العلو، وعلى أنه يدعى من أعلى لا من أسفل، وقد جاء اللفظ الآخر صريحًا عنه بذلك، فقال: إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر.

وروى هذا اللفظ عنه بالإسناد شيخُ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري الهروي بإسناده في كتاب «الفاروق».

وروى هو أيضًا وابنُ أبي حاتم أن هشام بن عبيد الله الرازي -صاحب محمد بن المحسن، قاضى الرَّي - حبس رجلًا في التجهم، فتاب فجيء به إلى هشام ليطلقه، فقال: الحمد لله على التوبة. فامتحنه هشام، فقال: أتشهد أن الله على عرشه بائن من خلقه؟ فقال: أشهد أن الله على عرشه، ولا أدري ما بائن من خلقه. فقال: «ردوه إلى الحبس، فإنه لم يتب».

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وفي كتاب «الفقه الأكبر» المشهور عند أصحاب أبي حنيفة. من دقة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمُهُ اللهُ أنه قال: المشهور عند أصحاب أبي حنيفة. لأن كثيرًا من العلماء يقولون ليس الكتاب منسوبًا لأبي حنيفة، بل منسوب لأبي المطيع (۱)، ومن العلماء من أثبته كأبي المظفر السمعاني (۲)، لكن كثيرًا من العلماء كالذهبي (۱) وغيره لا يُثبتون هذا الكتاب لأبي حنيفة.

⁽١) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٤ / ١٠٩٧).

⁽٢) التبصير في الدين (ص ١٨٤).

⁽٣) انظر: كتاب العرش للذهبي (١ / ٤١٠).





وقد يكون كثيرٌ مما فيه من كلام أبي حنيفة، فليس الكتاب كله عن أبي حنيفة، إلا أن أصحابه يعظمون هذا الكتاب وهو حجة عليهم.

قوله رَحْمَهُ اللهُ: ثم قال: قلت: فما تقول فيمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فيتبعه على ذلك أناس، فيخرج على الجماعة: هل ترى ذلك؟ قال: لا. قلت: ولمَ؟ وقد أمر الله ورسوله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو فريضة واجبة؟ قال: كذلك، ولكن ما يضدون أكثر مما يصلحون من سفك الدماء واستحلال الحرام.

وفي هذا رد على من ينسب لأبي حنيفة أنه يرى الخروج، وقد يكون رأى ذلك قبل؛ لأن جمعًا من السلف نسبوا ذلك إليه، لكنه رجع، لاسيما والطحاوي قد ذكر في عقيدته المشهورة ونسب هذه العقيدة لأبى حنيفة وصاحبيه وفيها النهى عن الخروج (١).

فالجمع بين كلام السلف الذين أنكروا على أبي حنيفة أنه يرى السيف وبين هذا الكلام أن ذاك مذهب له قد رجع عنه.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: إلى أن قال: قال «أبو حنيفة» عمن قال: لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض: فقد كفر؛ لأن الله تعالى يقول: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:ه] وعرشه فوق سبع سماوات. هذا النقل مفيد للغاية لو عُرض على كثير من الحنفية اليوم، وكيف أن أبا حنيفة يُكفر من لا يُثبت أن الله في السماء، لأن أكثر الماتريدية الموجودين هم أحناف، فيُحاجون بمثل هذا الكلام.

⁽١) العقيدة الطحاوية (ص ٦٨، ٦٩).





قوله رَحْمُهُ الله على عرشه، ولا أدري ما بائن من خلقه. فقال: «ردوه إلى الحبس، فإنه لم يتب». في هذا صحة الامتحان والاختبار، وهذا جائز، بل قد يكون مستحبًّا أو واجبًا بحسبه إذا دعت الحاجة إلى ذلك، والأصل في ذلك حديث معاوية بن الحكم السلمي رَحَوْلِيَهُ عَنْهُ لما أراد أن يعتق الجارية أتى بها إلى النبي عَلَيْهُ، فسأل الجارية: «أين الله؟»، قالت: في السماء، قال: «من أنا؟»، قالت: أنت رسول الله عَلَيْهُ، فقال: «أعتقها فإنها مؤمنة» (١).

فامتحن هذه الجارية لحاجة، لأن العتق لا يصح إلا للمؤمن، فأراد أن يمتحنها حتى يعرف هل هي مؤمنة لتعتق أم لا؟

فإذن الأصل عدم الامتحان إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وقد يكون مستحبًّا أو واجبًا بحسبه.

أما قوله رَحْمَهُ اللهُ: بائن من خلقه. أي منفصل عن خلقه، لا هو داخل خلقه ولا خلقه داخلون فيه، واستدل الدارمي رَحْمَهُ اللهُ على هذا في رده على الجهمية (١) بحديث أبي موسى الأشعري رَحْوَاللهُ عَلَى مسلم: قال: «حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره» (١)، فدل على أنه ليس داخلًا في خلقه ولا خلقه داخلين فيه.

⁽۱) صحیح مسلم ۲۰/ ۷۰) رقم: (۵۳۷).

⁽٢) انظر: الرد على الجهمية للدارمي (ص ٣٦).

⁽٣) صحيح مسلم (١ / ١١١) رقم: (١٧٩).



قال رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

وروى أيضًا عن يحيى بن معاذ الرازي أنه قال: «إن الله على العرش بائن من الخلق، وقد أحاط بكل شيء علمًا، وأحصى كل شيء عددًا، لا يشك في هذه المقالة إلا جهمي رديء ضِلّيل، وهالك مرتاب، يمزج الله بخلقه، ويخلط منه الذات بالأقذار والأنتان».

وروى أيضًا عن ابن المديني لما سُئل: ما قول أهل الجماعة؟ قال: «يؤمنون بالرؤية والكلام، وأن الله فوق السماوات على العرش استوى؛ فسئل عن قوله تعالى {مَا يَكُونُ مِن نَجُوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ} [المجادلة:٧] فقال: اقرأ ما قبلها: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ}.

وروى أيضًا عن أبي عيسى الترمذي قال: «هو على العرش كما وصف في كتابه، وعلمه وقدرته وسلطانه في كل مكان».

وروى عن أبي زُرْعَة الرازي أنه سئل عن تفسير قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥] فقال: «تفسيره كما تقرأ، هو على العرش، وعلمه في كل مكان، من قال غير هذا فعليه لعنة الله».

وروى أبو القاسم اللالكائي -صاحب أبي حامد الإسفراييني - في «أصول السنة» بإسناده عن محمد بن الحسن -صاحب أبي حنيفة - قال: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله على في في صفة الرب عَرَّجَلَّ: من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئًا من ذلك، فقد خرج عما كان عليه النبي على وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا



بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جَهْم فقد فارق الجماعة، فإنه قد وصفه بصفة لا شيء» اهـ.

محمد بن الحسن أخذ عن أبي حنيفة ومالك وطبقتهما من العلماء، وقد حكى على هذا الإجماع، وأخبر أن الجهمية تصفه بالأمور السلبية غالبًا، أو دائمًا.

وقوله: «من غير تفسير» أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات.

وروى البيهقي وغيره بأسانيد صحيحة عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال: «هذه الأحاديث التي يقول فيها: «ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غِيره»، «وأن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك قدمه فيها»، «والكرسي موضع القدمين»، وهذه الأحاديث في «الرؤية» هي عندنا حق حملها الثقات بعضهم عن بعض، غير أنّا إذا سُئلنا عن تفسيرها لا نفسرها، وما أدركنا أحدًا يفسرها» اهه.

«أبو عبيد» أحد الأئمة الأربعة الذين هم: الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد.

وله من المعرفة بالفقه واللغة والتأويل ما هو أشهر من أن يوصف، وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، وقد أخبر أنه ما أدرك أحدًا من العلماء يفسرها. أي تفسير الجهمية.

وروى اللالكائي والبيهقي عن عبد الله بن المبارك أن رجلًا قال له: يا أبا عبد الرحمن إنى أكره الصفة -عنى صفة الرب- فقال له عبد الله بن المبارك: «أنا أشد الناس كراهة



لذلك، ولكن إذا نطق الكتاب بشيء قلنا به، وإذا جاءت الآثار بشيء جسرنا عليه» ونحو هذا.

أراد ابن المبارك: أنا نكره أن نبتدئ بوصف الله من ذات أنفسنا حتى يجيء به الكتاب والآثار.

وروى عبد الله بن أحمد وغيره بأسانيد صحاح عن ابن المبارك أنه قيل له: بماذا نعرف ربنا؟ قال: «بأنه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، ولا نقول كما تقول الجهمية: أنه ههنا في الأرض» وهكذا قال الإمام أحمد وغيره.

وروى بإسناد صحيح عن سليمان بن حرب -الإمام-: سمعت حماد بن زيد وذكر هؤلاء الجهمية، فقال: «إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء».

وروى ابن أبي حاتم في كتاب «الردعلى الجهمية» عن سعيد بن عامر الضبعي -إمام أهل البصرة علمًا ودينًا، من شيوخ أحمد – أنه ذكر عنده الجهمية، فقال: «هم شرُّ قولًا من اليهود والنصارى، وقد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أن الله على العرش. وقالوا هم: ليس عليه شيء».

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة -إمام الأئمة-: «من لم يقل: إن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، وجب أن يُستتاب، فإن تاب وإلا ضُربت عنقه ثم أُلقي على مزبلة، لئلا يتأذى بنتن ريحه أهل القبلة، ولا أهل الذمة»، ذكره عنه الحاكم بإسناد صحيح.

قوله رَحْمُهُ أَللَهُ: وروى أيضًا عن ابن المديني لما سُئل: ما قول أهل الجماعة؟ قال: «يؤمنون بالرؤية والكلام، وأن الله فوق السماوات على العرش استوى؛ فسئل عن قوله



تعالى: {مَا يَكُونُ مِن نَبْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُو رَابِعُهُمْ} [المجادلة: ٧] فقال: اقرأ ما قبلها: {أَلَمْ تَرَ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ}. هذا يدل على أن مقتضى ولازم المعية العامة العلم، والتعبير بالمقتضى عبَّر به ابن تيمية رَحَمُ اللهُ كما سيأتي -إن شاء الله - وسيأتي الكلام -إن شاء الله تعالى - عن المعية، ويؤكد ذلك أنه ابتدأ الآية بالعلم وختمها بالعلم.

قوله رَحْمُهُ اللّهُ: وروى عن أبي زُرْعَة الرازي أنه سئل عن تفسير قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥] فقال: «تفسيره كما تقرأ، هو على العرش، وعلمه في كل مكان، من قال غير هذا فعليه لعنة الله». هذه النصوص واضحة في إثبات الصفات على الحقيقة بلا تأويل ولا تفويض.

قوله وَمَهُاللَهُ: وروى أبو القاسم اللالكائي ـ صاحب أبي حامد الإسفراييني ـ في «أصول السنة» بإسناده عن محمد بن الحسن ـ صاحب أبي حنيفة ـ قال: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله على في صفة الرب عَنْ أن من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئا من ذلك، فقد خرح عما كان عليه النبي في وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جَهْم فقد فارق الجماعة، فإنه قد وصفه بصفة لا شيء». المراد من قوله وَمَهُ اللهُ كما تقدم، ويتضح هذا طريقة أهل البدع، وقد بيَّن هذا شيخ الإسلام ابن تيمية وَمَهُ اللهُ كما تقدم، ويتضح هذا بأوجه:



الوجه الأول: أن الصحابة والتابعين كانوا يقرأون آيات الصفات ويفهمونها بالمعنى اللغوي؛ لأن القرآن بلسان عربي مبين، ولو كان ما يدل عليه اللفظ اللغوي خطأ أو غير مراد لبينوا ذلك، فلما لم يبينوا دل على أن المعنى اللغوي مراد.

الوجه الثاني: أن الذين قالوا (بلا تفسير) هم أئمة السنة لمَّا ظهرت الجهمية، وأوَّلوا نصوص الصفات، ولم يذكره من قبلهم لما لم تظهر الجهمية، فدل على أنهم أرادوا (بلا تفسير) على طريقة الجهمية.

الوجه الثالث: أنهم لما ذكروا (بلا تفسير) كان في سياق ذكر الجهمية وأمثالهم، فدل على أنهم أرادوا نفي التفسير على معناه عند الجهمية.

قوله رَحْمَهُ اللهُ: قوله: «من غير تفسير» أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات. يؤيد ذلك أن كلامهم كان في سياق الرد على الجهمية الذين يؤولون.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وهذه الأحاديث في «الرؤية» هي عندنا حق حملها الثقات بعضهم عن بعض، غير أنّا إذا سُئلنا عن تفسيرها لا نفسرها، وما أدركنا أحدًا يفسرها. قوله إنها حق ثم قوله بعد التفسير يدل على أنها على ظاهرها، وأن التفسير المراد به على طريقة أهل البدع.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وروى اللالكائي والبيهقي عن عبد الله بن المبارك أن رجلًا قال له: يا أبا عبد الرحمن إني أكره الصفة -عنى صفة الرب- فقال له عبد الله بن المبارك: «أنا أشد الناس كراهة لذلك، ولكن إذا نطق الكتاب بشيء قلنا به، وإذا جاءت الآثار بشيء جسرنا عليه» ونحو هذا. قوله رَحْمَهُ اللهُ: إني أكره الصفة. بيّن شيخ الإسلام أن مراده الكلام في الصفة





بغير حق وابتداءً (۱)، والمناقشة في صفات الله عَزَيْجَلَّ، والأصل التسليم والإقرار بها، أما الكلام حولها فالأصل عدم ذلك، وإنما احتاج لذلك أهل السنة لأجل الرد على المخالفين.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وروى بإسناد صحيح عن سليمان بن حرب -الإمام-: سمعت حماد بن زيد وذكر هؤلاء الجهمية، فقال: «إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء». وصدق، لأنهم جرَّدوا الله من صفاته، فيرجع كلامهم إلى أنه ليس في السماء شيء، وفي هذا جواز القدح في النيات إذا دلَّ الظاهر على ذلك.

فلا يصح أن يُعاب على من تكلم في النيات مطلقًا، وإنما يصح إذا دل الظاهر ولازم كلامه على ذلك، فإنه يُقدح في الباطن بدلالة الظاهر؛ لأن الظاهر والباطن متلازمان، ثم إن لازم القول قولٌ لصاحبه إذا عُرف من مذهبه هذا الأمر.

فائدة: للجهمية إطلاقات ثلاثة:

- الإطلاق الأول: الجهمية المعروفون بمذهبهم.
 - الإطلاق الثاني: المعتزلة ومن مثلهم.
- الإطلاق الثالث: يثبتون بعض الصفات دون بعض كالكلابية والأشعرية.

أفاد هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَهُ اللَّهُ (٢).

⁽١) قال ابن تيمية في: الحموية (ص ٣٣٣): «أراد ابن المبارك: أنا نكره أن نبتدئ بوصف الله من ذات أنفسنا حتى يجيء به الكتاب والآثار».

⁽٢) التسعينية (١ / ٢٦٥).





<u>تنبيه:</u> كل مؤول عند السلف يُسمى جهميًّا، ومن ذلك قول الإمام أحمد في حديث الصورة: من قال: إن الضمير يعود إلى آدم فهو جهمى (١).

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة -إمام الأئمة-: «من لم يقل: إن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، وجب أن يُستتاب، فإن تاب وإلا ضُربت عنقه ثم أُلقي على مزبلة، لئلا يتأذى بنتن ريحه أهل القبلة، ولا أهل الذمة»، ذكره عنه الحاكم بإسناد صحيح. وهذا حجة قوية على الشافعية؛ لأن ابن خزيمة إمام بارز عند الشافعية وغيرهم، حتى إن العلماء يسمونه بإمام الأئمة، فهذا الكلام حجة على كل شافعي أشعري.

⁽١) الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ٢٦٦)، وطبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/ ٩٣).



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقد روى عبد الله بن أحمد، عن عباد بن العوام الواسطي -إمام أهل واسط، من طبقة شيوخ الشافعي وأحمد - قال: «كلمت بشرًا المريسي وأصحاب بشر، فرأيت آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا: ليس في السماء شيء».

وعن عبد الرحمن بن مهدي -الإمام المشهور - أنه قال: «ليس في أصحاب الأهواء شر من أصحاب جهم، يدورون على أن يقولوا: ليس في السماء شيء، أرى -والله - أن لا يناكحوا، ولا يورثوا».

وروى عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» عن عبد الرحمن بن مهدي قال: «أصحاب جهم يريدون أن يقولوا: إن الله لم يكلّم موسى، ويريدون أن يقولوا: ليس في السماء شيء، وإن الله ليس على العرش، أرى أن يُستتابوا، فإن تابوا وإلا قُتلوا».

وعن الأصمعي قال: «قدمت امرأة جهم فنزلت الدباغين، فقال رجل عندها: الله على عرشه. فقالت: محدود على محدود؟ وقال الأصمعي: كافرة بهذه المقالة».

وعن عاصم بن علي بن عاصم - شيخ أحمد والبخاري وطبقتهما - قال: «ناظرت جهميًّا، فتبَيَّنَ من كلامه أنه لا يؤمن أن في السماء ربًّا».

وروى الإمام أحمد: ثنا سُرَيْج بن النعمان، قال: سمعت عبد الله بن نافع الصائغ، قال: سمعت مالك بن أنس يقول: «الله في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو من علمه مكان».



وقال الشافعي: «خلافة أبي بكر رَضَالِلَهُ عَنهُ حق قضاها الله في سمائه، وجمع عليه قلوب عباده».

وفي الصحيح عن أنس بن مالك، قال: كانت زينب تفتخر على أزواج النبي ﷺ تقول: «زوجكنَّ أهاليكُن وزوجني الله من فوق سبع سماوات»، وهذا مثل قول الشافعي.

وقصة أبي يوسف -صاحب أبي حنيفة- مشهورة في استتابة بشر المريسي حتى هرب منه لما أنكر الصفات وأظهر قول جهم. قد ذكرها ابن أبي حاتم وغيره.

وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين - الإمام المشهور من أئمة المالكية-في كتابه الذي صنفه في «أصول السنة» قال فيه: باب الإيمان بالعرش.

قال: ومن قول أهل السنة: إن الله عَرَّقِهَلَ خلق العرش واختصه بالعلو والارتفاع فوق جميع ما خلق، ثم استوى عليه كيف شاء، كما أخبر عن نفسه في قوله تعالى {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الْعَرْشِ اسْتَوَى اللهُ وَقُوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ} [الحديد:٤] فسبحان من بَعُدَ وقَرُبَ بعلمه، فسمع النجوى. وذكر حديث أبي رَزِين العقيلي؛ قلت يا رسول الله: أين كان ربنا قبل أن يخلق السماوات والأرض؟ قال: «في عماء، ما تحته هواء وما فوقه هواء، ثم خلق عرشه على الماء».

قال محمد: العماء: السحاب الكثيف المطبق فيما ذكره الخليل.

وذكر آثارًا أُخَر، ثم قال: باب الإيمان بالكرسي.

قال محمد بن عبد الله: ومن قول أهل السنة: أن الكرسي بين يدي العرش، وأنه موضع القدمين. ثم ذكر حديث أنس الذي فيه التجلي يوم الجمعة في الآخرة، وفيه «فإذا



كان يوم الجمعة هبط من عليين على كرسيه، ثم يحف بالكرسي منابر من ذهب مكللة بالجواهر، ثم يجيء النبيون فيجلسون عليها».

وذكر ما ذكره يحيى بن سلام صاحب التفسير المشهور: حدثني المعلى بن هلال، عن عمار الدهني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس وَ الله قال: «إن الكرسي الذي وسع السماوات والأرض لموضع القدمين، ولا يعلم قدر العرش إلا الذي خلقه».

وذكر حديث أسد بن موسي حدثنا حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زر عن أبي مسعود رَحَوَلِكَاعَنهُ قال: «ما بين السماء الدنيا والتي تليها مسيرة خمسمائة عام، وبين كل سماء خمسمائة عام، وبين الكرسي والماء مسيرة خمسمائة عام، وبين الكرسي والماء مسيرة خمسمائة عام، والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه». ثم قال: باب الإيمان بالحجب.

قال: ومن قول أهل السنة أن الله بائن من خلقه يحتجب عنهم بالحجب، فتعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا} [الكهف:٥] وذكر آثارًا في الحجب. ثم قال: في باب الإيمان بالنزول.

قال: ومن قول أهل السنة إن الله ينزل إلى السماء الدنيا، ويؤمنون بذلك من غير أن يَحدُّوا فيه حَدًّا. وذكر الحديث من طريق مالك وغيره إلى أن قال: وأخبرنا وهب عن ابن وضاح عن زهير بن عباد قال: «من أدركت من المشايخ -مالك وسفيان الثوري وفُضَيْل بن عياض وعيسى وابن المبارك ووكيع-كانوا يقولون: النزول حق».



قال ابن وَضَّاح: سألت يوسف بن عَدِيّ عن النزول، قال: «نعم أؤمن به و لا أحِدّ فيه حدًا».

قال محمد: وهذا الحديث يُبيِّن أن الله عَرَّجَلَ على عرشه في السماء دون الأرض، وهو أيضًا بَيِّنٌ في كتاب الله وفي ما غير حديث عن رسول الله على قال تعالى: { يُكَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاء إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ} [السجدة: ٥] وقال تعالى: { أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِي تَمُورُ • أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِي تَمُورُ • أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ } [الملك: ١٦٠ عالى: { إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ } [ناطر: ١٠] وقال تعالى: { وَهُو الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ } [الانعام: ١٨] وقال تعالى: { يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ } [آل عمران: ٥٥] وقال تعالى: { بَل رَّفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ } [النساء: ١٥].

وذكر من طريق مالك قول النبي عَلَيْ للجارية: «أين الله؟». قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله. قال: «فأعتقها، فإنها مؤمنة».

قال: «والأحاديث مثل هذه كثيرة جدًّا، فسبحان من عِلْمُه بما في السماء كعِلْمِه بما في الأرض لا إله إلا هو العلي العظيم».

وقال قبل ذلك «باب في الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه» قال: واعلم بأن أهل العلم بالله وبما جاءت به أنبياؤه ورسله يرون الجهل بما لم يخبر به تعالى عن نفسه علمًا، والعجز عما لم يدع إليه إيمانًا، وأنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه، وعلى لسان نبيه.



وقد قال الله تعالى - وهو أصدق القائلين -: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} [القصص: ٨٨] وقال تعالى: {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبُرُ شَهَادَةً قُلِ اللهِ شَهِيدٌ بِيْنِي وَبَيْنَكُمْ} [الأنعام: ١٩] وقال: {وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ} [آل عمران: ٣٠] وقال: {فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي} [ص: ٧٧] وقال: {وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي} [طه: ٣٩] وقال: {وقَالَتِ الْيَهُودُ وقال: {فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا} [الطور: ٤٨] وقال: {وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي} [طه: ٣٩] وقال: {وقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَعْلُولَةٌ غُلَّتُ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة: ٢٤] وقال تعالى: ووالا تعالى: {وقال تعالى: وقال تعالى: {وقال تعالى: وقال تعالى: {وقال تعالى: وقال تعالى: {وقال تعالى: وقال تعالى: {وقال تعالى: {وقال تعالى: وقال تعالى: {وقال تعالى: {وَوَالْ وَالْأَرْضِ} [النور: ٣٠] وقال تعالى: { وقال تعالى: {هُوَ الْقَوْمُ وَالْطَاهِرُ وَالْبَاطِنُ } [الحديد: ٣] ومثل هذا في القرآن كثير.

فهو تبارك وتعالى نور السماوات والأرض، كما أخبر عن نفسه وله وجه ونفس وغير ذلك مما وصف به نفسه، ويسمع ويرى ويتكلم، الأول ولا شيء قبله، والآخر الباقي إلى غير نهاية ولا شيء بعده، والظاهر العالي فوق كل شيء والباطن بطن علمه بخلقه، فقال: {وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [البقرة: ٢٩] حي قيوم لا تأخذه سِنَةٌ ولا نوم.

وذكر أحاديث الصفات، ثم قال: فهذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها نبيه، وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ} [الشورى:١١] لم تره العيون فتحده كيف هو، ولكن رأته القلوب في حقائق الإيمان» اهـ.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وروى عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» عن عبد الرحمن بن مهدي قال: «أصحاب جهم يريدون أن يقولوا: إن الله لم يكلِّم موسى،



ويريدون أن يقولوا: ليس في السماء شيء، وإن الله ليس على العرش، أرى أن يُستتابوا، فإن تابوا وإلا قُتلوا». فقدح في بواطنهم بدلالة الظاهر.

قوله رَحْمَهُ اللهُ: وعن الأصمعي قال: «قدمت امرأة جهم فنزلت الدباغين، فقال رجل عندها: الله على عرشه. فقالت: محدود على محدود؟ وقال الأصمعي: كافرة بهذه المقالة». هذه المرأة تزندقت بسبب زوجها -والعياذ بالله-.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وقال أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين -الإمام المشهور من أئمة المالكية - في كتابه الذي صنفه في «أصول السنة» قال فيه: باب الإيمان بالعرش. يُلاحظ أن شيخ الإسلام رَحْمَهُ اللهُ أكثر من النقولات ليُبيِّن أن ما دعا إليه هو الذي عليه السلف الماضون، ثم هكذا ينقل عن السلف ثم من يليهم إلى أن يذكر جمعًا من المتأخرين.

قوله رَحِمُهُ اللهُ: قال محمد: العماء: السحاب الكثيف المطبق فيما ذكره الخليل. ذُكرت في هذا أقوال لأهل السنة ترجع إلى أقوال ثلاثة، لكن أصحها -والله أعلم- أن معنى "عماء" أي لا شيء، ذهب إلى هذا يزيد بن هارون (١) والترمذي (٢)، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحَمُهُ اللهُ (٣).

قوله رَحْمُهُ اللّهُ: قال ابن وَضّاح: سألت يوسف بن عَدِيّ عن النزول، قال: «نعم أؤمن به ولا أُحِدّ فيه حدًا». وسألت عنه ابن معين فقال: «أُقرُّ به ولا أُحِدّ فيه حدًا». من أصرح الأدلة

⁽١) نقله عنه الترمذي في سننه (٥ / ١٨٦).

⁽٢) سنن الترمذي (٥ / ١٨٦).

⁽٣) بيان تلبيس الجهمية (١ / ٤٦٣).



في النزول حديث أبي هريرة رَضِّالِيَّهُ عَنهُ في الصحيحين: «ينزل ربنا كل ليلة في الثلث الآخر فيقول: هل من سائل فأعطيه ...» (١) الحديث.

وأيضًا دل على النزول القرآن، فكل آية في مجيء الله وإتيانه تدل على النزول، ذكر هذا الدارمي في رده على الجهمية (٢)، ونقله ابن تيمية عن أئمة السنة (٣).

قوله رَحْمُ أُلِلَهُ: فهو تبارك وتعالى نور السماوات والأرض، كما أخبر عن نفسه وله وجه ونفس وغير ذلك مما وصف به نفسه، ويسمع ويرى ويتكلم، الأول ولا شيء قبله، والآخر الباقي إلى غير نهاية ولا شيء بعده، والظاهر العالي فوق كل شيء والباطن بطن علمه بخلقه، فقال: {وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [البقرة:٢٩] حي قيوم لا تأخذه سِنةٌ ولا نوم. فالظاهر يدل على العلو، والباطن يدل على المعية، والأول على ما جاء في حديث أبي هريرة رَخَالِيَهُ عَنهُ في مسلم: «الأول ليس قبله شيء والآخر ليس بعده شيء» (أ).

ذكر هذا ابن القيم رَحْمَاً اللهُ وأيضًا نقل عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن أبي زمنين في ثنايا كلامه أن لله نفسًا (٥)، والذي ذكره شيخ الإسلام رَحْمَاً اللهُ في كتابه (بيان تلبيس الله نفس هي صفة من صفاته كاليد الجهمية) (١) أن السلف الأولين مجمعون على أن ليس لله نفس هي صفة من صفاته كاليد والوجه وغير ذلك، بل يقال النفس يُراد به ذاته، كما قال سبحانه: ﴿وَيُحَذِّرُكُمْ اللهُ نَفْسَهُ ﴾

⁽١) صحيح البخاري (٢ / ٥٣) رقم: (١١٤٥)، وصحيح مسلم (٢ / ١٧٥) رقم: (٧٥٨).

⁽٢) الرد على الجهمية للدارمي (ص ٧٤).

⁽٣) جواب الاعتراضات المصرية لابن تيمية (ص٧).

⁽٤) مسند أحمد (١٥ / ١٣٩) رقم: (٩٢٤٦).

⁽٥) تفسير الكلام العظيم لابن أبي زمنين (١ / ٢٨٤).

⁽٦) بيان تلبيس الجهمية (٧/ ٤٣٠).





[آل عمران: ٢٨] أي ذاته، أما النفس بمعنى أنها صفة كالوجه واليدين، فالسلف مجمعون على خلاف هذا، وقد بيَّن هذا شيخ الإسلام بيانًا واضحًا (١).

فائدة: النور اسمٌ وصفةٌ ومخلوقٌ، فالاسم في قوله سبحانه: ﴿اللهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴿ النور: ٣٥] أما الصفة كقوله تعالى: ﴿ وَأَشْرَقَتْ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ [الزمر: ٢٦] أما المخلوق ففي مسلم من حديث أبي موسى رَضَالِلُهُ قال عَلَيْ العلامة عبد اللطيف بن عبد هذا ابن تيمية (٢) وابن القيم (١) وذكر شيئًا من هذا الشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن (٥).

ومعنى اسم النور في قوله سبحانه: ﴿اللهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [النور: ٣٥] هادي السماوات والأرض، وهذا التفسير منقول عن الأولين، ويدل لذلك أن النور شيء يتعدَّى، والذي يتعدَّى الهداية، أي النور المعنوي، أما النور الحسي الذي نعيشه فهو نور الشمس.

ومما أفاد ابن تيمية في (بيان تلبيس الجهمية) أن الجهم يُقر باسم النور (١)، ونقل هذا الإمام أحمد عن الجهم في كتابه (الرد على الزنادقة والجهمية) (٧).

⁽١) بيان تلبيس الجهمية (٧/ ٤٢٧).

⁽٢) صحيح مسلم (١/ ١١١) رقم (١٧٩).

⁽٣) بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٩٩٤).

⁽٤) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٨).

⁽٥) الدرر السنية (٣/ ٣١٤).

⁽٦) بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٤٩٣).

⁽٧) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (ص ١٧١).



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وكلام الأئمة في هذا الباب أطول وأكثر من أن تسع هذه الفتيا عشره، وكذلك كلام الناقلين لمذهبهم.

مثل ما ذكره أبو سليمان الخطابي في رسالته المشهورة في «الغنية عن الكلام وأهله» قال: «فأما ما سألت عنه من الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنة، فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحققها قوم من المثبتين، فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف، وإنما القصد في السلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين، ودين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه.

والأصل في هذا: أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يحتذى في ذلك حذوه وأمثاله، فإذا كان معلومًا أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا: يدوسمع وبصر وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولسنا نقول: إن معنى اليد القوة أو النعمة، ولا معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول إنما وجب إثبات الصفات؛ لأن التوقف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنه؛ لأن الله ليس كمثله شيء، وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات». اهد. هذا كله كلام الخطابي.



وهكذا قال أبو بكر الخطيب الحافظ في رسالة له أخبر فيها أن مذهب السلف على ذلك.

وهذا الكلام الذي ذكره الخطابي قد نقل نحوًا منه من العلماء ما لا يحصى، مثل: أبي بكر الإسماعيلي، والإمام يحيى بن عمار السجزي شيخُ شيخِ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري الهروي، ومثل: أبي عثمان الصابوني شيخ الإسلام، وأبي عمر بن عبد البر النمري إمام المغرب، وغيرهم.

وقال أبو نعيم الأصبهاني صاحب «الحلية» في عقيدة له في أولها: «طريقتنا طريق المتبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال: «فمما اعتقدوه أن الأحاديث التي ثبتت عن النبي على في العرش واستواء الله يقولون بها ويثبتونها من غير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه، وأن الله بائن من خلقه، والخلق بائنون منه، لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستوعلى عرشه في سمائه دون أرضه وخلقه».

وقال الحافظ أبو نعيم في كتاب «محجة الواثقين ومدرجة الوامقين» تأليفه: «وأجمعوا أن الله فوق سماواته، عالٍ على عرشه مستوٍ عليه، لا مستولٍ عليه كما تقول الجهمية إنه بكل مكان، خلافًا لما نزل في كتابه: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْجهمية إنه بكل مكان، خلافًا لما نزل في كتابه: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ} [الملك:١٦] {إلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} والطر:١٠] {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥] له العرش المستوي عليه والكرسي الذي وسع السماوات والأرض، وهو قوله تعالى: {وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ} [البقرة:٢٥٥] وكرسيه جسم، والسماوات السبع والأرضون السبع عند الكرسي كحلقة في أرض فلاة، وليس كرسيه علمه كما قالت الجهمية، بل يوضع كرسيه يوم القيامة لفصل أرض فلاة، وليس كرسيه علمه كما قالت الجهمية، بل يوضع كرسيه يوم القيامة لفصل



القضاء بين خلقه، كما قاله النبي على وأنه تعالى وتقدس يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده والملائكة صفًّا صفًّا كما قال تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} [الفجر:٢٧] وأنه تعالى وتقدس يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده، فيغفر لمن يشاء من مذنبي الموحدين، ويعذب من يشاء؛ كما قال تعالى: {يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ} [آل عمران:١٢٩]» اهـ.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: مثل ما ذكره أبو سليمان الخطابي في رسالته المشهورة في «الغنية عن الكلام وأهله». الخطابي عالمٌ مشهور وله مكانته، وكثير من العلماء ينقلون عنه، وهو في باب الاعتقاد يُؤوِّل كغيره إلا أن له مذهبًا قد لا يُتنبَّه له، ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحَمُهُ اللهُ (۱)، وهو أنه إذا ثبت الصفة بالقرآن يُستدل عليها بحديث الآحاد، أما إذا لم تثبت بالقرآن لم يقبل فيها حديث الآحاد.

فقد يذكر الخطابي رَحَمُ أُللَهُ صفة ويستدل عليها بالقرآن والحديث، فيُظن أن مذهبه قبول الأحاديث في إثبات الصفات، وإنما طريقته: ما ثبت في القرآن استدل عليه بأحاديث الآحاد، وما لم يثبت بالقرآن لم يقبل فيه خبر الآحاد.

وقد وقع في تأويلات، إلا أنه فيما نحن بصدده خير من هؤلاء المُؤوِّلة بكثير، وهو حجة عليهم في إثبات كثير من الصفات التي دل عليها القرآن.

قوله رَحْمَهُ اللهُ: والأصل في هذا: أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يحتذى في ذلك حذوه وأمثاله، فإذا كان معلومًا أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات

⁽١) بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٣٦ – ٣٧).



وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف. وهذا رد قوي على المُؤوِّلة من الأشاعرة وغيرهم.

قوله رَحْمُاللَهُ: فإذا قلنا: يد وسمع وبصر وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه، ولسنا نقول: إن معنى اليد القوة أو النعمة، ولا معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل ... تفسير اليد بالقوة والنعمة تفسير المتأخرين من الأشاعرة، وتفسير السمع بالعلم هو مذهب المعتزلة وحقيقة قول الأشاعرة، لأنهم يقولون إن الله يسمع، فإذا قيل لهم أنا الآن أتكلم، هل يسمع الله كلامي؟ قالوا: سمعه قديم. إذن حقيقة قولهم إرجاع السمع إلى العلم.

قوله رَحمَهُ اللهُ: وهذا الكلام الذي ذكره الخطابي قد نقل نحوًا منه من العلماء ما لا يحصى، مثل: أبي بكر الإسماعيلي، والإمام يحيى بن عمار السجزي شيخُ شيخِ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري الهروي ... ولأبي نصر السجزي رسالة قوية وعظيمة في الرد على الأشاعرة واسمها (الرد على أنكر الحرف والصوت).

قوله رَحْمُهُ اللهُ: «وأجمعوا أن الله فوق سماواته، عالٍ على عرشه مستوٍ عليه، لا مستولٍ عليه كما تقول الجهمية إنه بكل مكان، خلافًا لما نزل في كتابه: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ} ... وفي هذا فائدة وهو أن تفسير الاستواء بمعنى (استولى) هو تفسير الجهمية، فهو رد على الأشاعرة المتأخرين الذين يقولون: (استوى) بمعنى (استولى).





بل إن أبا الحسن الأشعري والباقلاني يردون هذا التأويل ويجعلونه تأويل أهل البدع ويردون به على المعتزلة، وهذا الذي وقع فيه المتأخرون من الأشاعرة.

وأنبه إلى أن بعض الأشاعرة إذا رُد عليهم حاول أن يُخلِّص نفسه من مأزق الرد عليه بأنْ ليس كل الأشاعرة على هذا الاعتقاد، فيقال: هذا حق، فإن الأشاعرة متناقضون ومضطربون، ودينهم واعتقادهم قائم على الاضطراب والاختلاف، يُخالف آخرهم أولهم وأولهم آخرهم.

فإذا نُسب شيء للأشاعرة ورُد عليهم فليس لآخر أن يتعذَّر بأن هذا ليس قول الجميع، بل يقال: لو كنتم ترونه منكرًا لضللتم صاحبكم كما ضللتم أهل السنة، فلما لم تُضللوه ولازلتم تعدونه أشعريًّا فهو حجة عليكم.

وفيه أن تفسير الكرسي بالعلم هو تفسير الجهمية، وذكر نحوًا من ذلك ابن القصاب في (النكت على القرآن) (١)، وكتابه كتاب عظيم في تقرير معتقد السلف، وفيه كلام قوي للغاية، وهو من المتقدمين رَحَمَهُ اللهُ، وفيه حجج نقلية وعقلية على إثبات عقيدة السلف.

والذي صحَّ عن ابن عباس رَحِيَاتِهُ عَنْهُم أنه فسَّر الكرسي بأنه موضع القدمين، كما رواه البيهقي (٢) والدارمي (٣) وغيرهما.

⁽١) النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام (١ / ١٨٢).

⁽٢) الأسماء والصفات للبيهقي (٢ / ١٩٦).

⁽٣) نقض الدارمي على بشر المريسي (ص ١٤٦).



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الأصبهاني - شيخ الصوفية في حدود المائة الرابعة في بلاده - قال: «أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين.

قال فيها: وأن الله استوى على عرشه بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، والاستواء معقول والكيف فيه مجهول، وأنه عَنْهَا بائن من خلقه، والخلق منه بائنون بلا حلول ولا ممازجة، ولا اختلاط ولا ملاصقة، لأنه المنفرد البائن من خلقه، الواحد الغنى عن الخلق.

وأن الله عَرَّهَا سميع، بصير، عليم، خبير، يتكلم، ويرضى، ويسخط، ويضحك، ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكًا، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء فيقول: «هل من داع فأستجيب له؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر»، ونزول الرب إلى السماء بلا كيف ولا تشبيه، ولا تأويل، فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال، وسائر الصفوة من العارفين على هذا».

وقال الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال في كتاب «السنة» حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثنا إبراهيم بن الحارث -يعني العبادي - حدثنا الليث بن يحيى، قال: سمعت إبراهيم بن الأشعث، قال أبو بكر -وهو صاحب الفضيل - قال: سمعت الفضيل بن عياض يقول: «ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو؛ لأن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ، فقال: {قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ • اللهُ الصَّمَدُ • لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ • وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ } [سورة الإخلاص] فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه.



وكل هذا: النزول، والضحك، وهذه المباهاة، وهذا الاطلاع كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يطلع. فليس لنا أن نتوهم وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن ينهم كيف وكيف. فإذا قال الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه. فقل: بل أؤمن برب يفعل ما يشاء».

ونقل هذا عن الفضيل جماعة، منهم البخاري في «خلق أفعال العباد».

ونقله شيخ الإسلام بإسناده في كتابه «الفاروق» فقال: حدثني يحيي بن عمار، ثنا أبي ثنا يوسف بن يعقوب، ثنا حَرَميّ بن علي البخاري، وهانئ بن النضر عن الفضيل.

وقال عمرو بن المكي في كتابه الذي سماه «التعرف بأحوال العباد والمتعبدين» قال: «ما يجيء به الشيطان للتائبين» وذكر أنه يوقعهم في القنوط، ثم في الغرور وطول الأمل، ثم في التوحيد، فقال: من أعظم ما يوسوس في التوحيد بالتشكيك أو في صفات الرب بالتمثيل والتشبيه، أو بالجحد لها والتعطيل.

فقال بعد ذكر حديث الوسوسة: واعلم -رحمك الله تعالى - أن كُلَّ ما توهمه قلبك، أو سَنَح في مجاري فكرك، أو خطر في معارضات قلبك من حسن أو بهاء، أو ضياء أو إشراق، أو جمال، أو شبح مائل، أو شخص متمثل: فالله تعالى بغير ذلك، بل هو تعالى أعظم وأجل وأكبر، ألا تسمع إلى قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الإخلاص:٤] أي لا شبيه ولا نظير ولا مساو ولا مثل، أولَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ [الإخلاص:٤] أي لا شبيه ولا نظير ولا مساو لا مثل، أولَمْ تعلم أنه تعالى لما تجلّى للجبل تدكدك لعظم هيبته، وشامخ سلطانه، فكما لا يتجلى لشيء إلا اندّك، كذلك لا توهمه أحد إلا هلك، فرُدّ بما بين الله في كتابه من نفيه عن نفسه التشبيه والمثل والنظير والكفؤ.



فإن اعتصمت به وامتنعت منه أتاك من قبل التعطيل لصفات الرب تبارك وتعالى وتقدس في كتابه وسنة رسوله محمد على فقال لك: إذا كان موصوفًا بكذا أو وصفته أوجب له التشبيه فأكذبه، لأنه اللعين إنما يريد أن يستزلك ويغويك ويدخلك في صفات الملحدين الزائغين الجاحدين لصفة الرب تعالى.

فاعلم رحمك الله تعالى أن الله واحد لا كالآحاد، فرد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد -إلى أن قال-: خلصت له الأسماء السَّنِيَّة فكانت واقعة في قديم الأزل بصدق الحقائق، لم يستحدث تعالى صفة كان منها خليًّا، أو اسمًا كان منه بريًّا تبارك وتعالى، فكان هاديًا سيهدي، وخالقًا سيخلق، ورازقًا سيرزق، وغافرًا سيغفر، وفاعلًا سيفعل، لم يحدث له الاستواء إلا وقد كان في صفة أنه سيكون ذلك الفعل فهو يسمى به في جملة فعله كذلك، قال الله تعالى: {وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} [النجر:٢٢] بمعنى أنه سيجيء، فلم يستحدث الاسم بالمجيء، وتخلف الفعل لوقت المجيء، فهو جاء سيجيء، ويكون المجيء منه موجودًا بصفة لا تلحقه الكيفية ولا التشبيه؛ لأن ذلك فعل الربوبية، فتحسر المعقول وتنقطع النفس عن إرادة الدخول في تحصيل كيفية المعبود، فلا تذهب في أحد الجانبين لا معطلًا، ولا مشبهًا، وارضَ لله بما رضي به لنفسه، وقِفْ عند خبره لنفسه مستسلمًا، مصدقًا؛ بلا مباحثة التنفير ولا مناسبة التنقير.

إلى أن قال: فهو تبارك وتعالى القائل: {أَنَا الله } [القصص: ٣٠] لا الشجرة، الجائي قبل أن يكون جائيًا لا أمره المتجلي لأوليائه في الميعاد؛ فتبيّضٌ به وجوههم، وتَفْلُج به على الجاحدين حجتهم، المستوي على عرشه بعظمة جلاله فوق كل مكان تبارك وتعالى، الذي كلم موسى تكليمًا، وأراه من آياته، فسمع موسى كلام الله؛ لأنه قَرَّ بَه نَجِيًّا، تقدس أن



يكون كلامه مخلوقًا أو محدثًا أو مربوبًا، والوارث لخلقه، السميع لأصواتهم، الناظر بعينه إلى أجسادهم، يداه مبسوطتان، وهما غير نعمته، خلق آدم ونفخ فيه من روحه -وهو أمره - تعالى وتقدس أن يحل بجسم، أو يمازج بجسم أو يلاصق به تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا، الشائي له المشيئة، العالم له العلم، الباسط يديه بالرحمة، النازل كل ليلة إلى سماء الدنيا، ليتقرب إليه خلقه بالعبادة، وليرغبوا إليه بالوسيلة، القريب في قربه من حبل الوريد، البعيد في علوه من كل مكان بعيد، ولا يشبه بالناس.

إلى أن قال: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} القائل: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ • أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا} [الملك: ١٧.١٦] تعالى وتقدس أن يكون في الأرض كما في السماء جل عن ذلك علوًّا كبيرًا». ا. هـ.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الأصبهاني - شيخ الصوفية في حدود المائة الرابعة في بلاده - قال: «أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين. ينقل شيخ الإسلام رَحَمَهُ اللهُ الاعتقاد عن بعض من عندهم أخطاء لأجل مصلحة راجحة كالرد على المعظمين للمنقول عنه، والرد على المتأخرين، كما تقدم تقريره.

قوله رَحْمَهُ الله: ونزول الرب إلى السماء بلا كيف ولا تشبيه، ولا تأويل، فمن أنكر النزول أو تأول فهو مبتدع ضال، وسائر الصفوة من العارفين على هذا». وهذا حجة على من ضلَّ من الصوفية في باب الاعتقاد.





قوله رَحْمُهُ اللهُ: ونقله شيخ الإسلام بإسناده في كتابه «الفاروق». المراد بشيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي.

قوله رَحْمَهُ الله: خلصت له الأسماء السَّنِيَّة فكانت واقعة في قديم الأزل بصدق الحقائق، لم يستحدث تعالى صفة كان منها خليًّا، أو اسمًا كان منه بريًّا تبارك وتعالى، فكان هاديًا سيهدي، وخالقًا سيخلق، ورازقًا سيرزق، وغافرًا سيغفر، وفاعلًا سيفعل، لم يحدث له الاستواء إلا وقد كان في صفة أنه سيكون ذلك الفعل فهو يسمى به في جملة فعله كذلك.

يريد بهذا -والله أعلم- الرد على المعتزلة الذين يقولون: استفاد اسم الخالق لما خلق، واستفاد اسم كذا لما فعل كذا، إلى غير ذلك، وعقيدة أهل السنة أن الله تسمّى بالرزاق قبل أن يرزق سبحانه، هذا من جهة أسمائه، أما من جهة أفعاله فصفاته نوعان: صفات ذاتية قديمة بقدمه، وصفات فعلية، فالفعلية أفرادها تتجدد بحسب فعل الله لها والحوادث، أما أصلها من جهة النوع فهي قديمة، بمعنى أن الله لما استوى تجدد الاستواء، وقبل ذلك هو قادر على أن يستوي، ولما تكلم تجدد الكلام، وقبل ذلك هو قادر على أن يستوي، ولما تكلم تجدد الكلام، وقبل ذلك هو قادر على أن يستوي، ولما تكلم تجدد الكلام، وقبل ذلك هو قادر على أن يستوي، ولما تكلم تجدد الكلام، وقبل ذلك هو قادر على أن يستوي، ولما تكلم تجدد الكلام، وقبل ذلك هو قادر على أن يستوي، ولما تكلم تجدد الكلام، وقبل ذلك هو قادر على أن يستوي، ولما تكلم تجدد الكلام، وقبل ذلك هو قادر على أن يستوي، ولما تكلم تجدد الكلام، وقبل ذلك هو قادر على أن يتكلم.

ويُلاحظ الكلام المتقدم فيه إثبات الاسم وما تضمنه من صفة.

قوله رَحْمَهُ أَللَهُ: تعالى وتقدس أن يكون في الأرض كما في السماء جل عن ذلك علوًا كبيرًا». ا. هـ. في كلامه رَحْمَهُ آللَهُ أمر ان:





الأمر الأول: أثبت اسم الشائي من المشيئة، وطريقة أهل السنة أنهم لا يُثبتون الأسماء بمطلق الأفعال، كما بيَّن هذا ابن القيم (١).

الأمر الثاني: أنه أثبت القرب وأراد به قرب الله، وهذا الذي قرره السلف فيما رأيت من كلامهم، كحرب الكرماني في كتابه (السنة) (١) وغيره من كلام السلف السابقين، فيُثبتون القرب ويريدون به قرب الله في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] فالقرب نوعان:

- النوع الأول: قرب عام لكل أحد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ
 حَبْل الْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦].
- النوع الثاني: قرب خاص، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلُكَ عِبَادِي عَنِي فَإِنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦] كالمعية، ولم أرَ من خالف في ذلك إلا بعض المتأخرين، أما السلف الأولون فهم على ما تقدم.

⁽١) بدائع الفوائد (١/ ٢٨٥).

⁽٢) السنة لحرب الكرماني (ص٥٦ – ٥٧).



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقال الإمام أبو عبد الله الحارث بن إسماعيل بن أسد المحاسبي في كتابه المسمى: «فَهْم القرآن» قال في كلامه على -الناسخ والمنسوخ وأن النسخ لا يجوز في الأخبار - قال: «لا يحل لأحد أن يعتقد أن مدح الله وأسمائه وصفاته يجوز أن ينسخ منها شيء.

إلى أن قال: وكذلك لا يجوز إذا أخبر أن صفاته حسنة عُليا أن يخبر بعد ذلك أنها دنية سفلى، فيصف نفسه بأنه جاهل ببعض الغيب بعد أن أخبر أنه عالم بالغيب وأنه لا يبصر ما قد كان، ولا يسمع الأصوات، ولا قدرة له، ولا يتكلم ولا الكلام كان منه، وأنه تحت الأرض لا على العرش جل وعلا عن ذلك.

فإذا عرفتَ ذلك واستيقنته: علمتَ ما يجوز عليه النسخ وما لا يجوز، فإن تلوت آية في ظاهر تلاوتها تحسب أنها ناسخة لبعض أخباره؛ كقوله عن فرعون: {حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ} [يونس:٩٠] وقال تعالى: {وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ} [محمد:٣١].

وقال: قد تأول قوم أن الله عنى أن ينجيه ببدنه من النار إذ قد آمن عند الغرق، وقالوا: إنما ذكر الله قوم فرعون يدخلون النار دونه، وقال: {فَأُوْرَدَهُمُ النَّارَ} [هود: ٩٨] وقال: {وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ} [غافر: ٤٥] ولم يقل بفرعون، وقال: وهكذا الكذب على الله، لأن الله تعالى يقول: {فَأَخَذَهُ اللهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى} [النازعات: ٢٥] وكذلك قوله تعالى: {فَلَيَعْلَمَنَ اللهُ اللَّذِينَ صَدَقُوا} [العنكبوت: ٣] فأقر التلاوة على استئناف العلم من الله على أن يستأنف علمًا بشيء؛ لأنه من ليس له علم بما يريد أن يصنعه لم يقدر عليه أن يصنعه نحده ضرورة.



قال: {أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ } [الملك: ١٤] قال: وإنما قوله {حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ } إنما يريد حتى نراه، فيكون معلومًا موجودًا، لأنه لا جائز أن يكون يعلم الشيء معدومًا من قبل أن يكون، ويعلمه موجودًا كان قد كان، فيعلم في وقت واحد معدومًا موجودًا وإن لم يكن، وهذا المحال.

وذكر كلامًا في هذا في الإرادة.

إلى أن قال: وكذلك قوله تعالى: {إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ} [الشعراء: ١٥] ليس معناه أن لله يحدث له سمعًا، ولا تكلف لسمع ما كان من قولهم وقد ذهب قومٌ من أهل السنة أن لله استماعًا حادثًا في ذاته، فذهبوا إلى أن ما يعقل من الخلق أنه يحدث منهم علم سمع لما كان من قوله؛ لأن المخلوق إذا سمع حدث له عقد فهم عما أدركته أذنه من الصوت، وكذلك قوله: {وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ} [التوبة: ١٠٥] لا يستحدث بصرًا محدثًا في ذاته، وإنما يحدث الشيء فيراه مكونًا كما لم يزل يعلم قبل كونه.

إلى أن قال: وكذلك قوله تعالى: {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ} [الأنعام: ١٨] وقوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] وقوله: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء} [الملك: ١٦] وقوله تعالى: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} [فاطر: ١٠] وقال تعالى: {يُدَبِّرُ تعالى: {يَدُبِّرُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} [فاطر: ١٠] وقال تعالى: {يُدَبِّرُ اللَّمْرَ مِنَ السَّمَاء إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ} [السجدة: ٥] وقال تعالى: {تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} [المعارج: ٤] وقال لعيسى: {إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيْهِ} [آل عمران: ٥٥] وقال وقال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ} [الأعراف: ٢٠٦].



وذكر الآلهة أن لو كان آلهة لابتغوا إلى ذي العرش سبيلًا إلى طلبه حيث هو، فقال: {قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لاَّبْتَغَوْاْ إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا} [الإسراء:٢٤] وقال تعالى: {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} [الأعلى: [الأعلى: المَّالِّ

قال أبو عبد الله: فلن ينسخ ذلك أبدًا.

كذلك قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ} [الزحرف: ١٨] وقوله تعالى: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} [ق: ١٦] وقوله تعالى: {وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهرَكُمْ} [الأنعام: ٣] وقوله تعالى: {مَا يَكُونُ مِن نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ} [المجادلة: ٧] فليس هذا بناسخ لهذا، ولا هذا ضد لذلك.

واعلم أن هذه الآيات ليس معناها أن الله أراد الكون بذاته فيكون في أسفل الأشياء، أو يتنقل فيها لاستفالها، ويتبعض فيها على أقدارها، ويزول عنها عند فنائها، جل وعز عن ذلك، وقد نزغ بذلك بعض أهل الضلال، فزعموا أن الله تعالى في كل شيء بنفسه كائنًا، كما هو في العرش، ولا فرق بين ذلك عندهم ثم أحالوا في النفي بعد تثبيت ما يجوز عليه في قولهم ما نفوه لأن كل من يثبت شيئًا في المعنى ثم نفاه بالقول لم يغنِ عنه نفيه بلسانه، واحتجوا بهذه الآيات أن الله تعالى في كل شيء بنفسه كائنًا ثم نفوا معنى ما أثبتوا، فقالوا: لا كالشيء في الشيء.

قال أبو عبد الله: أما قوله: {حَتَّى نَعْلَمَ} [محمد: ٣١] {وَسَيَرَى اللهُ} و{إِنَّا مَعَكُم مُسْتَمِعُونَ} فإنما معناه: حتى يكون الموجود فيعلمه موجودًا، ويسمعه مسموعًا، ويبصره مبصرًا لا على استحداث علم ولا سمع ولا بصر.



وأما قوله تعالى: {وَإِذَا أُرَدْنَا}: إذا جاء وقت كون المراد فيه.

وأن قوله {عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ} {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ} {إِذًا لاَّبْتَغَوْا إلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا} فهذا وغيره مثل قوله: {تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} هذا منقطع يوجب أنه فوق العرش، فوق الأشياء كلها منزه عن الدخول في خلقه، لا يخفى عليه منهم خافية، لأنه أبان في هذه الآيات أن ذاته بنفسه فوق عباده؛ لأنه قال: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ} يعني فوق العرش، والعرش فوق السماء، لأن من قد كان فوق كل شيء على السماء في السماء، وقد قال مثل ذلك قال: {فَسِيحُواْ فِي الأَرْضِ} [التوبة:٢] يعني على الأرض، لا يريد الدخول في جوفها.

وكذلك قوله {وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} [طه:١٧] يعني: فوقها عليها. وقال: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ} ثم فصل فقال: {أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ} ولم يصل، فلم يكن لذلك معنى -إذ فصل بقوله: {مَّن فِي السَّمَاءِ} ثم استأنف التخويف بالخسف- إلا أنه على عرشه فوق السماء.

وقال تعالى: {يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ} [السجدة:٥] وقال: {تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} [المعارج:٤] فبين عروج الأمر وعروج الملائكة، ثم وصف وقت صعودها بالارتفاع صاعدة إليه، فقال: {فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ} [المعارج:٤] فقال صعودها إليه، وفصله من قوله: {إلَيْهِ} كقول القائل: اصعد إلى فلان في المعارج:٤] فقال صعودها إليه، وفصله من قوله: إليّه في يوم، فإذا صعدوا إلى العرش فقد صعدوا ليلة أو يوم وذلك أنه في العلو وأن صعودك إليه في يوم، فإذا صعدوا إلى العرش معدوا من إلى الله عَرَقَابًى، وإن كانوا لم يروه، ولم يساووه في الارتفاع في علوه، فإنهم صعدوا من



الأرض وعرجوا بالأمر إلى العلو قال الله تعالى: {بَل رَّفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ} [النساء:١٥٨] ولم يقل: عنده.

وقال تعالى: {وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ • أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى} ثم استأنف الكلام فقال: {وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا} [غافر:٣٦، ٣٦] فيما قال لي إن إلهه فوق السماوات.

فَبَيَّنَ الله سبحانه أن فرعون ظن بموسى أنه كاذب فيما قال، وعمد لطلبه حيث قاله من الظن بموسى إنه كاذب، ولو أن موسى قال: إنه في كل مكان بذاته، لطلبه في بيته أو بدنه، أو حُشِّه، فتعالى الله عن ذلك، ولم يجهد نفسه ببنيان الصرح.

قال أبو عبد الله: وأما الآية التي يزعمون أنها قد وصلها ولم يقطعها كما قطع الكلام الذي أراد به أنه على عرشه فقال: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} الذي أراد به أنه على عرشه فقال: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} [المجادلة:٧] فأخبر بالعلم، ثم أخبر أنه مع كل مناج ثم ختم الآية بالعلم بقوله: {إِنَّ الله بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} فبدأ بالعلم، وختم بالعلم، فبين أنه أراد أنه يعلمهم حيث كانوا لا يخفون عليه، ولا يخفى عليه مناجاتهم ولو اجتمع القوم في السفل وناظر إليهم في العلو، فقال: إني لم أزل أراكم، وأعلم مناجاتكم لكان صادقًا -ولله المثل الأعلى أن يشبه الخلق - فإن أبوا لم أزل أراكم، وقالوا: هذا منكم دعوى، خرجوا عن قولهم في ظاهر التلاوة لأن من هو معهم لا فيهم، ومن كان مع الشيء فقد خلا منه جسمه وهذا خروج من قولهم.

وكذلك قوله تعالى: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} [ق:١٦] لأن ما قرب من الشيء ليس هو في الشيء، ففي ظاهر التلاوة على دعواهم أنه ليس في حبل الوريد.



وكذلك قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ} [الزخرف:٤٨] لم يقل في السماء ثم قطع كما قال: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء} ثم قطع فقال: {أَن يَخْسِفَ بِكُمُ فِي السَّمَاء ثِم قطع فقال: {أَن يَخْسِفَ بِكُمُ اللَّرْضَ}، فقال {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ} إله أهل السماء وإله أهل الأرض، وذلك موجود في اللغة؛ تقول فلان أمير في خراسان وأمير في بلخ، وأمير في سمرقند وإنما هو موضع واحد، ويخفي عليه ما وراءه، فكيف العالي فوق الأشياء لا يخفي عليه شيء من الأشياء يدبره، فهو إله فيهما إذا كان مدبرًا لهما، وهو على عرشه فوق كل شيء تعالى عن الأمثال. اهـ.

قوله رَحْمُهُ أَللَهُ: وقال الإمام أبو عبد الله الحارث بن إسماعيل بن أسد المحاسبي في كتابه ... والحارث المحاسبي عنده أخطاء عقدية وهو ممن لا يُثبتون الصفات الفعلية، وأنكر عليه الإمام أحمد رَحْمُهُ اللهُ، وتكلم عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَهُ اللهُ في مواضع (۱)، إلا أنه ذكر كلامه ليكون حجة على أصحابه، وهذا من باب القاعدة التي قامت عليها الشريعة: أن الدين قائم لجلب المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها (۱).

وقوله رَحْمَهُ اللهُ: الإمام. قد يكون عند قومه، لكن الأصل أن هذه الألفاظ لا تطلق على غير أهل السنة إلا لمصلحة راجحة، أما نحن في بلادنا السعودية -حرسها الله- فالسنة ظاهرة ولله الحمد ولا نحتاج لمثل هذا، وأعظم صفة للإمامة صحة الاعتقاد.

⁽۱) مجموع الفتاوي (٦ / ٥٢٠)، وانظر (٧ / ٤٣٣)، (١٢ / ٣٦٧)، ومنهاج السنة (١ / ٤٢٤).

⁽٢) مجموع الفتاوى (١ / ٢٦٥)، وقواعد الأحكام (١ / ١٥٣)، والفروق للقرافي (٢ / ١٨٧)، والأشباه والنظائر للسبكي (١ / ١٨٥).





قوله رَحْمُهُ اللهُ: لا يحل لأحد أن يعتقد أن مدح الله وأسمائه وصفاته يجوز أن ينسخ منها شيء. لأن النسخ لا يدخل في الأخبار، فإذا أخبر الله بشيء من أسمائه وصفاته فلا يدخله النسخ، وهذا النسخ بمعناه على اصطلاح المتأخرين، أما عند السلف فالنسخ له معنى آخر وهو مطلق البيان، من تخصيص العام وتقييد المطلق وتبيين المجمل، إلى غير ذلك، ذكر هذا ابن تيمية (۱)، وابن القيم (۲)، وابن رجب (۳)، والقرطبي (٤).

فعلى المعنى الثاني عند السلف يدخل النسخ في الأخبار، بمعنى أن تحكي خبراً فتقول: جاء رجل. ولا تسميه، ثم في موضع آخر تسمي هذا الرجل، فيسمى نسخًا بمعناه عند المتقدمين بخلاف معناه عند المتأخرين، لأنه سبق وبيّن الرجل المبهم.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وقال: قد تأول قوم أن الله عنى أن ينجيه ببدنه من النار إذ قد آمن عند الغرق، وقالوا: إنما ذكر الله قوم فرعون يدخلون النار دونه، وقال: {فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ} [هود: ٩٨] وقال: {وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ} [غافر: ١٤] ولم يقل بفرعون، وقال: وهكذا الكذب على الله. يريد بذلك ابن عربي صاحب الفصوص.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: قال: {أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ} [الملك:١٤] قال: وإنما قوله {حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ} إنما يريد حتى نراه، فيكون معلومًا موجودًا، لأنه لا جائز أن يكون يعلم الشيء معدومًا من قبل أن يكون، ويعلمه موجودًا كان قد كان، فيعلم

⁽۱) مجموع الفتاوي (۱۶ / ۱۳۳).

⁽٢) أعلام الموقعين (٣/ ٢٣٥).

⁽٣) جامع العلوم والحكم (١/ ٥٢٣).

⁽٤) تفسير القرطبي (٣/ ١٦٩).





في وقت واحد معدومًا موجودًا وإن لم يكن، وهذا المحال. وهذا من أخطاء المحاسبي العقدية، وهو راجع لاعتقاده عدم تجدد الأفعال لله.

فالعلم عند أهل السنة يُطلق بمعنى أن الله يعلم ما سيكون، والعلم يتجدّد، من جهة وقوعه ومن جهة ترتب الثواب والعقاب والمدح والذم عليه كما قال الله عَرَّبَكِّ: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَبعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ ﴾ [البقرة: جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَبعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ ﴾ [البقرة: البقرة: عليه الثواب والعقاب، فالعلم يتجدد بهذا المعنى، لا أن يتجدد بمعنى ما يقابل الجهل، وإنما بمعنى الظهور الذي يترتب عليه الثواب والعقاب، وهذا الذي أخطأ فيه الحارث المحاسبي، ورد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) (۱).

ومع ذلك لم يستدرك عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الموضع رَحمَهُ أللَهُ، لما تقدم أنه أراد شيئًا وهو الرد على الأشاعرة المتأخرين بمعظميهم.

قوله رَحْمُهُ اللَّهُ: إلى أن قال: وكذلك قوله تعالى: {إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ} [الشعراء:١٥] ليس معناه أن يحدث له سمعًا، ولا تكلف لسمع ما كان من قولهم وقد ذهب قومٌ من أهل السنة أن لله استماعًا حادثًا في ذاته. وكذلك أخطأ المحاسبي في صفة السمع، وسيأتي الخطأ نفسه في صفة البصر، فهو يؤمن بالسمع والبصر القديم، لكن لا يُؤمن بالسمع والبصر

مجموع الفتاوی (۸ / ٤٩٦)، (٥ / ٦٥)، (٦ / ١٨١).





المتجدد بحسب الحوادث (١)، واعتقاد أهل السنة في السمع والبصر أنه قديم النوع حادث الآحاد، فهو يتجدد بالنظر لأفراده (٢).

قوله رَمَهُ الله: وقال: {تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ} [المعارج:٤] فبين عروج الأمر وعروج الملائكة، ثم وصف وقت صعودها بالارتفاع صاعدة إليه، فقال: {فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ} [المعارج:٤] فقال صعودها إليه، وفصله من قوله: {إلَيْهِ} كقول القائل: اصعد إلى فلان في ليلة أو يوم وذلك أنه في العلو وأن صعودك إليه في يوم، فإذا صعدوا إلى العرش فقد صعدوا إلى الله عَرَقِبَلَ، وإن كانوا لم يروه، ولم يساووه في الارتفاع في علوه، فإنهم صعدوا من الأرض وعرجوا بالأمر إلى العلو قال الله تعالى: {بَل رَّفَعَهُ الله إليهِ عليه الله عنده. كل هذا ردٌّ على الأشاعرة الذين يقولون إن الله ليس في السماء، ورد على ابن العربي المالكي الذي أنكر علو الله في كتابه (عارضة الأحوذي) (٣).

إلا أن قول: (في السماء) له معنيان، إن أُريد بالسماء السماء المخلوقة فتكون (في) بمعنى (على) و (فوق)، كما قال تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ١١] وإن أُريد بالسماء المكان العدمي فوق جميع المخلوقات فتكون (في) على بابها، ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحَمَدُاللَهُ (٤).

⁽١) فهم القرآن للمحاسبي (ص ٣٤٤- ٣٤٥)، ومجموع الفتاوي (١٢ / ٢٤٥)، درء التعارض (٢ / ٤٧).

⁽٢) منهاج السنة (١ / ١٦٦)، (٢ / ٣٧٩)، ومجموع الفتاوي (١٢ / ٣٧٣).

⁽٣) عارضة الأحوذي (١ / ٩٧)، (١ / ٣٥٠).

⁽٤) التدمرية (ص ۸۸)، ومجموع الفتاوي (٣/ ٥٢-٥٣)، (١٦ / ١٠١، ١٠٨)، وبيان تلبيس الجهمية (١ / ١٧٧).





قوله رَحَمُهُ اللهُ: قال أبو عبد الله: وأما الآية التي يزعمون أنها قد وصلها ـ ولم يقطعها كما قطع الكلام الذي أراد به أنه على عرشه فقال: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي اللَّرْضِ} [المجادلة: ٧] فأخبر بالعلم، ثم أخبر أنه مع كل مناج ثم ختم الآية بالعلم بقوله: {إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} فبدأ بالعلم، وختم بالعلم. أؤكد أن المعية العامة على ظاهرها وهي مطلق المصاحبة لكل أحد، لكن لازمها ومقتضاها العلم، فأهل السنة لم يتأوّلوا المعية، بل أجروها على بابها، هي بمعنى مطلق المصاحبة، لكن مقتضاها العلم، أما المعية الخاصة فمقتضاها النصرة والتأييد وغير ذلك (١).

⁽١) منهاج السنة (٨/ ٣٧٨)، ومجموع الفتاوي (١١/ ٢٤٩).



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه: «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات»، قال في آخر خطبته: «فاتفقت أقوال المهاجرين والأنصار في توحيد الله عَنْ مَعرفة أسمائه وصفاته وقضائه، قولًا واحدًا، وشرعًا ظاهرًا، وهم الذين نقلوا عن رسول الله عَنْ ذلك حتى قال: «عليكم بسنتي» وذكر الحديث. وحديث «لعن الله من أحدث حدثًا أو آوى محدثًا».

وقال: فكانت كلمة الصحابة على اتفاق من غير اختلاف، وهم الذين أُمرنا بالأخذ عنهم؛ إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات كما اختلفوا في الفروع، ولو كان منهم في ذلك اختلاف لنُقل إلينا كما نُقل سائر الاختلاف، فاستقر صحة ذلك عن خاصتهم وعامتهم حتى أدوا إلى التابعين لهم بإحسان، فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين حتى نقلوا ذلك قرنًا بعد قرن، لأن الاختلاف كان في الأصل عندهم كفر، ولله المنة.

ثم إني قائل - وبالله أقول - إنه لما أحدثوا في أحكام التوحيد وذكر الأسماء والصفات على خلاف منهج المتقدمين من الصحابة والتابعين، فخاض في ذلك من لم يعرفوا بعلم الآثار، ولم يعقلوا قولهم بذكر الأخبار، وصار معولهم على أحكام هواجس النفس المستخرجة من سوء الطوية وما وافق على مخالفة السنة، والتعلق منهم بآيات لم يسعدهم فيها، فتأولوا على أهوائهم، وصححوا بذلك مذاهبهم: احتجت إلى الكشف عن صفة المتقدمين، ومأخذ المؤمنين ومنهاج الأولين، خوفًا من الوقوع في جملة أقاويلهم التي حذر رسول الله على أمته ومنع المستجيبين له حتى حذرهم.



ثم ذكر أبو عبد الله خروج النبي على وهم يتنازعون في القدر وغضبه. وحديث: «لا أُلْفَيَنَّ أَحَدَكم متكتًا على أريكته». وحديث: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة» وأن الناجية ما كان عليه هو وأصحابه.

ثم قال: فلزم الأمة قاطبة معرفة ما كان عليه الصحابة، ولم يكن الوصول إليه إلا من جهة التابعين لهم بإحسان المعروفين بنقل الأخبار ممن لا يقبل المذاهب المحدثة، فيتصل ذلك قرنًا بعد قرن ممن عُرفوا بالعدالة والأمانة، المحافظين على الأمة ما لهم وما عليهم من إثبات السنة.

إلى أن قال: فأول ما نبتدئ به ما أوردنا هذه المسألة من أجلها، ذكر أسماء الله عَنْ عَبَالً وصفاته مما ذكر الله في كتابه، وما بيّن عَنْ من صفاته في سنته، وما وصف به عَنْ عَنْ نفسه مما سنذكر قول القائلين بذلك مما لا يجوز لنا في ذلك أن نرده إلى أحكام عقولنا بطلب الكيفية بذلك، ومما قد أمرنا بالاستسلام له.

إلى أن قال: ثم إن الله تعرف إلينا بعد إثبات الوحدانية وإقرار الألوهية: أن ذكر تعالى في كتابه بعد التحقيق، بما بدأ به من أسمائه وصفاته، وأكده عَلَى السَّرَمُ بقوله، فقبلوا منه كقبولهم، لأوائل التوحيد من ظاهر قوله لا إله إلا الله.

إلى أن قال بإثبات نفسه بالتفصيل من المجمل، فقال لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: {وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى} [طه:٤١] وقال: {وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ} [آل عمران:٣٠].

ولصحة ذلك، واستقراره ناجاه المسيح عَلَيْهِ السَّلَمُ فقال: {تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ} [المائدة:١١٦].



وأكد عَلَيْهِ السَّهُ صحة إثبات ذلك في سنته فقال: «يقول الله عَرَقِجَلَّ: من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسى».

وقال عَلَيْهُ: «كتب كتابًا بيده على نفسه: إن رحمتي سبقت غضبي».

وقال: «سبحان الله رضا نفسه»، وقال في محاجة آدم لموسى: «أنت الذي اصطفاك الله واصطنعك لنفسه؟».

فقد صح بظاهر قوله أنه أثبت لنفسه نفسًا، وأثبت له الرسول ذلك، فعلى من صدق الله ورسوله اعتقاد ما أخبر الله به عن نفسه ويكون ذلك مبنيًّا على ظاهر قوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}.

ثم قال: فعلى المؤمنين خاصتهم وعامتهم قبول كل ما ورد عنه عَيَوالسَكم بنقل العدل عن العدل حتى يتصل به عَيَوالسَكم ، وأن مما قص الله علينا في كتابه ، ووصف به نفسه ، ووردت السنة بصحة ذلك أن قال: {الله نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} ثم قال عقيب ذلك: {نُورُ عَلَى نُورٍ} [النور:٣٥] وبذلك دعاه على : «أنت نور السماوات والأرض» ثم ذكر حديث أبي موسى: «حجابه النور –أو النار – لو كشفه لأحرقت سُبُحَاتُ وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه » وقال: سبحات وجهه: جلاله ونوره، نقله عن الخليل وأبي عبيد، وقال: قال عبد الله بن مسعود: نور السماوات من نور وجهه.

ثم قال: ومما ورد به النص أنه حي، وذكر قوله تعالى: {الْحَيُّ الْقَيُّومُ} [البقرة:٢٥٥] والحديث: «يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث».



قال: ومما تعرف الله إلى عباده أن وصف نفسه أن له وجهًا موصوفًا بالجلال والإكرام، فأثبت لنفسه وجهًا، وذكر الآيات.

ثم ذكر حديث أبي موسى المتقدم، فقال: في هذا الحديث من أوصاف الله عَنَّاعِلَ «لا ينام» موافق لظاهر الكتاب {لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ} [البقرة: ٢٥٥] وأن له وجهًا موصوفًا بالأنوار وأن له بصرًا كما أعلمنا في كتابه أنه سميع بصير.

ثم ذكر الأحاديث في إثبات الوجه، وفي إثبات السمع والبصر، والآيات الدالة على ذلك.

ثم قال: ثم إن الله تعرف إلى عباده المؤمنين، وأنه قال: له يدان قد بسطهما بالرحمة، وذكر الأحاديث في ذلك، ثم ذكر شعر أمية بن أبي الصلت، ثم ذكر حديث: «يلقى في النار وتقول هل من مزيد؟ حتى يضع فيها رجله»، وهي رواية البخاري، وفي رواية أخرى: «يضع عليها قدمه».

ثم ما رواه مسلم البطين عن ابن عباس: «أن الكرسي موضع القدمين، وأن العرش لا يقدر قدره إلا الله» وذكر قول مسلم البطين نفسه، وقول السدي، وقول وهب بن منبه، وأبي مالك، وبعضهم يقول: «واضع رجليه عليه».

ثم قال: فهذه الروايات قد رويت عن هؤلاء من صدر هذه الأمة موافقًا لقول النبي متداولًا في الأقوال، ومحفوظًا في الصدور، لا ينكر خلف عن سلف ولا ينكر عليهم أحد من نظرائهم، نقلتها الخاصة والعامة مدونة في كتبهم إلى أن حدث في آخر الأمة من قلل الله عددهم ممن حذرنا رسول الله على عن مجالستهم ومكالمتهم، وأمرنا ألا نعود



مرضاهم، ولا نشيع جنائزهم، فقصد هؤلاء إلى هذه الروايات فضربوها بالتشبيه وعمدوا إلى الأخبار، فعملوا في دفعها على أحكام المقاييس، وكفَّروا المتقدمين، وأنكروا على الصحابة، وردوا على الأئمة الراشدين، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل.

ثم ذكر المأثور عن ابن عباس، وجوابه لنجدة الحروري ثم ذكر حديث الصورة وذكر أنه صنف فيه كتابًا مفردًا واختلاف الناس في تأويله.

ثم قال: وسنذكر أصول السنة وما ورد من الاختلاف فيما نعتقده فيما خالفنا فيه أهل الزيغ، وما وافقنا فيه أصحاب الحديث من المثبتة إن شاء الله.

ثم ذكر الخلاف في الإمامة واحتج عليها: وذكر اتفاق المهاجرين والأنصار على تقديم الصديق رَضَيَّلَهُ عَنْهُ وأنه أفضل الأمة.

ثم قال: وكان الاختلاف في خلق الأفعال، هل هي مقدرة أم لا؟ قال: وقولنا فيها أن أفعال العباد مقدرة معلومة وذكر إثبات القدر.

ثم ذكر الخلاف في أهل الكبائر ومسألة «الأسماء والأحكام» وقال: قولنا: إنهم مؤمنون على الإطلاق، وأمرهم إلى الله تعالى، إن شاء عذبهم، وإن شاء عفا عنهم. وقال: أصل الإيمان موهبة يتولد منها أفعال العباد، فيكون أصله التصديق والإقرار والأعمال، وذكر الخلاف في زيادة الإيمان ونقصانه، وقال: قولنا: إنه يزيد وينقص.

قال: ثم كان الاختلاف في القرآن: مخلوقًا أو غير مخلوق، فقولنا وقول أئمتنا: إن القرآن كلام الله غير مخلوق وأنه صفة منه بدأ قولًا، وإليه يعود حكمًا.



ثم ذكر الخلاف في الرؤية وقال: قولنا قول أئمتنا فيما نعتقد أن الله يُرى في يوم القيامة، وذكر الحجة.

ثم قال: واعلم -رحمك الله- أني ذكرت أحكام الاختلاف على ما ورد من ترتيب المحدِّثين في كل الأزمنة، وقد بدأت أن أذكر أحكام الجمل من العقود، فنقول ونعتقد أن الله عَنَّاجًلَّ له عرش، وهو على عرشه فوق سبع سماواته بكمال أسمائه وصفاته، كما قال تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥] و {يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ} [السجدة:٥] ولا نقول: إنه في الأرض كما هو في السماء على عرشه؛ لأنه عالم بما يجري على عباده.

إلى أن قال: ونعتقد أن الله خلق الجنة والنار، وأنهما مخلوقتان للبقاء لا للفناء.

إلى أن قال: ونعتقد أن النبي عليه عرج بنفسه إلى سدرة المنتهى.

إلى أن قال: ونعتقد أن الله قبض قبضتين فقال: «هؤلاء إلى الجنة وهؤلاء إلى النار»، ونعتقد أن للرسول على حوضًا، ونعتقد أنه أول شافع وأول مشفع، وذكر الصراط، والميزان، والموت، وأن المقتول قتل بأجله، واستوفى رزقه.

إلى أن قال: ومما نعتقد أن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر، فيبسط يده فيقول: «ألا هل من سائل» الحديث وليلة النصف، وعشية عرفة، وذكر الحديث في ذلك. قال: ونعتقد أن الله كلم موسى تكليمًا، واتخذ إبراهيم خليلًا، وأن الخُلّة غير الفقر، لا كما قال أهل البدع.



ونعتقد أن الله تعالى خص محمدًا ﷺ بالرؤية، واتخذه خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا.

ونعتقد أن الله تعالى اختص بمفاتح خمس من الغيب لا يعلمها إلا الله {إِنَّ اللهَ عِندَهُ عِندَهُ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ} الآية [لقمان:٤٣] ونعتقد المسح على الخفين. ثلاثًا للمسافر، ويومًا وليلة للمقيم.

ونعتقد الصبر على السلطان من قريش ما كان من جور أو عدل، ما أقام الصلاة من الجمع والأعياد، والجهاد معهم ماض إلى يوم القيامة والصلاة في الجماعة حيث ينادى لها واجب إذا لم يكن عذر أو مانع، والتراويح سنة، ونشهد أن من ترك الصلاة عمدًا فهو كافر، والشهادة والبراءة بدعة، والصلاة على من مات من أهل القبلة سنة، ولا ننزل أحدًا جنة ولا نارًا حتى يكون الله ينزلهم، والمراء والجدال في الدين بدعة.

ونعتقد أن ما شجر بين أصحاب رسول الله على أمرهم إلى الله، ونترحم على عائشة ونترضى عليها.

والقول في اللفظ والملفوظ، وكذلك في الاسم والمسمى بدعة، والقول في أن الإيمان مخلوق أو غير مخلوق بدعة.

واعلم أني ذكرت اعتقاد أهل السنة على ظاهر ما ورد عن الصحابة والتابعين مجملًا من غير استقصاء؛ إذ قد تقدم القول عن مشايخنا المعروفين من أهل الإمامة والديانة، إلا أنني أحببت أن أذكر «عقود أصحابنا المتصوفة» فيما أحدثه طائفة انتسبوا إليهم مما قد تخرَّصوا من القول مما نزه الله المذهب وأهله من ذلك.



إلى أن قال: وقرأت لمحمد بن جرير الطبري في كتاب سماه «التبصير» كتب بذلك إلى أهل طبرستان في اختلاف عندهم، وسألوه أن يصنف لهم ما يعتقده ويذهب إليه، فذكر في كتابه اختلاف القائلين برؤية الله تعالى؛ فذكر عن طائفة إثبات الرؤية في الدنيا والآخرة.

ونسب هذه المقالة إلى الصوفية قاطبة، لم يخص طائفة دون طائفة فتبين أن ذلك على جهالة منه بأقوال المحصلين منهم، وكان ممن نسب إليه ذلك القول – بعد أن ادعى على الطائفة – ابن أخت عبد الواحد بن زيد، والله أعلم بمحله عند المحصلين؛ فكيف بابن أخته.

وليس إذا أحدث الزائغ في نحلته قولًا نسب إلى الجملة، كذلك في الفقهاء والمحدثين ليس من أحدث قولًا في الفقه، أو لبّس فيها حديثًا ينسب ذلك إلى جملة الفقهاء والمحدثين.

واعلم أن ألفاظ «الصوفية» وعلومهم تختلف، فيطلقون ألفاظهم على موضوعات لهم، ومرموزات وإشارات تجرى فيما بينهم، فمن لم يداخلهم على التحقيق، ونازل ما هم عليه، رجع عنهم خاسئًا وهو حسير.

ثم ذكر إطلاقهم لفظ الرؤية بالتقييد، فقال: كثير ما يقولون: رأيت الله، وذكر عن جعفر بن محمد قوله لما سئل: هل رأيت الله حين عبدته؟ قال: رأيت الله ثم عبدته.

فقال السائل: كيف رأيته؟ فقال: لم تره العيون بتحديد العيان، ولكن رأته القلوب بتحقيق الإيقان.



ثم قال: يرى في الآخرة كما أخبر في كتابه وذكره رسوله على فهذا قولنا وقول أئمتنا دون الجهال من أهل الغباوة فينا.

وإن مما نعتقد أن الله حرَّم على المؤمنين دماءهم وأموالهم وأعراضهم، وذكر ذلك في حجة الوداع، فمن زعم أنه يبلغ مع الله درجة يبيح الحق له ما حظر على المؤمنين - إلا المضطر على حال يلزمه إحياء النفس - وإن بلغ العبد ما بلغ من العلم والعبادة فذلك كفر بالله والقائل بذلك قائل بالإلحاد وهم المنسلخون من الديانة.

وأن مما نعتقده ترك إطلاق العشق على الله؛ وبين أن ذلك لا يجوز لاشتقاقه، ولعدم ورود الشرع به، وقال: أدنى ما فيه أنه بدعة وضلالة، وفيما نص الله من ذكر المحبة كفاية.

وأن مما نعتقده: أن الله لا يحل في المرئيات، وأنه المنفرد بكمال أسمائه وصفاته، بائن من خلقه، مستو على عرشه، وأن القرآن كلامه غير مخلوق، حيث ما تلي وحفظ ودرس.

ونعتقد: أن الله تعالى اتخذ إبراهيم خليلًا، واتخذ نبينا محمدًا على خليلًا وحبيبًا، والخلة لهما منه على خلاف ما قاله المعتزلة: أن الخلة الفقر والحاجة.

إلى أن قال: والخلة والمحبة صفتان لله هو موصوف بهما، ولا تدخل أوصافه تحت التكييف والتشبيه، وصفات الخلق من المحبة والخلة جائز عليهم الكيف، وأما صفات الله تعالى فمعلومة في العلم، وموجودة في التعريف، قد انتفى عنهما التشبيه، فالإيمان واجب وحسم الكيفية عن ذلك ساقط.



ومما نعتقده: أن الله أباح المكاسب والتجارات والصناعات، وإنما حرم الله الغش والظلم، وأن من قال بتحريم المكاسب، فهو ضال مضل مبتدع، إذ ليس الفساد والظلم والغش من التجارات والصناعات في شيء، وإنما حرم الله ورسوله الفساد لا الكسب والتجارة، فإن ذلك على أصل الكتاب والسنة جائز إلى يوم القيامة.

وإن مما نعتقده: أن الله لا يأمر بأكل الحلال، ثم يعدمهم الوصول إليه من جميع الجهات؛ لأن ما طالبهم به موجود إلى يوم القيامة، والمعتقد أن الأرض تخلو من الحلال، والناس يتقلبون في الحرام فهو مبتدع ضال، إلا أنه يقل في موضع ويكثر في موضع؛ لا أنه مفقود من الأرض.

ومما نعتقده: أنَّا إذا رأينا من ظاهره جميل لا نتهمه في مكسبه وماله وطعامه، جائز أن يؤكل طعامه، والمعاملة في تجارته، فليس علينا الكشف عن ماله، فإن سأل سائل على سبيل الاحتياط جاز، إلا من داخل الظلمة.

ومن لا يزغ عن الظلم، وأخذ الأموال بالباطل ومعه غير ذلك: فالسؤال والتوقي؛ كما سأل الصديق غلامه، فإن كان معه من المال سوى ذلك مما هو خارج عن تلك الأموال فاختلطا، فلا يطلق عليه اسم الحلال ولا الحرام، إلا أنه مشتبه، فمن سأل استبرأ لدينه كما فعل الصديق. وأجاز ابن مسعود وسلمان، قالا: «كُلْ منه وعليه التبعة» والناس طبقات، والدينُ: الحنيفيةُ السمحة.

وأن مما نعتقده: أن العبد ما دام أحكام الدار جارية عليه، فلا يسقط عنه الخوف والرجاء، فكل من ادعى الأمن فهو جاهل بالله، وبما أخبر به عنه نفسه {فَلاَ يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ إلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ} [الأعراف: ٩٩] وقد أفردت كشف عوار من قال بذلك.



ونعتقد: أن العبودية لا تسقط عن العبد ما عقل وعلم ما له وما عليه مميز على أحكام القوة والاستطاعة، إذ لم يسقط ذلك عن الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين، ومن زعم أنه قد خرج من رق العبودية إلى فضاء الحرية بإسقاط العبودية والخروج إلى أحكام الأحدية المبدئية بعلائق الآخرية، فهو كافر لا محالة، إلا من اعتراه علة، أو رأفة فصار معتوهًا، أو مجنونًا، أو مبرسمًا وقد اختلط في عقله، أو لحقه غشية، ارتفع عنه أحكام العقل، وذهب عنه التمييز والمعرفة، فذلك خارج عن الملة مفارق للشريعة.

ومن زعم الإشراف على الخلق حتى يعلم مقاماتهم ومقدارهم عند الله بغير الوحي المنزل من قول الرسول على فهو خارج عن الملة، ومن ادعى أنه يعرف ما قال رسول الله على فقد باء بغضب من الله، ومن ادعى أنه يعرف مآل الخلق ومنقلبهم، وأنهم على ماذا يموتون ويختم لهم، بغير الوحي من قول الله وقول رسول على فقد باء بغضب من الله.

و «الفراسة» حق على أصول ذكرناها، وليس ذلك مما سميناه في شيء.

ومن زعم أن صفاته قائمة بصفاته -ويشير في ذلك إلى غير الأيد والعصمة والتوفيق والهداية - وأشار إلى صفاته عَنَّمَا القديمة، فهو حلولي قائل باللاهوتية والالتحام، وذلك كفر لا محالة.

ونعتقد أن الأرواح كلها مخلوقة، ومن قال: إنها غير مخلوقة فقد ضاهى قول النصارى -النسطورية- في المسيح، وذلك كفر بالله العظيم.

ومن قال: إن شيئًا من صفات الله عَرَقِهَلَ حالٌ في العبد، وقال بالتبعيض على الله فقد كفر؛ والقرآن كلام الله ليس بمخلوق ولا حالً في مخلوق، وأنه كيف ما تُلى وقُرئ وحُفظ،



فهو صفة الله عَرَقِعَلَ، وليس الدرس من المدروس، ولا التلاوة من المتلو، لأنه عَرَقِعَلَ بجميع أسمائه وصفاته غير مخلوق، ومن قال بغير ذلك فهو كافر.

ونعتقد: أن القراءة الملحنة بدعة وضلالة.

وأن القصائد بدعة، ومجراها على قسمين: فالحسن من ذلك من ذكر آلاء الله ونعمائه، وإظهار نعت الصالحين وصفة المتقين، فذلك جائز، وتركه والاشتغال بذكر الله والقرآن والعلم أولى به، وما جرى على وصف المرئيات، ونعت المخلوقات، فاستماع ذلك على الله كفر واستماع الغناء والربعيات على الله كفر، والرقص بالإيقاع ونعت الرقاصين على أحكام الدين فسق، وعلى أحكام التواجد والنغام لهو ولعب.

وحرام على كل من سمع القصائد والربعيات الملحنة الجاري بين أهل الأطباع على أحكام الذكر، إلا لمن تقدم له العلم بأحكام التوحيد، ومعرفة أسمائه وصفاته، وما يضاف إلى الله تعالى من ذلك مما لا يليق به عَنَّهَ لَ، مما هو منزه عنه، فيكون استماعه كما قال: {يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ} الآية [الزمر: ١٨].

وكل من جهل ذلك، وقصد استماعه على الله على غير تفصيله، فهو كفر لا محالة، فكل من جمع القول وأصغى بالإضافة إلى الله، فغير جائز إلا لمن عرف ما وصفت من ذكر الله ونعمائه، وما هو موصوف به عَنْ ما ليس للمخلوق فيه نعت ولا وصف، بل ترك ذلك أولى وأحوط، والأصل في ذلك أنها بدعة، والفتنة بها غير مأمونة.



إلى أن قال: واتخاذ المجالس على الاستماع والغناء والرقص بالرباعيات بدعة، وذلك مما أنكره المطلبي ومالك، والثوري، ويزيد بن هارون وأحمد بن حنبل، وإسحق والاقتداء بهم أولى من الاقتداء بمن لا يعرفون في الدين، ولا لهم قدم عند المخلصين.

وبلغني أنه قيل لبشر بن الحارث: إن أصحابك قد أحدثوا شيئًا يقال له القصائد، قال: مثل أيش؟ قال مثل قوله:

اصبري يا نفس حتى ... تسكني دار الجليل

فقال: حسن، وأين يكون هؤلاء الذين يستمعون ذلك؟

قال: قلت: ببغداد. فقال: كذبوا والذي لا إله غيره، لا يسكن ببغداد من يسمع ذلك.

قال أبو عبد الله: ومما نقول -وهو قول أئمتنا - أن الفقير إذا احتاج وصبر لم يتكلف إلى وقت يفتح الله له كان أعلى، فمن عجز عن الصبر كان السؤال أولى به على قوله على «لأن يأخذ أحدكم حَبْلَه ...» الحديث.

ونقول: إن ترك المكاسب غير جائز إلا بشرائط مرسومة من التعفف والاستغناء عما في أيدي الناس، ومن جعل السؤال حرفة وهو صحيح، فهو مذموم في الحقيقة خارج.

ونقول: إن المستمع إلى الغناء والملاهي، فإن ذلك كما قال عَلَيْءالسَّلَامُ: «الغناء ينبت النفاق في القلب»، وإن لم يكفر، فهو فسق لا محالة.

والذي نختار: قول أئمتنا: ترك المراء في الدين، والكلام في الإيمان مخلوق أو غير مخلوق، ومن زعم أن الرسول على واسط يؤدي، وأن المرسل إليهم أفضل، فهو كافر بالله، ومن قال بإسقاط الوسائط على الجملة فقد كفر». اهـ.



ومن متأخريهم: الإمام أبو محمد عبد القادر بن أبي صالح الجيلي، قال في كتاب «الغنية»: «أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الاختصار فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد، إلى أن قال: وهو بجهة العلو، مستو على العرش، محتو على الملك، محيط علمه بالأشياء، {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} [فاطر:١٠] {يُدَبِّرُ مَن السَّمَاء إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ} السجدة:٥] ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان؛ بل يقال: إنه في السماء على العرش، كما قال: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥].

وذكر آيات وأحاديث، إلى أن قال: وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش. قال: وكونه على العرش مذكورٌ في كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا كيف. وذكر كلامًا طويلًا لا يحتمله هذا الموضع، وذكر في سائر الصفات نحو هذا».

ولو ذكرت ما قال العلماء في هذا لطال الكتاب جدًّا.

وقال أبو عمر بن عبد البر: «روينا عن مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عينة، والأوزاعي، ومعمر بن راشد في أحاديث الصفات أنهم كلهم قالوا: أمِرُّوها كما جاءت. قال أبو عمر: «ما جاء عن النبي عَلَيْ من نقل الثقات، أو جاء عن الصحابة وَعَلَيْهُ عَمْ، فهو بدعة وضلالة».

وقال في «شرح الموطأ»: لما تكلم على حديث النزول قال: هذا حديث ثابت من جهة النقل، صحيح الإسناد، لا يختلف أهل الحديث في صحته، وهو منقول من طرق سوى هذه، من أخبار العدول عن النبي على أن الله في السماء على العرش



من فوق سبع سماوات، كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم: إن الله في كل مكان.

وقال: والدليل على صحة قول أهل الحق قول الله -وذكر بعض الآيات- إلى أن قال: وهذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم.

وقال أبو عمر بن عبد البر أيضًا: أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله: {مَا يَكُونُ مِن نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُو رَابِعُهُمْ} [المجادلة:٧] هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك من يحتج بقوله.

وقال أبو عمر أيضًا: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة؛ لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يَحُدُّون فيه صفة محصورة.

وأما أهل البدع الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج: فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة، ويزعم أن من أقر بها مشبّه، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون: بما نطق به كتاب الله، وسنة رسوله على وهم أئمة الجماعة».





قوله رَحْمُهُ اللهُ: وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه: «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات»، قال في آخر خطبته ... مع أن ابن خفيف أشعري وصوفي، ومع ذلك استدل بكلامه ابن تيمية رَحْمَهُ اللهُ لأجل الرد عليهم (١).

قوله وَهَ أُلِلَّهُ: وقال: فكانت كلمة الصحابة على اتفاق من غير اختلاف، وهم الذين من أُمرنا بالأخذ عنهم؛ إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات كما اختلفوا في الفروع، ولو كان منهم في ذلك اختلاف لنُقل إلينا كما نُقل سائر الاختلاف، فاستقر صحة ذلك عن خاصتهم وعامتهم حتى أدوا إلى التابعين لهم بإحسان، فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين حتى نقلوا ذلك قرنًا بعد قرن، لأن الاختلاف كان في الأصل عندهم كفر، ولله المنة. هذه فائدة مهمة وهي أن الاختلاف الذي جرى بين السلف هو اختلاف في المسائل الفقهية، أما في مسائل الاعتقاد فهم لم يختلفوا فيه، بل يتوارثونه (٢).

قوله رَحْمُهُ أَلِلَهُ: قال: ومما تعرف الله إلى عباده أن وصف نفسه أن له وجهًا موصوفًا بالجلال والإكرام ... وكلام ابن خفيف هذا أيضًا من الحجج على الأشاعرة؛ لأنه ذكر الاعتقاد في إثبات الوجه واليدين ... إلى غير ذلك، وهذا يُخالف ما عليه الأشاعرة، وذكر أن هذا توارثه المسلمون وإنما خالف في ذلك أهل البدع.

⁽۱) ابن خفيف: هو محمد بن خفيف الشيرازي، أبو عبد الله، إمام الصوفية في وقته، وكان على مذهب الكلابية والأشاعرة، توفي سنة ٣٧١هـ. انظر تاريخ الاسلام للذهبي (٨/ ٣٦٥)، وطبقات الشافعية (٣/ ١٥١).

⁽۲) انظر: منهاج السنة (٦ / ٣٣٦).





قوله رَحِمُهُ اللهُ: قال: ثم كان الاختلاف في القرآن: مخلوقًا أو غير مخلوق، فقولنا وقول أثمتنا: إن القرآن كلام الله غير مخلوق وأنه صفة منه بدأ قولًا، وإليه يعود حكمًا. هذا أيضًا رد على الأشاعرة في قولهم إن الكلام نفسي، لكن قوله رَحَمُهُ اللهُ: وإليه يعود حكمًا. هذا خلاف ظاهر الآثار، وما ثبت عن الصحابة، فإنَّ المصاحف ترتفع حقيقةً لا حكمًا، كما جاء عن ابن مسعود (۱) وأبي هريرة (۲) رَحَوَلِيَهُ عَنْهُم وغيرهما، وأن رجوع القرآن بأن تُرفع المصاحف.

(۱) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (۳ / ۳۹۲) رقم: (۹۸۰ - ۹۸۱)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦ / ١٤٥) رقم: (١٤١) رقم: (٣٠١٩٣)، والبخاري في "خلق أفعال العباد" (ص ٨٦)، والطبراني في الكبير (٩ / ١٤١) رقم: (٨٦٩٨)، والحاكم في المستدرك (٣ / ٢٥٨) رقم: (٢٤٢١) وغيرهم من طرق عن شداد بن معقل أن ابن مسعود قال: «لينتزعن هذا القرآن من بين أظهركم» قال: قلت: يا أبا عبد الرحمن، كيف ينتزع وقد أثبتناه في صدورنا وأثبتناه في مصاحفنا؟ قال: " يسرى عليه في ليلة فلا يبقى في قلب عبد منه ولا مصحف منه شيء، ويصبح الناس فقراء كالبهائم، ثم قرأ عبد الله {ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك ثم لا تجد لك به علينا وكيلا} [الإسراء: ٨٦] ".

(٢) أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤ / ٥٥٢) رقم: (٨٥٤٤) وهو بلفظ: «يسرى على كتاب الله فيرفع إلى السماء، فلا يصبح في الأرض آية من القرآن ولا من التوراة والإنجيل ولا الزبور، وينتزع من قلوب الرجال فيصبحون ولا يدرون ما هو».





وثبت عند البيهقي والدارمي عن عمرو بن دينار قال: " أَذْرَكْتُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ فَمَنْ دُونَهُمْ مُنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً يَقُولُونَ: اللهُ الْخَالِقُ، وَمَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ، وَالْقُرْ آنُ كَلامُ اللهِ، مِنْهُ خَرَجَ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ " (۱).

قوله وَحَمَدُاً لَدَّة: وأن الخُلَّة غير الفقر، لا كما قال أهل البدع. يريد بأهل البدع -والله أعلم- المعتزلة.

قوله رَمَدُاللَّهُ: واعلم أن ألفاظ «الصوفية» وعلومهم تختلف، فيطلقون ألفاظهم على موضوعات لهم، ومرموزات وإشارات تجرى فيما بينهم، فمن لم يداخلهم على التحقيق، ونازل ما هم عليه، رجع عنهم خاسئًا وهو حسير أفاد ابن القيم (٢) ما ذكره ابن خفيف أن للصوفية إطلاقات واصطلاحات، فلذلك لابد لمن أراد أن ينقدهم أن يتعامل معهم باصطلاحاتهم، ولابد أن يكون منصفًا بأن يؤاخذوا باصطلاحاتهم من تخطئتهم لمّا اتخذوا اصطلاحات خاصة؛ لأنهم أوقعوا أنفسهم في التهمة، وأوهموا خلاف الظاهر المعروف في الكتاب والسنة وفي اللغة، لكن إذا ثبت أن لهم في هذا اللفظ اصطلاحًا فإنهم يعاملون باصطلاحهم، وهذا مقتضى العدل.

⁽۱) الرد على الجهمية للدارمي (ص ۱۸۹) رقم: (٣٤٤)، والطبري في "صريح السنة" (ص ١٦) رقم: (١٦)، والسنن الكبرى للبيهقي (١ / ١٠٥)، رقم: (٧١)، والاسماء والصفات للبيهقي (١ / ٥٩٦) رقم: (٥٣١)، وإسناده صحيح.

⁽۲) مدارج السالكين (٤ / ۲۷۱).





وقد أفاد ابن تيمية في أكثر من موضع (۱) وابن القيم (۲) أن الصوفية لا يُذمون على الإطلاق، فالتصوف هو التعبد، لذا يقول شيخ الإسلام: منهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات.

فالتصوف قد أُطلق بصفة عامة على العُبَّاد حتى من المتقدمين، فإذا تبيَّن هذا فلا يُذم التصوف مطلقًا، وإنما يُفصَّل فيه، فمن اعتقد كذا أو قال كذا أو جوَّز إحداث البدع فيرد عليه.

وهذا لابد أن يُفهم، لأنه قد بلغني أنه قد عُقدت مناظرة بين سني وصوفي قبل سنين فحاجً الصوفي وفلج السني بأن أحضر له كلام ابن تيمية في ثنائه على الصوفية من حيث الإطلاق وقوله إنهم أقسام، وقوله فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات؛ لأنه قد يتعجل الرجل السني السلفي فيستبعد أن العلماء يقولون مثل هذا القول.

فإذا عُلم أن التصوف يُطلق بمعنى التعبد حتى عند المتقدمين، فاللفظ نفسه ليس مذمومًا، وإنما اشتهر هذا اللفظ عند المتأخرين على أهل البدع.

قوله رَحمَهُ اللهُ: ومن لا يزغ عن الظلم، وأخذ الأموال بالباطل ومعه غير ذلك: فالسؤال والتوقي؛ كما سأل الصديق غلامه، فإن كان معه من المال سوى ذلك مما هو خارج عن

⁽۱) مجموع الفتاوى (۱۱ / ۱۸)، ومختصر الفتاوى المصرية (۲ / ٤٣٣)، الرد على الشاذلي (ص ۱۲۲)، (ص ١٦٥ – ١٦٦).

⁽۲) مدارج السالكين (٤ / ۲۷۱).





تلك الأموال فاختلطا، فلا يطلق عليه اسم الحلال ولا الحرام، إلا أنه مشتبه، فمن سأل استبرأ لدينه كما فعل الصديق. وأجاز ابن مسعود وسلمان، قالا: «كُلْ منه وعليه التبعة» والناس طبقات، والدينُ: الحنيفيةُ السمحة. القصة في صحيح البخاري وليس فيها أن الصديق رَضَالِيَهُ عَنهُ سأل غلامه (۱).

قوله رَحْمَهُ أَللَهُ: و «الفراسة» حق على أصول ذكرناها، وليس ذلك مما سميناه في شيء. إن للفراسة معان ثلاثة:

المعنى الأول: الفراسة الخَلْقية، كأن يستدلوا على كِبَر الرأس بالذكاء، وعلى بُعد ما بين المنكبين على الحِلم، إلى غير ذلك.

المعنى الثاني: الفراسة الرياضية، بأن يتفطن الرجل لأمر لا يتفطن له غيره، ويُدرك أمرًا لا يُدركه غيره بالرياضة، فيقولون: إذا جوَّع الرجل نفسه بطريقة ما احتدَّ ذهنه وتفطن لما لا يتفطن له غيره، وغاية ما في الأمر أنه تفطن لما لم يتفطن له غيره.

المعنى الثالث: الفراسة الإيمانية، وهذا النوع من الفراسة يُقرره أهل السنة، وممن يُقرر ذلك ابن القيم (٢)، وابن أبي العز الحنفي (٣).

⁽١) صحيح البخاري (٥ / ٤٣) رقم: (٣٨٤٢).

⁽۲) مدارج السالكين (۳/ ۳۰۲).

⁽٣) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص ٤٩٨).





ومعنى الفراسة الإيمانية: أن الله يوقع في قلب الرجل المؤمن شيئًا من الغيب في المستقبل أو في الماضي مما حصل ولم يشهده، قال الله عَرَّيَجًلَّ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ للمُتَوسِّمِينَ ﴾ [الحجر: ٧٠] قال مجاهد فيما رواه ابن جرير وغيره: آيات للمتفرسين (١).

وقد رأيت بعض أهل السنة المعاصرين يُنكر الفراسة الإيمانية، وهذا خطأ، فقد قررها أهل السنة ونُقلت فيها آثار، ومما نقل ابن القيم رَحَمُهُ اللهُ (٢) أن رجلًا دخل على عثمان رَحَالِيَهُ عَنهُ وقد نظر إلى امرأة وهو يمشي في الطريق، فقال عثمان رَحَالِيَهُ عَنهُ: " يدخل علي أحدكم وقد تلطخت عيناه بالزنا "، فقالوا: أوحيٌ بعد رسول الله عَلَيْهُ؟ فقال: " إنما هي الفراسة ".

ثم ذكر ابن القيم رَحْمَهُ اللهُ أن الشافعي ومحمد بن الحسن كان عندهم من الفراسة الشيء الكثير، وذكر هذا أيضًا في (مفتاح دار السعادة) (٢)، ثم ذكر أن ابن تيمية قد أُوتي من الفراسة الإيمانية الشيء الكثير رَحْمُهُ اللهُ (٤).

وروى البيهقي عن قتيبة بن سعيد: رأيتُ محمد بن الحسن والشافعيَّ قاعدَين بفناء الكعبة، فمرَّ رجل، فقال أحدهما لصاحبه: تعال نَزْكَنْ -نتفرس- على هذا المارِّ أيَّ حرفةٍ

⁽١) تفسير الطبري (١٤ / ٩٤).

⁽۲) مدارج السالكين (۳ / ۳۰۵).

⁽٣) مفتاح دار السعادة (٣/ ١٤٤٧).

⁽٤) مدارج السالكين (٣/ ٣٠٩).





معه؟ فقال أحدهما: هذا خيَّاط، وقال الآخر: هذا نجَّار. فبعثا إليه فسألاه، فقال: كنت خيَّاطًا واليوم أنجُر، أو: كنتُ نجَّارًا واليوم أُخِيط (١).

وهذه أشبه ما تكون -والله أعلم- بالفراسة الرياضية.

لكن الفراسة الإيمانية ذكر منها ابن القيم الشيء الكثير عن ابن تيمية كما في كتابه (مدارج السالكين) (۲).

فإن قيل: كيف تثبت الفراسة وفيها علم الغيب في المستقبل وهو خاص بالله؟ والجواب: أن علم الغيب الذي ينتج عن الفراسة علمٌ ظني غير قاطع، كالرؤى والمنامات، وعلم الغيب الذي اختص الله به علم يقيني قاطع، ذكر هذا ابن رجب (٦) وأشار إليه الشاطبي (٤).

قوله رَحَمُهُ اللهُ: وقال في «شرح الموطأ»: لما تكلم على حديث النزول قال: هذا حديث ثابت من جهة النقل، صحيح الإسناد، لا يختلف أهل الحديث في صحته، وهو منقول من طرق سوى هذه، من أخبار العدول عن النبي على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سماوات، كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة في

⁽١) مناقب الشافعي للبيهقي (٢ / ١٣١)، وانظر: مفتاح دار السعادة (٣ / ١٤٤٩).

⁽۲) مدارج السالكين (۳ / ۳۰۹).

⁽٣) فتح الباري لابن رجب (٩ / ٢٧٠).

⁽٤) الموافقات (٤ / ٤٧٣).





قولهم: إن الله في كل مكان. وهذا نقل نفيس عن ابن عبد البر (١)، وفيه حكاية الإجماع على أن حديث النزول صحيح، وكل هذه النقولات حجة على الأشاعرة.

قوله رَحْمُهُ أَللَهُ: وقال أبو عمر أيضًا: أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة؛ لا على المجاز. هذا النقل تقدم ذكره من كتابه (التمهيد)(٢)، وهو نقل نفيس فيه أن الصفات على الحقيقة بالإجماع.

⁽۱) التمهيد (٥ / ١٣٩).

⁽۲) التمهيد (٥ / ١٥٦).



قال رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

وفي عصره الحافظ أبو بكر البيهقي مع توليه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري، وذبه عنهم قال: في كتاب «الأسماء والصفات» «باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين لا من حيث الجارحة لورود خبر الصادق به» قال الله تعالى: {يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} [ص:٧٥] وقال: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة:٤٦].

وذكر الأحاديث الصحاح في هذا الباب، مثل قوله في غير حديث، في حديث الشفاعة:
«يا آدم أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه»، ومثل قوله في الحديث
المتفق عليه: «أنت موسى اصطفاك الله بكلامه، وخطّ لك الألواح بيده» وفي لفظ: «وكتب
لك التوراة بيده»، ومثل ما في صحيح مسلم: «وغرس كرامة أوليائه في جنة عدن بيده»،
ومثل قوله على: «تكون الأرض يوم القيامة خُبْزَةً واحدة يتكفاها الجبار بيده، كما يتكفى
أحدكم خُبْزَته في السفر، نُزُلًا لأهل الجنة».

وذكر أحاديث مثل قوله: «بيدي الأمر»، «والخير بيديك»، «والذي نفس محمد بيده»، و«إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل»، وقوله: «المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين»، وقوله: «يطوي الله السماوات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟».



وقوله: «يمين الله ملأى، لا يَغِيضُها نفقة، سَحَّاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السماوات والأرض، فإنه لم يغض ما في يمينه، وعرشه على الماء، وبيده الأخرى القبض يخفض ويرفع». وكل هذه الأحاديث في الصحيح.

وذكر أيضًا قوله: "إن الله لما خلق آدم، قال له ويداه مقبوضتان: اختر أيهما شئت. قال: اخترت يمين ربي، وكلتا يدي ربي يمين مباركة"، وحديث: "إن الله لما خلق آدم مسح ظهره"، إلى أحاديث أخر ذكرها من هذا النوع.

ثم قال «البيهقي»: أما المتقدمون من هذه الأمة، فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب، وكذلك قال في الاستواء على العرش، وسائر الصفات الخبرية مع أنه يحكى قول بعض المتأخرين.

قوله رَحْمَهُ اللهُ؛ لأ من حيث الجارحة. الجارحة تُنفى عن الله؛ لأنها من صفات المخلوقين، فهي بمعنى الاكتساب والانتفاع كما ذكره ابن أبي العز الحنفي (١)، ويستفاد من كلام ابن القيم في بدائع الفوائد (٢)، لذلك تقول: إن لله يدين ليستا جارحتين. ذكر هذا ابن تيمية رَحْمَهُ اللهُ (٣).

⁽١) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص ٢٢٠).

⁽۲) بدائع الفوائد (۲ / ۱۷ ٥).

 ⁽٣) الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله -مطبوع ضمن الفتوى الحموية الكبرى (ص٩) مطبعة المدني وبيان تلبيس الجهمية (٣/ ٣٤٦)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٣٦٣).





تنبيه: ذكر بعض علمائنا أن الجارحة لفظ مجمل لا يثبت و لا ينفى عن الله، وهذا فيه نظر، بل تنفى؛ لأنها من صفات المخلوقين كما تقدم بيانه.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: ثم قال «البيهقي»: أما المتقدمون من هذه الأمة، فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب، وكذلك قال في الاستواء على العرش، وسائر الصفات الخبرية مع أنه يحكي قول بعض المتأخرين. أما الصفات الخبرية فتُطلق ويُراد بها أحد معنيين:

المعنى الأول: ما يُقابل الصفات المعنوية، لأن الصفة الخبرية هي التي بالنسبة إلينا أبعاض، كاليد، فتقول: يد الله صفة خبرية، وتقول: قدما الله صفة خبرية، لأنها بالنسبة إلينا أبعاض، ويُقابلها الصفات المعنوية كالعلم، فهي ليست بالنسبة إلينا أبعاض.

المعنى الثاني: ما يُرادف السمعية، ويُقابل العقلية، وهي التي يدل عليها السمع دون العقل، فإن الصفات -بالنظر لدليلها - تنقسم إلى صفات سمعية وعقلية، والسمعية هي التي دل عليها السمع دون العقل، والعقلية دل عليها السمع والعقل، والمراد من كلام البيهقى المعنى الثاني للخبرية.

وكتاب (الأسماء والصفات) للبيهقي مملوء بالتأويل على طريقة الاشاعرة ثم التفويض، إلا أن شيخ الإسلام نقل كلامه حجة على الأشاعرة لا سيما المتأخرون أتباع الجويني والرازي، والبيهقي متذبذب لكنه للأشاعرة المتقدمين أقرب، وينقل كثيرًا عن الحليمي.



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب «إبطال التأويل»: «لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله، لا تشبه بسائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة.

وذكر بعض كلام الزهري ومكحول ومالك، والثوري والأوزاعي والليث وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وابن عيينة، والفضيل بن عياض، ووَكِيع، وعبد الرحمن بن مهدي، وأسود بن سالم، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد، ومحمد بن جرير الطبري، وغيرهم في هذا الباب. وفي حكاية ألفاظهم طول.

إلى أن قال: «ويدل على إبطال التأويل: أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغًا لكانوا إليه أسبق، لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة».

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وقال القاضي أبو يعلى في كتاب «إبطال التأويل». وبنى أبو يعلى كتابه (إبطال التأويلات) على التفويض واستمر على ذلك إلا في المجلد الأخير فزع إلى التأويل.



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتكلم، صاحب الطريقة المنسوبة إليه في الكلام، في كتابه الذي صنفه في «اختلاف المصلين، ومقالات الإسلاميين» وذكر فرق الروافض، والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، وغيرهم.

ثم قال: «مقالة أهل السنة وأصحاب الحديث جملة: قول أصحاب الحديث وأهل السنة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاء عن الله، وما رواه الثقات عن رسول الله على عرف الساعة ولا ولدًا، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن الجنة حق، وأن النارحق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله على عرشه، كما قال تعالى: {لَله حُمَنُ عَلَى الْعَرْشِ السُتَوَى} [طه:ه] وأن له يدين بلا كيف كما قال تعالى: {خَلَقْتُ بِيلَدَيَّ} [ص:٩٧] وكما قال تعالى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة:٢٤] وأن له عينين بلا كيف كما قال تعالى: {وَيَبْقَى وَجُهُ رَبِّكَ كَما قال تعالى: {وَيَبْقَى وَجُهُ رَبِّكَ كَما قال تعالى: {وَيَبْقَى وَجُهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ} [الرحمن:٢٧].

وأن أسماء الله تعالى لا يقال: إنها غير الله كما قالت المعتزلة والخوارج وأقروا أن لله علمًا، كما قال تعالى: {وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلَا علمًا، كما قال تعالى: {وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ} [الساء:١٦٦] وكما قال تعالى: {وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ} [فاطر:١١] وأثبتوا السمع والبصر، ولم ينفوا ذلك عن الله كما نفته المعتزلة، وأثبتوا لله القوة كما قال تعالى: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ اللّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً} وفكر مذهبهم في القدر.



إلى أن قال: ويقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق، والكلام في اللفظ والوقف، من قال باللفظ وبالوقف فهو مبتدع عندهم، لا يقال: اللفظ بالقرآن مخلوق، ولا يقال: غير مخلوق.

ويقرون أن الله يرى بالأبصار يوم القيامة، كما يرى القمر ليلة البدر يراه المؤمنون، ولا يراه الكافرون؛ لأنهم عن الله محجوبون، قال عَنْ عَلَا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ} [المطففين:١٥].

وذكر قولهم في الإسلام والإيمان والحوض والشفاعة وأشياء، إلى أن قال: ويقرون بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ولا يقولون مخلوق، ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار. إلى أن قال: وينكرون الجدل والمراء في الدين والخصومة فيه والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدل، ويتنازعون فيه من دينهم، ويسلمون للروايات الصحيحة، ولما جاءت بها الآثار التي جاءت بها الثقات عدلًا عن عدل حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله على لا يقولون: كيف ولا لم؟ لأن ذلك بدعة.

إلى أن قال: ويقرون أن الله يجيء يوم القيامة كما قال تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} [الفجر: ٢٢] وأن الله يقرب من خلقه كيف يشاء؛ كما قال: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} [ق: ٢٦].

إلى أن قال: ويرون مجانبة كل داع إلى بدعة، والتشاغل بقراءة القرآن، وكتابة الآثار، والنظر في الفقه، مع الاستكانة والتواضع، وحسن الخلق، مع بذل المعروف، وكف الأذى، وترك الغيبة والنميمة والسعاية، وتفقد المآكل والمشارب. قال: فهذه جملة ما يأمرون به،



ويستسلمون إليه، ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله وهو المستعان».

وقال الأشعري أيضًا في «اختلاف أهل القبلة في العرش»: «قال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم ولا يشبه الأشياء، وأنه استوى على العرش كما قال تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥] ولا نتقدم بين يدي الله ورسوله في القول؛ بل نقول: استوى بلا كيف، وأن له وجهًا، كما قال تعالى: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ} [الرحمن:٧٧] وأن له عينين كما قال تعالى: {خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} [ص:٧٥] وأن له عينين كما قال: {تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا} [القمر:١٤] وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته كما قال تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} [الفجر:٢٢] وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث، ولم يقولوا شيئًا إلا ما وجدوه في الكتاب وجاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ.

وقالت المعتزلة: إن الله استوى على العرش بمعنى: استولى وذكر مقالات أخرى.

وقال أيضًا أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي سماه «الإبانة في أصول الديانة» وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه، وعليه يعتمدون في الذب عنه عند من يطعن عليه. فقال: «فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة».

فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة، والقدرية، والجهمية، والحرورية، والرافضة، والمرجئة؛ فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكلام ربنا وسنة نبينا، وما رُوى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول



أبو عبد الله أحمد بن حنبل -نضَّر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون، ولما خالف قوله مخالفون، لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل؛ الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلالة، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكِّين؛ فرحمة الله عليه من إمام مقدَّم، وجليل معظم، وكبير مفهم.

وجملة قولنا: أنّا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاؤوا به من عند الله، وبما رواه الثقات عن رسول الله على لا نرد من ذلك شيئًا؛ وأن الله واحد لا إله إلا هو، فرد صمد لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا، وأن محمدًا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق؛ وأن الجنة حق، والنارحق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور.

وأن الله مستوعلى عرشه كما قال تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:ه] وأن له يدين له وجهًا كما قال تعالى: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ} [الرحمن:٢٧] وأن له يدين بلا كيف، كما قال تعالى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاء} [المائدة:٦٤] وأن له عينين بلا كيف، كما قال: {تَجْرِي بأَعْيُنِنَا} [القمر:١٤].

وأن مَنْ زعم أن أسماء الله غيره كان ضالًا، وذكر نحوًا مما ذكر في الفرق، إلى أن قال: ونقول: إن الإسلام أوسع من الإيمان، وليس كل إسلام إيمانًا، وندين بأن الله يقلب القلوب بين إصبعين من أصابع الله عَرَقِبَلَ، وأنه عَرَقِبَلَ يضع السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع، كما جاءت الرواية عن رسول الله عَلَيْ.

إلى أن قال: والإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ونسلم الروايات الصحيحة عن رسول الله عليه الله المنافقة التي رواها الثقات عدلًا عن عدل حتى ينتهى إلى رسول الله عليه الله عليه الله عليه الله الله عليه الله الله عليه الله عليه الله عليه الله الله عليه الله عن عدل حتى الله عليه الله على الله عليه الله على ال



إلى أن قال: ونصدق بجميع الروايات التي يثبتها أهل النقل من النزول إلى السماء الدنيا، وأن الرب عَرَّبَلً يقول: «هل من سائل؟ هل من مستغفر؟» وسائر ما نقلوه وأثبتوه، خلافًا لما قال أهل الزيغ والتضليل.

ونعوّل فيما اختلفنا فيه على كتاب ربنا وسنة نبينا، وإجماع المسلمين وما كان في معناه، ولا نبتدع في دين الله ما لم يأذن لنا به، ولا نقول على الله ما لا نعلم، ونقول: إن الله يجيء يوم القيامة كما قال تعالى: {وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا } [الفجر: ٢٢].

وأن الله يقرب من عباده كيف شاء كما قال تعالى: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ} [ق:١٦] وكما قال: {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى • فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى} [النجم:٩٠٨].

إلى أن قال: وسنحتج لما ذكرناه من قولنا وما بقي مما لم نذكره بابًا بابًا. ثم تكلم على أن الله يُرى، واستدل على ذلك، ثم تكلم على أن القرآن غير مخلوق، واستدل على ذلك، ثم تكلم على مخلوق، ولا غير مخلوق ورد ذلك، ثم تكلم على من وقف في القرآن وقال: لا أقول: إنه مخلوق، ولا غير مخلوق ورد عليه.

ثم قال: (باب في ذكر الاستواء على العرش). فقال: إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل له: إن الله مستوعلى عرشه كما قال: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:٥] وقد قال الله: {إلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} [فاطر:١٠] وقال: {بَل رَّفَعَهُ اللهُ إِلَيْهِ} [السجدة:٥] اللهُ إِلَيْهِ [السجدة:٥] وقال : {يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ} [السجدة:٥] وقال تعالى حكاية عن فرعون: {يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ • أَسْبَابَ وقال تعالى حكاية عن فرعون: {يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ • أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا} [غافر:٣٧.٣٦] كذّب موسى في قوله: إن الله فوق السماوات، وقال: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ} [الملك:٢٦]



فالسماوات فوقها العرش فلما كان العرش فوق السماوات قال: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ} لأنه مستو على العرش الذي فوق السماوات، فكل ما علا فهو سماء، فالعرش أعلى السماوات، وليس إذا قال: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ} يعني جميع السماء، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السماوات، ألا ترى أن الله عَنْفِيَلَ ذكر السماوات فقال: {وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا} [نوح:١٦] فلم يرد أن القمر يملؤهن، وأنه فيهن جميعًا.

ورأينا المسلمين جميعًا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء، لأن الله على العرش الذي فوق السماوات، فلولا أن الله على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لا يحطونها إذا دعوا إلى الأرض.

ثم قال: فصلٌ: وقد قال قائلون من المعتزلة، والجهمية، والحرورية: إن معنى قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:ه] أنه استولى وملك وقهر، وأن الله عَرَّجَلً في تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:ه] أنه استولى وملك وقهر، وأن الله عَلَى عرشه كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة، فلو كان كما ذكروه كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة، لأن الله قادر على كل شيء، والأرض فالله قادر عليها وعلى الحشوش وعلى كل ما في العالم، فلو كان الله مستويًا على العرش بمعنى الاستيلاء -وهو عَنَجَلَّ مستول على الأشياء كلها- لكان مستويًا على العرش وعلى الأرض وعلى السماء وعلى الحشوش والأقذار، لأنه قادر على الأشياء مستول عليها، وإذا كان قادرًا على الأشياء كلها، ولم يجز عند أحد من المسلمين أن يقول: إن الله مستو على الحشوش والأخلية، لم يجز أن يكون الاستواء على العرش بمعنى: الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص بمعنى: الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختص



العرش دون الأشياء كلها. وذكر دلالات من القرآن والحديث والإجماع والعقل ثم قال: «باب الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين».

وذكر الآيات في ذلك، ورد على المتأولين بكلام طويل لا يتسع هذا الموضع لحكايته: مثل قوله: فإن سئلنا: أتقولون لله يدان؟ قيل: نقول ذلك، وقد دل عليه قوله تعالى: {يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ} [الفتح:١٠] وقوله تعالى: {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} [ص:٥٧] وروي عن النبي على أنه قال: "إن الله مسح ظهر آدم بيده، فاستخرج منه ذريته» وقد جاء في الخبر المأثور عن النبي على: "إن الله خلق آدم بيده، وخلق جنة عدن بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس شجرة طوبي بيده».

وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عملت كذا بيديّ، ويريد بها النعمة، وإذا كان الله إنما خاطب العرب بلغتها، وما يجري مفهومًا من كلامها، ومعقولًا في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل: فعلت بيديّ، ويعني به النعمة، بطل أن يكون معنى قوله تعالى: {بِيَدَيّ} النعمة. وذكر كلامًا طويلًا في تقرير هذا ونحوه».

قوله وَهَ هُ أُلِلَهُ: وقال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتكلم، صاحب الطريقة المنسوبة إليه في الكلام، في كتابه الذي صنفه في «اختلاف المصلين، ومقالات الإسلاميين». تقدم أن العلماء قد اختلفوا في أبي الحسن الأشعري هل تاب من الأشعرية إلى مذهب أهل السنة بعد توبته من الاعتزال، أم استقرَّ على مذهب الأشاعرة؟





وفي المسألة قولان، ولا يهمني ذلك بقدر ما يهمني أن أبا الحسن الأشعري أثبت صفات يُنكرها المعظمون من المتأخرين من الأشاعرة كاليدين والوجه والعينين، فهو حجة عليهم، وأنكر تأويل الاستواء بالاستيلاء.

لكن أفاد البيهقي ثم شيخ الإسلام ابن تيمية أن أبا الحسن الأشعري إذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿ [طه: ٥] وأن الله يستوي، فهذا لا يعني أن الله يفعل الاستواء، بل يخلق في العرش خلقًا يُقرب العرش فيستوي الله عليه (١).

فالفعل حصل من العرش لا من الله، وهذا لأجل أنه لا يُثبت الصفات الفعلية، فإذا قال مثل أبي الحسن الأشعري: إن الله استوى. فهو يعني أن الله خلق خلقًا بالعرش فقرَّبه فكان بذلك قد استوى عليه.

وأقوى ما استدل به القائلون بأن أبا الحسن الأشعري لم يرجع لمذهب السلف أمران:

الأمر الأول: أنه ليس له ردُّ على الأشاعرة بعد أن ترك مذهبهم، كما رد على المعتزلة كثيرًا، فلم يرد عليهم في اعتقاداتهم لما كان على طريقتهم.

⁽١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢ / ٣٠٨)، وشرح حديث النزول لابن تيمية (ص ٤٧).





الأمر الثاني: ليس له كلام في إثبات الكلام اللفظي وأنه بحرف وصوت، كما كان يعتقد ذلك هو وشيخه ابن كلاب، وإنما كما ذكر شيخ الإسلام: إذا أجمل أصاب وإذا فصَّل أخطأ (١).

قوله رَحْمَهُ اللهُ: وقال الأشعري أيضًا في «اختلاف أهل القبلة في العرش»: «قال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم ولا يشبه الأشياء. الألفاظ التي تطلق على الله أقسام ثلاثة:

القسم الأول: أسماء الله وصفاته، وهذه توقيفية -كما تقدم- فنثبت ما ورد الدليل بإثباته.

القسم الثاني: لفظ يحتمل معنى صحيحًا وسيئًا فيصح إطلاقه على الله من باب الإخبار كالجهة والمكان قاله ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢).

القسم الثالث: لفظ سيء من كل وجه فلا يصح إطلاقه على الله كلفظ حيز ومتحيز فإنه لا يصح إلا لمخلوق قال ابن تيمية: " وأما لفظ " المتحيز " فهو في اللغة اسم لما يتحيز إلى غيره، كما قال تعالى: {وَمَنْ يُولِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِيَةٍ } [الأنفال: ١٦] وهذا لا بد أن يحيط به حيز وجودي، ولا بد أن ينتقل من حيز إلى حيز،

⁽۱) مجموع الفتاوي (۷/ ۱۲۰)، (٥/ ٥٥٦)، ودرء التعارض (۲/ ١٦)، وشرح الأصفهانية (ص ٣٥٩).

 $^{(\}Upsilon)$ مجموع الفتاوی $(\Upsilon \setminus \Upsilon)$ ، $(O \setminus \Upsilon)$ ، $(O \setminus \Upsilon)$ ، $(\Upsilon \setminus \Upsilon)$.





ومعلوم أن الخالق جَلَّجَلالهُ لا يحيط به شيء من مخلوقاته، فلا يكون متحيزا بهذا المعنى اللغوي "(۱)، ومثله لفظ جسم، لغة بمعنى البدن (۲) فلا يصح إطلاقه على الله.

وهذا القسم على حالين:

- <u>الحال الأولى</u>: يُستعمل بمعنى باطل كالجارحة، فإنها تستعمل بمعنى مخلوق فلا يصح إطلاقها على الله.
- <u>الحال الثانية</u>: قد يستعمل بمعنى صحيح، فيُستفصل من صاحبه، فإن أراد معنى صحيحًا قبل المعنى ورد اللفظ، كإطلاق الجسم والحيز على الله.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: وقالت المعتزلة: إن الله استوى على العرش بمعنى: استولى وذكر مقالات أخرى. يُلاحظ أنه نسب تفسير (استوى) بمعنى (استولى) إلى المعتزلة، وهذا الذي يتبناه الرازي (٣) والجويني (١) وجماعة من معظمي الأشاعرة المتأخرين.

⁽١) منهاج السنة (٢ / ٥٥٥).

⁽۲) مجموع الفتاوي (٥/ ٤١٩)، وشرح حديث النزول (ص٧٠).

⁽٣) تفسير الرازي (١٤ / ٢٧٠)، (٢٢ / ٩).

⁽٤) لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة (ص ١٠٨).



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقال القاضي أبو بكر «محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم» – وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري، ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده – قال في كتاب «الإبانة» تصنيفه: «فإن قال: فما الدليل على أن لله وجهًا ويدًا؟ قيل له: قوله تعالى: {وَيَبْقَى وَجُهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ} [الرحمن: ٧٧] وقوله تعالى: {مَا مَنعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ} [ص: ٧٠] فأثبت لنفسه وجهًا ويدًا.

فإن قال: فلم أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لا تعقلون وجهًا ويدًا إلا جارحة؟ قلنا: لا يجب هذا كما لا يجب إذ لم نعقل حيًا عالمًا قادرًا إلا جسمًا أن نقضي نحن وأنتم بذلك على الله سبحانه، وكما لا يجب في كل شيء كان قائمًا بذاته أن يكون جوهرًا، لأنا لا نجد قائمًا بنفسه في شاهدنا إلا كذلك، وكذلك الجواب لهم، إن قالوا: فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفاته عرضًا واعتلوا بالوجود.

قال: فإن قال: تقولون: إنه في كل مكان؟ قيل له: معاذ الله؛ بل هو مستوعلى العرش كما أخبر في كتابه فقال: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه:ه] وقال تعالى: {إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الْعَرْشِ اسْتَوَى} الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} [فاطر:١٠] وقال: {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ} [الملك:١٦].

قال: ولو كان في كل مكان، لكان في بطن الإنسان وفمه، والحشوش، والمواضع التي يرغب عن ذكرها، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن، وينقص



بنقصانها إذا بطل منها ما كان، ولصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى خلفنا وإلى يميننا وإلى شمالنا، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله.

وقال أيضًا في هذا الكتاب: صفات ذاته التي لم يزل ولا يزال موصوفًا بها، وهي الحياة، والعلم والقدرة، والسمع والبصر، والكلام، والإرادة والبقاء، والوجه، والعينان، والغضب، والرضا».

وقال في كتاب «التمهيد» كلامًا أكثر من هذا، وكلامه كلام غيره من المتكلمين في هذا الباب مثل هذا كثير لمن يطلبه، وإن كنا مستغنين بالكتاب والسنة وآثار السلف عن كل كلام.

وملاك الأمر أن يهب الله للعبد حكمة وإيمانًا بحيث يكون له عقل ودين، حتى يفهم ويدين، ثم نور الكتاب والسنة يغنيه عن كل شيء؛ ولكن كثير من الناس قد صار منتسبًا إلى بعض طوائف المتكلمين، ومحسنًا للظن بهم دون غيرهم، ومتوهمًا أنهم حققوا في هذا الباب ما لم يحققه غيرهم، فلو أُتي بكل آية ما تبعها حتى يُؤتى بشيء من كلامهم.

ثم هم مع هذا مخالفون لأسلافهم غير متبعين لهم، فلو أنهم أخذوا بالهدى الذي يجدونه في كلام أسلافهم لرُجي لهم مع الصدق في طلب الحق أن يزدادوا هدى، ومن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة معينة، ثم لا يتمسك بما جاءت به من الحق، ففيه شبه من اليهود الذين قال الله فيهم: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ بِمَا أَنزَلَ اللهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِياءَ اللهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ} [البقرة: ٩١].



فإن اليهود قالوا: لا نؤمن إلا بما أنزل الله علينا. قال الله لهم: فلم قتلتم الأنبياء من قبل إن كنتم مؤمنين بما أنزل عليكم، يقول سبحانه: لا ما جاءتكم به أنبياؤكم تتبعون، ولا لما جاءتكم به سائر الأنبياء تتبعون. ولكن إنما تتبعون أهواءكم، فهذا حال من لم يتبع الحق، لا من طائفته ولا من غيرهم، مع كونه يتعصب لطائفته بلا برهان من الله ولا بيان.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وقال القاضي أبو بكر «محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم» -وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري، ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده - قال في كتاب «الإبانة» ... يُشير إلى أن الرازي والمتأخرين من الأشاعرة ليسوا مثل الباقلاني، فكلامه حجة عليهم.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وقال أيضًا في هذا الكتاب: صفات ذاته التي لم يزل ولا يزال موصوفًا بها، وهي الحياة، والعلم والقدرة، والسمع والبصر، والكلام، والإرادة والبقاء، والوجه، والعينان، واليدان، والغضب، والرضا». هذا على مذهبه في أنها لا تتجدد، كالغضب والرضى وغير ذلك، لذا جعلها صفات ذاتية، وليس هناك أحد من الأشاعرة والماتريدية يثبت شيئًا من الصفات الفعلية؛ لأنه يتعارض مع أصل عندهم وهو دليل الأعراض وحدوث الأجسام.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: وقال في كتاب «التمهيد» كلامًا أكثر من هذا، وكلامه كلام غيره من المتكلمين في هذا الباب مثل هذا كثير لمن يطلبه، وإن كنا مستغنين بالكتاب والسنة وآثار السلف عن كل كلام.

وملاك الأمر أن يهب الله للعبد حكمة وإيمانًا بحيث يكون له عقل ودين، حتى يفهم ويدين، ثم نور الكتاب والسنة يغنيه عن كل شيء؛ ولكن كثير من الناس قد صار منتسبًا





إلى بعض طوائف المتكلمين، ومحسنًا للظن بهم دون غيرهم، ومتوهمًا أنهم حققوا في هذا الباب ما لم يحققه غيرهم، فلو أُتي بكل آية ما تبعها حتى يُؤتى بشيء من كلامهم.

هذا بيان مهم من شيخ الإسلام ابن تيمية وهو أن أدلة الكتاب والسنة بفهم السلف كافية في الدلالة على الحق، وأنه لم يعمد لنقل كلام المتكلمين إلا لمصلحة، ولولا هذه المصلحة لم يفعل وهو أن كثيرًا من المنتسبين للمتكلمين يحسنون الظن بمن نقل عنهم فأورد كلامهم حجة عليهم ليقبلوا الحق، فمن الناس من لا يقبل الحق بالأدلة الشرعية وإنما يقبله بذكر أقوال المعظمين عنده.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: ومن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة معينة، ثم لا يتمسك بما جاءت به من الحق، ففيه شبه من اليهود. صدق رَحَمُهُ اللهُ ، يُقرّر أن الأشاعرة المتأخرين خالفوا أسلافهم ومقدميهم، ثم يُشير إلى أنهم تعصَّبوا لطائفة معينة فبذلك شابهوا اليهود، وهذا هو حال الحركيين في زماننا هذا، تعصبوا على مبادئ معينة وأشخاص معينين فشابهوا اليهود في هذا أيضًا.



قال رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

وكذلك قال «أبو المعالي الجويني» في كتاب «الرسالة النظامية»: اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في آي الكتاب، وما يصح من السنن وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب.

قال: والذي نرتضيه رأيًا وندين الله به عقدًا: اتباع سلف الأمة، والدليل السمعي القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة.

وقد درج صحب رسول الله على ترك التعرض لمعانيها ودَرْك ما فيها -وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها – فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغًا أو محتومًا: لأوشَكَ أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك هو الوجه المتبع، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزيه الله عن صفات المُحدَثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكِلْ معناه إلى الرب؛ فليجر آية الاستواء والمجيء وقوله: {لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ} [ص:٥٧] وقوله: {تَجْرِي بِيَدَيّ} [الرحمن:٢٧] وقوله: {تَجْرِي بِعَنْهِ بَا السول على ما ذكرنا».

قوله رَحْمَهُ اللهُ: وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب. هذا تقرير لاعتقاد التفويض، وأن السلف على ذلك، وهكذا المتكلمون متذبذبون ومضطربون وحيارى، مرة يفزعون للتأويل ومرة





للتفويض، ويتوبون من التأويل إلى التفويض، وهذه حقيقة توبة أبي المعالي الجويني في كتابه النظامية (١).

⁽١) العقيدة النظامية (ص ١٣٦)، وانظر: مجموع الفتاوي (٥ / ١٠٠).



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قلت: وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب ذكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، وليس كل من ذكرنا شيئًا من قوله من المتكلمين وغيرهم يقول بجميع ما نقوله في هذا وغيره؛ ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به؛ وكان معاذ بن جبل يقول في كلامه المشهور عنه، الذي رواه أبو داود في سننه: «اقبلوا الحق من كل مَنْ جاء به؛ وإن كان كافرًا –أو قال فاجرًا – واحذروا زيغة الحكيم. قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول الحق؟ قال: إن على الحق نورًا» أو قال كلامًا هذا معناه.

فأما تقرير ذلك بالدليل، وإماطة ما يعرض من الشبه، وتحقيق الأمر على وجه يخلص إلى القلب ما يبرد به من اليقين ويقف على مواقف آراء العباد في هذه المهامِه، فما تتسع له هذه الفتوى، وقد كتبت شيئًا من ذلك قبل هذا، وخاطبت ببعض ذلك بعض من يجالسنا، وربما أكتب -إن شاء الله- في ذلك ما يحصل المقصود به.

وجماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته.

ولا يحسب الحاسب أن شيئًا من ذلك يناقض بعضه بعضًا البتة، مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه في الظاهر قوله تعالى: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يخالفه في الظاهر قوله تعالى: {وَهُو مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ} [الحديد:٤] وقوله على: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قِبَل وجهه» ونحو ذلك، فإن هذا غلط.



وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة كما جمع بينهما في قوله تعالى: {اللَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْلَّرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَهُو مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللهُ بِمَا لَلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَهُو مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ } [الحديد:٤].

فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا، كما قال النبي على في حديث الأوعال: «والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه».

وذلك أن كلمة «مع» في اللغة إذا أطلقت، فليس في ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين وشمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، أو النجم معنا. ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة.

ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: {يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ} [الحديد:٤] دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم ومهيمن عالم بكم. وهذا معنى قول السلف: "إنه معهم بعلمه"، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته.

وكذلك في قوله {مَا يَكُونُ مِن نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ} إلى قوله: {هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا} [المجادلة:٧] ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار: {لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا} [التوبة:٤٠]



كان هذا أيضًا حقًّا على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم المعية هنا -مع الاطلاع-والنصر والتأييد.

وكذلك قوله: {إِنَّ اللهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقُواْ وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ} [النحل:١٢٨] وكذلك قوله لموسى وهارون: {إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى} [طه:٤٦] هنا المعية على ظاهرها، وحكمها في هذا الموطن النصر والتأييد.

وقد يدخل على صبي من يخيفه، فيبكي، فيشرف عليه أبوه من فوق السقف ويقول: لا تخف، أنا معك، أو أنا حاضر ونحو ذلك، ينبهه على المعية الموجبة بحكم الحال دفع المكروه، ففَرْقٌ بين معنى المعية وبين مقتضاها، وربما صار مقتضاها من معناها، فيختلف باختلاف المواضع.

فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع يقتضي في كل موضع أمورًا لا يقتضيها في الموضع الآخر، فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها -وإن امتاز كل موضع بخاصية - فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب مختلطة بالخلق حتى يقال: قد صرفت عن ظاهرها.

ونظيرها من بعض الوجوه الربوبية والعبودية، فإنها وإن اشتركت في أصل الربوبية والتعبيد، فلما قال: {بِرَبِّ الْعَالَمِينَ • رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ} [الأعراف:١٢٢.١٢١] كانت ربوبية موسى وهارون لها اختصاص زائد على الربوبية العامة للخلق، فإن من أعطاه الله من الكمال أكثر مما أعطى غيره: فقد ربه ورباه، وربوبيته وتربيته أكمل من غيره.



وكذلك قوله: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ يُفَجِّرُ ونَهَا تَفْجِيرًا} [الإنسان: ٦] و {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا} [الإسراء: ١].

فإن العبد تارة يعنى به المعبد فيعم الخلق كما في قوله: {إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا} [مريم: ٩٣] وتارة يعنى به العابد فيخص، ثم يختلفون، فمن كان أعبد علمًا وحالًا، كانت عبوديته أكمل، فكانت الإضافة في حقه أكمل، مع أنها حقيقة في جميع المواضع.

ومثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس «مشككة» لتشكيك المستمع فيها، هل هي من قبل الأسماء المتواطئة، أو من قبل المشتركة في اللفظ فقط، والمحققون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة؛ إذ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بإزاء القدر المشترك، وإن كانت نوعًا مختصًا من المتواطئة، فلا بأس بتخصيصها بلفظ.

ومن علم أن المعية تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات -كإضافة الربوبية مثلًا - وأن الاستواء على الشيء ليس إلا للعرش، وأن الله يوصف بالعلو والفوقية الحقيقية، ولا يوصف بالسفول ولا بالتحتية قط، لا حقيقة ولا مجازًا: علم أن القرآن على ما هو عليه من غير تحريف.

ثم مَن توهم أن كون الله في السماء بمعنى أن السماء تحيط به وتحويه فهو كاذب – إن نقله عن غيره – وضالً –إن اعتقده في ربه – وما سمعنا أحدًا يفهمه من اللفظ، ولا رأينا أحدًا نقله عن أحد، ولو سئل سائر المسلمين: هل تفهمون من قول الله تعالى ورسوله «أن الله في السماء» أن السماء تحويه؟ لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول: هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا.



وإذا كان الأمر هكذا فمن التكلف أن يجعل ظاهر اللفظ شيئًا محالًا لا يفهمه الناس منه، ثم يريد أن يتأوله بل عند المسلمين أن الله في السماء وهو على العرش واحد، إذ السماء إنما يراد به العلو، فالمعنى أن الله في العلو لا في السفل، وقد علم المسلمون أن كرسيه سبحانه وسع السماوات والأرض وأن الكرسي في العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وأن العرش خلق من مخلوقات الله لا نسبة له إلى قدرة الله وعظمته، فكيف يتوهم بعد هذا أن خلقًا يحصره ويحويه، وقد قال سبحانه: {وَلاَّصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} الهذابا] وقال تعالى: {فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ} [آل عمران:١٣٧] بمعنى «على» ونحو ذلك، وهو كلام عربي حقيقة لا مجازًا وهذا يعلمه من عرف حقائق معاني الحروف، وأنها متواطئة في الغالب لا مشتركة.

وكذلك قول النبي على الله قبل وجهه، فلا يبصق قبل وجهه، فلا يبصق قبل وجهه، فلا يبصق قبل وجهه» الحديث حق على ظاهره، وهو سبحانه فوق العرش، وهو قبل وجه المصلي، بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات؛ فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء ويناجي الشمس والقمر فوقه وكانت أيضًا قبل وجهه.

وقد ضرب النبي على المثل بذلك -ولله المثل الأعلى، ولكن المقصود بالتمثيل بيان جواز هذا وإمكانه لا تشبيه الخالق بالمخلوق - فقال النبي على: «ما منكم من أحد إلا سيرى ربه مخليًا به». فقال له أبو رُزين العقيلي: كيف يا رسول الله، وهو واحد ونحن جميع؟ فقال النبي على: «سأنبئك مثل ذلك في آلاء الله، هذا القمر كلكم يراه مخليًا به وهو آية من آيات الله، فالله أكبر» أو كما قال النبي على.



وقال: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر» فشبه الرؤية بالرؤية، وإن لم يكن المرئي مشابهًا للمرئي، فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة وناجوه كل يراه فوقه قبل وجهه كما يرى الشمس والقمر، ولا منافاة أصلًا.

ومن كان له نصيب من المعرفة بالله والرسوخ في العلم بالله يكون إقراره بالكتاب والسنة على ما هما عليه أوكد.

واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا لفظ مجمل، فإن قوله: ظاهرها غير مراد، يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين، مثل أن يراد بكون الله «قِبَل وجه المصلي» أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه، وأن «الله معنا» ظاهره أنه إلى جانبنا، ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد.

ومن قال: إن مذهب السلف: أن هذا غير مراد، فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ في الطلاق القول بأن هذا هو ظاهر الآيات والأحاديث، فإن هذا هو المحال ليس هو الأظهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضع. اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيبًا بهذا الاعتبار، معذورًا في هذا الإطلاق.

فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس وهو من الأمور النسبية، وكان أحسن من هذا أن يبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر: أن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظًا ومعنى.



وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله الظاهر غير مراد عندهم أن المعاني التي ظهرت من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، لا يختص بصفة المخلوقين، بل هي واجبة لله، أو جائزة عليه جوازًا ذهنيًا، أو جوازًا خارجيًا: غير مراد، فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف، أو تعمد الكذب، فما يمكن أحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل لا نصًا ولا ظاهرًا أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع وبصر ويد حقيقة.

وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف، ويقول: إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف، بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه، ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة تأويلها، لمسيس الحاجة إلى ذلك ويقول: الفرق أن هؤلاء يعينون المراد بالتأويل، وأولئك لا يعينون لجواز أن يراد غيره.

وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف: أما في كثير من الصفات فقطعًا، مثل أن الله فوق العرش، فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم -الذي لم يحك هنا عشره - علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم قد صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك.

والله يعلم أني بعد البحث التام، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف، ما رأيت كلام أحد منهم يدل -لا نصًّا ولا ظاهرًا، ولا بالقرائن- على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر؛ بل الذي رأيته أن كثيرًا من كلامهم يدل إما نصًّا، وإما ظاهرًا على تقرير جنس هذه الصفات، ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة، بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها



في الجملة؛ وما رأيت أحدًا منهم نفاها، وإنما ينفون التشبيه، وينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه، مع إنكارهم على من نفى الصفات؛ كقول نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: «من شبّه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا».

وكانوا إذا رأوا الرجل قد أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات قالوا: جهمي مُعَطِّل، وهذا كثير جدًا في كلامهم، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئًا من الصفات مشبهًا كذبًا منهم وافتراء، حتى إن منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك، حتى قال ثُمَامة بن أشرس من رؤساء الجهمية: «ثلاثة من الأنبياء مشبهة، موسى حيث قال: {إِنْ هِيَ إِلاَّ فِتْنَتُكَ} [الأعراف: ١٥٥] وعيسى حيث قال: {تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ} [المائدة: ١١٦] ومحمد حيث قال: «ينزل ربنا».

وحتى أن جُلَّ المعتزلة تدخل عامة الأئمة مثل: مالك وأصحابه والثوري وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد وغيرهم، في قسم المشبهة.

وقد صنّف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءًا أسماه: «تنزيه الشريعة عن الألقاب الشنيعة» وذكر فيه كلام السلف وغيرهم من معاني هذه الألقاب، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه، يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي على القاب افتروها.

فالروافض تسميهم نواصب، والقدرية يسمونهم مجبرة، والمرجئة يسمونهم شكاكًا، والجهمية تسميهم مشبهة، وأهل الكلام يسمونهم حشوية ونوابت، وغثاءً،



وغُثُرًا، إلى أمثال ذلك، كما كانت قريش تسمي النبي ﷺ تارة مجنونًا، وتارة شاعرًا، وتارة كاهنًا، وتارة مفتريًا.

قالوا: فهذه علامة الإرث الصحيح والمتابعة التامة، فإن السنة هي ما كان عليه رسول الله على المنحرفين عنه يسمونه بأسماء مذمومة مكذوبة – وإن اعتقدوا صدقها بناء على عقيدتهم الفاسدة – فكذلك التابعون له على بصيرة الذين هم أولى الناس به في المحيا والممات، باطنًا وظاهرًا.

وأما الذين وافقوا ببواطنهم وعجزوا عن إقامة الظواهر، والذين وافقوه بظواهرهم وعجزوا عن تحقيق البواطن، أو الذين وافقوه ظاهرًا وباطنًا بحسب الإمكان: لا بد للمنحرفين عن سنته أن يعتقدوا فيها نقصًا يذمونهم به، ويسمونهم بأسماء مكذوبة -وإن اعتقدوا صدقها - كقول الرافضي: من لم يبغض أبا بكر وعمر، فقد أبغض عليًا، لأنه لا ولاية لعلي إلا بالبراءة منهما، ثم يجعل من أحب أبا بكر وعمر ناصبيًّا، بناءً على هذه الملازمة الباطلة، التي اعتقدوها صحيحة، أو عاندوا فيها وهو الغالب.

وكقول القدري: من اعتقد أن الله أراد الكائنات وخلق أفعال العباد، فقد سلب العباد القدرة والاختيار وجعلهم مجبورين كالجمادات التي لا إرادة لها ولا قدرة.

وكقول الجهمي: من قال: إن الله فوق العرش، فقد زعم أنه محصور، وأنه جسم مركب وأنه مشابه لخلقه.



وكقول الجهمية المعتزلة: من قال: إن لله علمًا وقدرة، فقد زعم أنه جسم مركب، وهو مشبه، لأن هذه الصفات أعراض، والعَرَض لا يقوم إلا بجوهر متحيز، وكل متحيز فجسم مركب، أو جوهر فرد، ومن قال ذلك فهو مشبه، لأن الأجسام متماثلة.

ومن حكى عن الناس «المقالات» وسماهم بهذه الأسماء المكذوبة بناءً على عقيدتهم التي هم مخالفون له فيها، فهو وربه. والله من ورائه بالمرصاد، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله.

وجماع الأمر: أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة.

«قسمان» يقولان: تجرى على ظواهرها.

«وقسمان» يقولان: هي على خلاف ظاهرها.

«وقسمان» يسكتون.

أما الأولان: فقسمان: أحدهما: من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، فهؤلاء المشبهة، ومذهبهم باطل، أنكره السلف، وإليهم توجه الرد بالحق.

والثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجرى ظاهر اسم «العليم، والقدير، والرب، والإله، والموجود، والذات» ونحو ذلك، على ظاهرها اللائق بجلال الله، فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوقين: إما جوهر محدث، وإما عرض قائم به.



فالعلم والقدرة والكلام والمشيئة والرحمة والرضا، والغضب، ونحو ذلك: في حق العبد أعراض.

والوجه واليد والعين في حقه أجسام. فإذا كان الله موصوفًا عند عامة أهل الإثبات بأن له علمًا وقدرة وكلامًا ومشيئة -وإن لم يكن ذلك عرضًا، يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين - جاز أن يكون وجه الله ويداه ليست أجسامًا يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين.

وهذا هو المذهب الذي حكاه «الخطابي» وغيره عن السلف، وعليه يدل كلام جمهورهم، وكلام الباقين لا يخالفه، وهو أمر واضح، فإن الصفات كالذات، فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات، فصفاته ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات.

فمن قال: لا أعقل علمًا ويدًا إلا من جنس العلم واليد المعهودين.

قيل له: فكيف تعقل ذاتًا من غير جنس ذوات المخلوقين؟ ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته، فمن لم يفهم من صفات الرب –الذي ليس كمثله شيء – إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ودينه.

وما أحسن ما قال بعضهم: إذا قال لك الجهمي: كيف استوى، وكيف ينزل إلى السماء الدنيا، وكيف يداه ونحو ذلك؟

فقل له: كيف هو في نفسه؟

فإذا قال لك: لا يعلم ما هو إلا هو، وكنه الباري غير معلوم للبشر.



فقل له: فالعلم بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف، فكيف يمكن أن تعلم بكيفية صفة لموصوف، ولم تعلم كيفيته، وإنما تعلم الذات والصفات من حيث الجملة على الوجه الذي ينبغي له، بل هذه المخلوقات في الجنة قد ثبت عن ابن عباس وَ الله الأسماء»

فإذا كان نعيم الجنة وهو خلقٌ من مخلوقات الله كذلك، فما الظن بالخالق سُبْحَانَهُ وَقَعَالَى.

وهذه الروح التي في بني آدم قد علم العاقل اضطراب الناس فيها، وإمساك النصوص عن بيان كيفيتها، أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام في كيفية الله تعالى؟ مع أنا نقطع بأن الروح في البدن، وأنها تخرج منه وتعرج إلى السماء، وأنها تُسَلّ منه وقت النزع كما نطقت بذلك النصوص الصحيحة، لا نغالي في تجريدها غلو المتفلسفة ومن وافقهم؛ حيث نفوا عنها الصعود والنزول، والاتصال بالبدن والانفصال عنه، وتخبطوا فيها حيث رأوها من غير جنس البدن وصفاته، فعدم مماثلتها للبدن لا ينفي أن تكون الصفات ثابتة لها بحسبها، إلا أن يفسروا كلامهم بما يوافق النصوص، فيكونون قد أخطأوا في اللفظ، وأنى لهم بذلك؟

ولا نقول إنها مجرد جزء من أجزاء البدن كالدم والبخار مثلا؛ أو صفة من صفات البدن والحياة، وأنها مجانسة للأجساد ومساوية لسائر الأجساد في الحد والحقيقة كما يقول طوائف من أهل الكلام، بل نتيقن أن الروح عين موجودة غير البدن؛ وأنها ليست



مماثلة له؛ وهي موصوفة بسائر ما نطقت به النصوص حقيقة لا مجازا؛ فإذا كان مذهبنا في حقيقة " الروح " وصفاتها بين المعطلة والممثلة: فكيف الظن بصفات رب العالمين؟

وأما «القسمان» اللذان ينفيان ظاهرها؛ أعني الذين يقولون: ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى قط، وأن الله لا صفة له ثبوتية، بل صفاته إما سلبية، وإما إضافية، وإما مركبة منهما، أو يثبتون بعض الصفات السبعة، أو الثمانية أو الخمس عشرة أو يثبتون الأحوال دون الصفات.

كما عرف من مذاهب المتكلمين. فهؤلاء قسمان: «قسم» يتأولونها ويعينون المراد مثل قولهم: استوى بمعنى استولى، أو بمعنى علو المكانة والقدر، أو بمعنى ظهور نوره للعرش، أو بمعنى انتهاء الخلق إليه، إلى غير ذلك من معاني المتكلفين.

و «قسم» يقولون: الله أعلم بما أراد بها، لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجة عما علمنا.

وأما «القسمان» الواقفان: من يفوض المعنى ولا يقول ظاهرها مراد أو غير مراد:

«فقسم» يقولون: يجوز أن يكون المراد ظاهرها الأليق بجلال الله، ويجوز ألا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك. وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم.

وقوم يمسكون عن هذا كله، ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث، معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات.

فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها الصواب في كثير من آيات الصفات وأحاديثها، القطعُ بالطريقة الثابتة كالآيات والأحاديث الدالة على أن الله



سبحانه فوق عرشه، وتعلم طريقة الصواب في هذا وأمثاله بدلالة الكتاب والسنة والإجماع على ذلك، دلالة لا تحتمل النقيض، وفي بعضها قد يغلب على الظن ذلك مع احتمال النقيض، وتردد المؤمن في ذلك هو بحسب ما يؤتاه من العلم والإيمان، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور.

ومن اشتبه عليه ذلك أو غيره فليدع بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة وَعَلَيْكَهُمَّا، قالت: كان رسول الله عليه إذا قام من الليل يصلي يقول: «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»، وفي رواية لأبي داود: كان يكبر في صلاته ثم يقول ذلك.

فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه، وأدمن النظر في كلام الله وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين: انفتح له طريق الهدى.

ثم إن كان قد خبر نهايات إقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب، وعرف غالب ما يزعمونه برهانًا وهو شبهة، رأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصلح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة.

ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف اصطلاحهم، أوهمت الغِرَّ ما يوهمه السراب للعطشان، ازداد إيمانًا وعلمًا بما جاء به الكتاب والسنة، فإن الضِدَّ يُظهِر حُسْنَه الضدُّ، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيمًا، وبقدره أعرف.



فأما المتوسط من المتكلمين، فيخاف عليه ما لا يخاف على من لم يدخل فيه، وعلى من قد أنهاه نهايته، فإن من لم يدخل فيه هو في عافية، ومن أنهاه فقد عرف الغاية، فما بقي يخاف من شيء آخر، فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قبله، وأما المتوسط فمتوهم بما تلقّاه من المقالات المأخوذة تقليدًا لمعظمه وتهويلًا.

وقد قال الناس: أكثر ما يفسد الدنيا: نصف متكلم، ونصف متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي، هذا يفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد اللسان.

ومن علم أن المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم هم في الغالب في {قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ} [الذاريات: ٨-٨] يعلم الذكي منهما العاقل: أنه ليس هو فيما يقوله على بصيرة، وأن حجته ليست بيِّنة، وإنما هي كما قيل فيها:

حجبٌ تهافتُ كالزجاج تخالها ... حقًّا وكلُّ كاسر مكسور

ويعلم العليم أنهم من وجه مستحقون ما قاله الشافعي وَ الْفَيْفَعَنَهُ حيث قال: «حكمي فِي القبائل والعشائر، ويقال: هذا في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام».

ومن وجه آخر إذا نظرت إليهم بعين القدر -والحيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم- رحمتَهم ورفقتَ عليهم، أُوتُوا ذكاءً وما أُوتوا زكاءً، وأُعطوا فُهومًا وما أُعْطُوا علومًا وأُعطوا سمعًا وأبصارًا وأفئدة {فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلا أَبْصَارُهُمْ وَلا



أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون} [الأحقاف: ٢٦].

ومن كان عليمًا بهذه الأمور: تَبَيَّنَ له بذلك حذق السلف وعلمهم وخبرتهم، حيث حذروا عن الكلام ونهوا عنه، وذمُّوا أهله وعابوهم، وعلم أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزدد إلا بعدًا.

فنسأل الله العظيم أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، آمين.

قوله رَحْمُهُ الله: قلت: وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب ذكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، وليس كل من ذكرنا شيئًا من قوله من المتكلمين وغيرهم يقول بجميع ما نقوله في هذا وغيره؛ ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به. في هذا إشارة إلى أنه لا يقول بكل ما يقولون به، ولا يُوافقهم في كل ما نقل عنهم، وأنه يعلم ما في بعضها من أخطاء لكن يقبل منهم ما ذكروا من الحق، لا سيما وهو حجة على المخالفين من أصحابهم المعظمين لهم.

قوله رَحمَهُ الله وكان معاذ بن جبل يقول في كلامه المشهور عنه، الذي رواه أبو داود في سننه: «اقبلوا الحق من كل مَنْ جاء به؛ وإن كان كافرًا -أو قال فاجرًا- واحذروا زيغة الحكيم. قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول الحق؟ قال: إن على الحق نورًا» أو قال كلامًا هذا معناه. يجب قبول الحق من كل أحد، لكن فرق بين قبول الحق ونقل كلام المخالف الذي هو حق، لنفترض أن بدعيًّا قال كلامًا حقًّا، فنقبل الحق لأنه حق، لكن لا نذكر هذا المبتدع لئلا نعززه ونرفع من شأنه فيغتر به الناس، والأصل أن يُهجروا وأن يُحتقروا إلى





غير ذلك مما ذكره أئمة السنة كقول الإمام أحمد: " لا تجالسوا أهل الكلام وإن ذبوا عن السنة " (١)، لكن شيخ الإسلام خالف ذلك لما تقدمت الإشارة إليه من أنه راعى المصلحة.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وقد كتبت شيئًا من ذلك قبل هذا، وخاطبت ببعض ذلك بعض من يجالسنا، وربما أكتب إن شاء الله - في ذلك ما يحصل المقصود به. لما قال: كتبت شيئًا من ذلك قبل هذا، كأنه يشير للواسطية، وقد كتب رَحْمُهُ اللهُ عدة كتب في ذلك مطولة، ولعل من أنفعها كتاب (درء تعارض العقل والنقل) و(بيان تلبيس الجهمية)، فهذان كتابان نافعان للغاية، وكتابه (بيان تلبيس الجهمية) وكتاب ابن القيم (الصواعق المرسلة) كالموسوعة في هذا الباب.

قوله تعالى: {الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا قوله تعالى: {الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاء وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُو مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ } ... خلاصة معنى المعية مطلق المصاحبة، وكلُّ مصاحبته بحسبه، والقمر، والقمر في تسير وصاحبك فتقول سرت مع صاحبي وهو جانبك، وتقول سرت والقمر، والقمر في السماء، فكلُّ معيته بحسبه، وأصل المعية مطلق المصاحبة وقد تقتضي الممازجة وقد لا

⁽۱) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ۲۱۰)، وطبقات الحنابلة لأبي يعلى (۱ / ٣٣٤) عند ترجمة يزيد بن هارون، والإبانة الكبرى لابن بطة (۲ / ۰٤٠) رقم: (٩٦٧).





تقتضي ذلك، ولازم المعية العامة العلم، ولازم المعية الخاصة النصرة والتأييد وغير ذلك. ذلك.

قوله رَحَمُاللَهُ: فإن العبد تارة يعنى به المعبد فيعم الخلق كما في قوله: {إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا} [مريم: ٩٣] وتارة يعنى به العابد فيخص، ثم يختلفون، فمن كان أعبد علمًا وحالًا، كانت عبوديته أكمل، فكانت الإضافة في حقه أكمل، مع أنها حقيقة في جميع المواضع. الربوبية نوعان، شرعية وكونية، كما أن العبودية نوعان شرعية وكونية، أما الربوبية الكونية فالله رب كل شيء وهو رب العالمين، أما الشرعية فكقوله عليه (اللهم رب جبرائيل وميكائيل ...) (۱) الحديث.

وكذلك العبودية لكل أحد، فكلٌّ تحت ملك الله وتصرفه، ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا رَضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] وهذه ربوبية كونية، أما الشرعية: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾ [الإسراء: ١] ويُقال بمعنى آخر: عبودية عامة وعبودية خاصة، وربوبية عامة وربوبية خاصة.

قوله رَحمَهُ اللهُ: ومثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس «مشككة» لتشكيك المستمع فيها، هل هي من قبل الأسماء المتواطئة، أو من قبل المشتركة في اللفظ فقط، والمحققون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة؛ إذ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بإزاء القدر المشترك، وإن كانت نوعًا مختصًا من المتواطئة، فلا بأس بتخصيصها بلفظ.

⁽۱) صحیح مسلم (۲ / ۱۸۵) رقم: (۷۷۰).





إن العلاقة بين الألفاظ من حيث الجملة أقسام أربعة، ذكرها الغزالي (1)، وذكرها بعض الأصوليين في مقدمة كتبهم، كابن النجار (1)، والزركشي (1).

وخلاصة هذه المعاني ما يلي:

القسم الأول: أن الأسماء متباينة، والمراد متغايرة، فتقول: سماء وأرض.

القسم الثاني: أن الأسماء مترادفة، والمراد المسمى واحد والاسم مختلف، تقول عن السيف: حسام، صارم ... إلخ.

القسم الثالث: الأسماء المشتركة، وهي التي اتحدت في الاسم واختلفت في المسمى، تقول: عين على الجاسوس، وعين على الباصرة، وعين على الماء الجاري، فالاسم واحد مع اختلاف المسمى.

ولا توافق ولا علاقة بين ما سُمي عينًا، فلا علاقة بين العين الجارحة والعين الجارية وعين الجاسوس، إلا أن الاسم واحد، فتشابهت في الاسم واختلفت في المعنى.

القسم الرابع: الأسماء المتواطئة، ومعنى المتواطئ: اسم عامٌ كليٌ تحته أفراد، فتقول رجل، وتحته عمرو وخالد وفهد، وتقول: سيارة، وتحتها جميع أنواع السيارات.

⁽١) معيار العلم (ص ٨١).

⁽٢) شرح الكوكب المنير = شرح مختصر التحرير (١ / ٩٨-٩٩).

⁽٣) البحر المحيط (٢ / ٢٩٧ - ٢٩٨).





وهذه الأفراد تجتمع في الأمر الكلي، في أنها رجل، أو أنها سيارة، والفرق بين المشترك والمتواطئ أن المشترك لا يشترك إلا في الاسم، فلا تشترك في المعنى، أما المتواطئ فتشترك في الاسم والمعنى، لكن رجولة فهد غير رجولة عمرو.

وعلاقة أسماء المخلوقين وأسماء الله ووجود المخلوقين ووجود الله علاقة تواطؤ، فالله موجود ونحن موجودون، فاشتركنا في معنى الوجود، والله يسمع ونحن نسمع، فنُدرك المسموعات والله يُدركها، ونحن نُبصر والله يُبصر، بمعنى إدراك المبصرات، وإن كان التفاوت كبيرًا بين سمعنا وسمع الله، وبصرنا وبصر الله ووجودنا ووجود الله.

وهذا أمر لابد أن يُفقه وأن يُعرف، وهو أن العلاقة بين أسماء الله وأسماء المخلوقين وصفات الله وصفات المخلوقين علاقة تواطؤ.

وإذا قال قائل: كيف نقول نحن لسنا مُشبِّهة والآن نُثبت شيئًا من التشابه؟

يقال: التشابه المذموم هو تشبيه الخالق بالمخلوق في شيء من خصائص الخالق، بأن يشبه الباري سبحانه بالمخلوق، فما كان خاصًا بالله فلا يُشبه به غيره، وإلا لابد أن تقول: إن الله موجود ونحن لسنا موجودين، وقد ذكر ابن تيمية أن العلاقة بين صفاتنا وصفات الله علاقة تواطؤ، وهذا بإجماع المثبتة ومنهم السلف، وقرر كلامًا طويلًا في هذا، ولا يُعقل إلا هذا (١).

⁽۱) بيان تلبيس الجهمية (۲ / ۳۸۸)، (٤ / ۳۷۰).





وقال سبحانه عن الإنسان ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [الإنسان: ٢] ومعنى أنه يسمع أن يُدرك المسموعات، ومعنى أنه يُبصر أن يُدرك المبصرات، وقال الله عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] فإن الخالق والمخلوق مشتركان في الوجود، وفي أصل السمع والإبصار وإن كان بينهما تفاوت كبير.

فإن اعترض أشعريٌّ وقال: هذا تشبيه، ولأجل هذا سميناكم مشبهة.

فليُقلب الأمر عليه ويقال له: هل الله موجود والمخلوق موجود؟ وما العلاقة بينهما؟ وهل الله يسمع والمخلوق يسمع، وما العلاقة بينهما؟ سيرجع إلى القول بالتواطؤ إلا فيما يؤوله من غير الصفات السبع أو الثمان على الخلاف بينهم.

وقد يكون بين الأفراد اختلاف كبير كاختلاف ضوء الشمعة أو السراج بالنسبة إلى ضوء الشمس، فكلها تضيء فالعلاقة بينها علاقة تواطؤ، إلا أن التفاوت كبير للغاية، فإذا كان التفاوت كبيرًا يسمونه مشككًا، والناظر من بعيد يظن أن العلاقة علاقة اشتراك وأنه لا تشابه في المعنى، وإذا اقترب وجد أن بينهما اشتراكًا في المعنى، لذلك يسمى مشككًا، أي أن الناظر يشك هل العلاقة علاقة اشتراك أو تواطؤ، فالمشكك من أنواع المتواطئ، لكن هو في نوع اشتد الفرق فيه بين أفراد التواطؤ، ومثل ذلك صفات الباري سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وصفات المخلوق.

قوله رَحَمُهُ اللهُ: ولو سئل سائر المسلمين: هل تفهمون من قول الله تعالى ورسوله «أن الله في السماء» أن السماء تحويه؟ لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول: هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا. أي: أن هذا ليس ظاهر النص الذي تريدون أن تنسبوه لأهل السنة.



قوله رَحْمُهُ اللهُ: فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء ويناجي الشمس والقمر لكانت السماء والشمس والقمر فوقه وكانت أيضًا قبل وجهه. وهذا صحيح كرؤية الصغير مقابل الكبير وبينهما فرق كبير، فإنه يكون فوقه وأمامه، ولله المثل الأعلى سبحانه.

قوله رَحمَهُ اللهُ: وقال: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر» فشبه الرؤية بالرؤية، وإن لم يكن المرئي مشابهًا للمرئي. فالتشبيه للرؤية بالرؤية وأنها حقيقية لا المرئي بالمرئي.

قوله رَحمَهُ اللهُ: واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا لفظ مجمل، فإن قوله: ظاهرها غير مراد، يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين. قوله ظاهر النص غير مراد، هذا من المتكلمين مجمل، وذلك أنه قد يُراد بالظاهر ما في أذهانهم من التشبيه، وقد يراد به ظاهر اللغة.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: جوازًا ذهنيًّا، أو جوازًا خارجيًّا. ذهنيًّا: أي في تصور الأذهان، وخارجيًّا: خارج تصور الأذهان، أي في الواقع.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف: أما في كثير من الصفات فقطعًا، مثل أن الله فوق العرش، فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم -الذي لم يحك هنا عشره - علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم قد صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك. إذن لم يسكتوا عن مثل هذا، بل بيّنوه بقولهم: إن الله في السماء وفوق العرش ... إلخ.



قوله رَحمَهُ الله ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة، بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها في الجملة؛ وما رأيت أحدًا منهم نفاها، وإنما ينفون التشبيه، وينكرون على المشبهة الذين يشبهون الله بخلقه، مع إنكارهم على من نفى الصفات؛ كقول نعيم بن حماد الخزاعي -شيخ البخاري-: «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا».

هذه قاعدة نفيسة في معرفة طريقة السلف، وهو أن يتكلم بعضهم ولا يُنكره الآخرون، ولا يستطيع أحد أن ينقل عن كل واحد من السلف أنهم قالوا: كذا وكذا، ومن قال: إن إجماع السلف معناه أن ينطق كل واحد منهم فهو مغالط؛ لأنه على قوله هذا لا يوجد إجماع، بل لا يستطيع أحد أن ينقل وجوب الصلاة عن كل واحد من الصحابة نطقًا، وإنما غاية ما في الأمر أن يتكلم به بعضهم ويسكت الآخرون، وكلام بعضهم قد يشتهر وقد لا يشتهر.

قوله رَحْمُهُ أللَهُ: وكانوا إذا رأوا الرجل قد أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات قالوا: جهمي مُعَطِّل؛ وهذا كثير جدًا في كلامهم، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئًا من الصفات مشبهًا -كذبًا منهم وافتراء- حتى إن منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك. قاتلهم الله أنى يؤ فكون.

وهذا فيه الإشارة إلى أن لفظ الجهمية يُطلق على كل مؤول -كما سبق-.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وقد صنف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءًا أسماه: «تنزيه الشريعة عن الألقاب الشنيعة» وذكر فيه كلام السلف وغيرهم من معاني هذه



الألقاب، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يلقب أهل السنة بلقب افتراه، يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد، كما أن المشركين كانوا يلقبون النبي على بألقاب افتروها.

هكذا البدع تبدأ صغيرة ثم تكون كبيرة، كما قال البربهاري: " واحذر صغار المحدثات من الأمور؛ فإنَّ صغير البدع يعود حتى يصير كبارًا "(١)، وقال شيخ الإسلام: " فَالْبِدَعُ تَكُونُ فِي أَوَّلِهَا شِبْرًا ثُمَّ تَكْثُرُ فِي الْإِتّبَاعِ حَتَّى تَصِيرَ أَذْرُعًا وَأَمْيَالًا وَفَرَاسِخَ "(٢).

هل كان أحد يظن أن يقال إن الأنبياء مشبهة؟ وهذا مثل فعل الحركيين، فهم يتكلمون على الحكام باسم الغيرة وإنكار المنكرات، ثم لما أنكر عليهم أهل السنة صاروا يعادون العقيدة، ويرون عدم الإلزام بها، بل قال طائفة منهم: الحرية مقدمة على الشريعة!

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وأهل الكلام يسمونهم حشوية. أول من أطلق الحشوية -فيما ذكر ابن تيمية (٢) - عمرو بن عبيد، فقد أطلق على أهل السنة حشوية، وهي كلمة يُراد بها الذم ولم يُبيَّن ما معناها، إلا أن يقال كثرة الكلام أو كثرة الأتباع والعوام الذين لا يفهمون شيئًا.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: كما كانت قريش تسمي النبي عَلَيْ تارة مجنونًا، وتارة شاعرًا، وتارة كاهنًا، وتارة كاهنًا، وتارة مفتريًا. إلى يومنا هذا يُلقب أهل السنة بألقاب السوء كالوهابية والجامية، وغير ذلك من الألفاظ، وهذا لا يضرهم، بل يُفرحهم؛ لأنه قد حصل لهم ما حصل للنبي

⁽١) شرح السنة للبربهاري (ص ٣٧-٣٨).

⁽۲) مجموع الفتاوی (۸ / ۲۵).

⁽٣) منهاج السنة (٢ / ٥٢٠-٥٢١)، ومجموع الفتاوي (١٢ / ١٧٦).





عَلَيْةً وما حصل لأئمة السلف الماضين بأن لُقبوا بألقاب السوء، وهذا يدل على إفلاس خصومهم.

فلا يمكن لمبتدع أن تقوى حجته على أهل السنة من حيث الجملة؛ لأنه مخالف للنص الشرعي، لذا يفرون من الحجة إلى النبز بالألقاب وغير ذلك.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: وجماع الأمر: أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة. من تجربة ابن تيمية ومعركته الطويلة مع المخالفين ودراسة المعتقد السلفي جعل الناس من المنتسبين للإسلام في أسماء الله وصفاته أقسامًا ستة، وهذه الأقسام الستة لا يلزم أن تكون في طوائف، بل في أفراد الناس.

قوله رَحَهُ أللهُ: أما الأولان: فقسمان: أحدهما: من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، فهؤلاء المشبهة، ومذهبهم باطل، أنكره السلف، وإليهم توجه الرد بالحق. وجعلوا ظاهرها التشبيه فهؤلاء هم المشبهة وهم كفار، وذكر ابن تيمية (۱) ثم ابن القيم (۲) أنه لا يُعرف أن أحدًا شبّه الخالق بالمخلوق من كل وجه، وإنما غاية ما في الأمر أنهم يُشبهون من وجه دون وجه.

قوله رَحْمَهُ اللهُ: والثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجرى ظاهر اسم «العليم، والقدير، والرب، والإله، والموجود، والذات» ونحو ذلك، على ظاهرها

⁽١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٩٥).

⁽٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص ٣٦١).



اللائق بجلال الله، فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوقين: إما جوهر محدث، وإما عرض قائم به. وهذا هو مذهب أهل السنة.

قوله رَحْمَهُ اللهُ: فإذا كان نعيم الجنة وهو خلقٌ من مخلوقات الله كذلك، فما الظن بالخالق سُبْحَانهُ وَتَعَالَى. فإذا كان في المخلوقات ما تتباين التباين الشديد، فالأمر بين الخالق والمخلوق من باب أولى.

قوله رَحْمُهُ الله: وهذه الروح التي في بني آدم قد علم العاقل اضطراب الناس فيها. الروح عند أهل السنة قائمة بنفسها بالإجماع (١)، وهي التي تقيم البدن، فإذا خرجت سقط البدن، وتصعد وتنزل، وقد تكلم عن الروح ابن القيم في كتابه (الروح) وهو من أحسن ما كُتب في الروح.

ومن ظن أنه كتب هذا الكتاب لما كان صوفيًّا وقبل أن يلتقي شيخ الإسلام فقد أخطأ، فقد نقل عن شيخ الإسلام في هذا الكتاب في ستة مواضع أو أكثر، فهو كتاب سلفي مفيد للغاية.

وكذلك تكلم عن الروح ابن تيمية (٢)، وابن عبد الهادي (٣)، وخلاصة الكلام أن الروح تقوم بنفسها، وأنها تقيم البدن، وفناء الروح انفصالها عن البدن، ذكر هذا ابن تيمية

⁽۱) الجواب الصحيح (٣/ ٢٧٧)، ومجموع الفتاوي (٤/ ٢٢٧)، (١٧ / ٣٤١)، والروح (١/ ١٠٨).

⁽٢) الجواب الصحيح (٣/ ٢٧٧)، ومجموع الفتاوي (٤/ ٢٢٧)، (١٧ / ٣٤١).

⁽٣) الصارم المنكي (ص ٢٢٦).





وابن القيم رَجَهُمَاللَهُ (١)، لا أنها تنتهي وتتلاشى وإنما تنفصل عن البدن، فإذا كان الناس مختلفين في الروح وهي بين جنبي الإنسان، فكيف إذن يتعدى إلى الخالق سبحانه بلا أدلة شرعية وإنما بتوهمات عقلية؟

قوله رَحَمُهُ اللهُ: وأما «القسمان» الواقفان: من يفوض المعنى ولا يقول ظاهرها مراد أو غير مراد: «فقسم» يقولون: يجوز أن يكون المراد ظاهرها الأليق بجلال الله، ويجوز ألا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك. وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم. ليس هذا مذهبًا معينًا لطائفة بدعية كالأشاعرة أو المعتزلة، وإنما مذهب جماعة من الفقهاء يجوزون الأمرين.

قوله رَحْمُهُ اللهُ: الصواب في كثير من آيات الصفات وأحاديثها، القطعُ بالطريقة الثابتة كالآيات والأحاديث الدالة على أن الله سبحانه فوق عرشه، وتعلم طريقة الصواب في هذا وأمثاله بدلالة الكتاب والسنة والإجماع على ذلك، دلالة لا تحتمل النقيض، وفي بعضها قد يغلب على الظن ذلك مع احتمال النقيض، وتردد المؤمن في ذلك هو بحسب ما يؤتاه من العلم والإيمان، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور.

هذا كلام طيب للغاية، سواء في باب الصفات أو غيرها، فبعض إخواننا قد يعيش فترة بعيدًا عن الخلافات بين المنتسبين للسنة في الساحة، ثم يتفاجأ بالخلافات الموجودة بين من يسمون دعاةً بالردود وغيرها فيكون في حيرة.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۱۰ / ۱۱۰)، (٤ / ۲۹۲)، والروح (۱ / ۹۸).





أو يعيش بين هؤلاء الحزبيين والحركيين ثم يُوفق لمن يُناصحه فيبقى مترددًا، فالعلاج لمثل هذا أمور منها: الفزع إلى الله بهذا الدعاء المأثور، وأن يُبعد عاطفته وأن ينظر للأمور بميزان الشرع، لأنه يقول: أستبعد أن يكون فلان ضالًا أو أن يكون فلان على هذا الاعتقاد الخطأ أو على هذا التوجه الخطأ، فدع عنك العواطف وزن الأمور بميزان الشرع.

قوله رَحْمَهُ اللهُ: ثم إن كان قد خبر نهايات إقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب، وعرف غالب ما يزعمونه برهانًا وهو شبهة، رأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لاحقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصلح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة. وقد ذكر ابن تيمية رَحْمَهُ اللهُ هذا في (التسعينية) (۱) وغيرها، وبيّن أن المتكلمين يتساهلون في إيراد الإجماعات في الاعتقاد، ثم قد يُخالفونه.

وإن من دعا بهذا الدعاء المأثور فانشرح صدره للهدى فلا يرجع إلى أهل البدع والضلالة، فإن مجرد مجالسته تُضعفه وتبقيه في حيرة، وقد حصلت للصفدي -الذي أجاب ابن تيمية على أسئلة له ثم سميت بعد ذلك (الصفدية) - حيرة واضطراب في هذه

التسعينية (۲ / ۲۳۱)، (۳ / ۸۳۷)، ومجموع الفتاوی (۱۳ / ۲۵)، (۱۷ / ۲۶۶)، (۱۷ / ۳۱۶)، (۱۷ / ۳۱۶).
 ۲۳۴).





المباحث حتى إن ابن تيمية قال له: إن صدرك يغلي ويقول: بق بق لأجل الشبهات، لازمني تنتفع (١).

لكن الصفدي لم يلازم ابن تيمية الملازمة الطويلة وأصبح يجالس أولئك المعظمين عنده فأصبح في حيرة، والعجيب أني رأيت له كلامًا عن ابن تيمية يقول فيه: لو تفرغ لشرح صحيح البخاري لكان خيرًا له من هذه الردود (١).

وهذا تمامًا ككلام الحزبيين في زماننا؛ لأن الصفدي لم يتيقن ضلال منهج المتكلمين، ورأى أن ابن تيمية انشغل بأمر لا يستحق أن يُنشغل به، فيقول: لو انشغل بصحيح البخاري لكان خيرًا له، وهذا تمامًا كحال الذي عنده حيرة من الحركيين، فيرى السلفي يشرح دروسًا أو يرد على المخالفين فيقول: لو اشتغل بهذه الدروس لكان خيرًا له من الرد على المخالفين.

مع أن أنفع ما ينفع هو تنقية الشريعة مما أُدخل فيها، وأعظم تنقية بالرد على المخالف والرد على الأقوال المضلة، وهذا لا يحصل بالحماسة -وإن كانت الحماسة مهمة - وإنما يحصل بالعلم والحماسة، فما أكثر الذين عندهم علم لكن ليس عندهم حماسة ويكون باردًا في هذا الباب، ولو أُخذ من دنياه شيء لأقام الدنيا ولم يقعدها.

وفي المقابل هناك أناس عندهم حماسة لكن ليس عندهم علم، والواجب أن نجتهد وأن نُحصّل الأمرين، فهذا ديننا ومعتقدنا، وإذا سكتنا عنه تسلط أهل البدع بتحريفه، فلابد

⁽١) الوافي بالوفيات (٧/ ١٥).

⁽٢) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٤٦٣).





لطلاب العلم من أهل السنة أن ينبروا لمثل هذا، وأن يحتسبوا، وأن يجتهدوا في تحصيل العلم وفي الغيرة على الدين وأن يُزَوِّرُوا في أنفسهم أن ينافحوا عن العقيدة.

وقوله رَحَهُ أللَهُ: ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف اصطلاحهم، أوهمت الغِرَّ ما يوهمه السراب للعطشان، ازداد إيمانًا وعلمًا بما جاء به الكتاب والسنة. صدق رَحَهُ أللَهُ يذكر أهل الباطل بالعبارات الصعبة والتي فيها ألغاز حتى يوهموا صاحب الحق ويهيبوه.

قوله وَحَمُهُ اللّهُ: فإن الضِدَّ يُظهِر حُسْنَه الضدُّ، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحق أشد تعظيمًا، وبقدره أعرف. وصدق، وهذا معنى ما نُقل عن عمر وَحَيَلِهُ عَنهُ: إنما تُنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية (۱). ويقول ابن تيمية: وإنما يتمايز الناس بتفصيل الاتباع، فكلما كان الرجل أعرف بتفاصيل ما عند أهل الضلالة والخطأ صار أقوى في الرد عليهم وبيان ضلالهم (۱).

قوله رَحْمَهُ اللهُ: فأما المتوسط من المتكلمين، فيخاف عليه ما لا يخاف على من لم يدخل فيه، وعلى من قد أنهاه نهايته، فإن من لم يدخل فيه هو في عافية، ومن أنهاه فقد

⁽١) مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٤١٠) رقم: (٣٢٤٧٢)، من طريق المستظل بن حصين، قال: خطبنا عمر بن الخطاب، فقال: «قد علمت ورب الكعبة متى تهلك العرب»، فقام إليه رجل من المسلمين فقال: متى يهلكون يا أمير المؤمنين؟ قال: «حين يسوس أمرهم من لم يعالج أمر الجاهلية، ولم يصحب الرسول عليه.».

⁽۲) منهاج السنة (۲ / ۳۹۸)، ومجموع الفتاوي (۱۰ / ۳۰۱) وغيرها.





عرف الغاية، فما بقي يخاف من شيء آخر، فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قبله، وأما المتوسط فمتوهم بما تلقّاه من المقالات المأخوذة تقليدًا لمعظمه وتهويلًا.

ذكر مثل هذا الشوكاني -رحمه الله- في شرح حديث: «إن الحلال بيِّن والحرام بيِّن»، قال: إنما يُخشى علم الكلام على من لم يتعمق فيه فإنه يظن فيه دلائل وبراهين لكن إذا تعمق فيه عَلم أنه لا شيء (١).

أسأل الله الذي لا إله إلا هو أن يغفر لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَهُ الله وأن يجمعنا وإياكم وإياه ووالدينا وأحبابنا في الفردوس الأعلى، وأن يرزقني وإياكم العلم النافع والعمل الصالح.

⁽١) الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني (٤ / ٢٠٩٠)، وانظر: التحف في مذاهب السلف (ص ٢٥).



فهرس المراجع والمصادر

- ١. الإبانة الكبرى لابن بطة، دار الراية الرياض.
- ٢. الإبانة عن أصول الديانة، دار الفضيلة ط١.
 - ٣. إبطال التأويلات، دار غراس ط١.
- ٤. اجتماع الجيوش الإسلامية، دار عطاءات العلم ط٤.
- ٥. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد مكتبة الخانجي
 - ٦. أساس التقديس، مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٧. الاستقامة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط١.
 - ٨. الأسماء والصفات للبيهقي، مكتبة السوادي ط١.
 - ٩. الأشباه والنظائر للسبكي، دار الكتب العلمية ط١.
- ١٠. أصول الدين للخطيب البغدادي، مطبعة الدولة استانبول.
- ١١. الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد، وزارة الأوقاف القطرية ط١.
 - ١٢. أعلام الموقعين، دار عطاءات العلم ط٢.
 - 18. اقتضاء الصراط المستقيم، دار عالم الكتب ط٧.
 - ١٤. أقسام اللذات للرازي بدون طبعة.
- ١٥. إنباء الغمر بأبناء العمر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مصر.
 - 17. الإيمان لابن تيمية، المكتب الإسلامي ط٥.
 - ١٧. البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي ط١.
 - ١٨. البداية والنهاية، دار هجر ط١.





- بدائع الفوائد، دار عطاءات العلم ط٦.
- ٢٠. بيان تلبيس الجهمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ط١.
 - ٢١. تاريخ الإسلام، دار الغرب الإسلامي ط١، ت: بشار.
 - ۲۲. تاریخ دمشق، دار الفکر.
- ٢٣. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، عالم الكتب ط١.
 - ٢٤. التبصير في معالم الدين للطبري، دار العاصمة ط١.
 - ٢٥. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري، دار الكتاب العربي ط٣.
 - ٢٦. التحبير شرح التحرير، مكتبة الرشد ط١.
 - ٢٧. تحريم النظر في كتب الكلام، دار عالم الكتب ط١.
 - ٢٨. التحف في مذاهب السلف، دار الصحابة ط١.
 - ٢٩. تخريج أحاديث الكشاف، دار ابن خزيمة ط١.
 - ٣٠. التدمرية، مكتبة العبيكان ط٦.
 - ٣١. تذكرة الحفاظ للذهبي، دار الكتب العلمية -ط١.
 - ٣٢. التسعينية، مكتبة المعارف ط١.
- ٣٣. التعليقات التوضيحية على مقدمة الفتوى الحموية، المكتب التعاوني بسلطانة ط١.
 - ٣٤. تفسير ابن أبي حاتم، مكتبة نزار مصطفى الباز ط٣.
 - ٣٥. تفسير ابن كثير، دار طيبة ط٢.
 - ٣٦. تفسير البغوي، دار طيبة ط٤.
 - ٣٧. تفسير الرازي، دار إحياء التراث العربي ط٣.





- .٣٨. تفسير الطبري، دار هجر ط١، ت: التركي.
- ٣٩. تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية ط٢.
- ٤٠. تفسير الكلام العظيم لابن أبي زمنين، مكتبة الفاروق الحديثة.
- 13. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، مؤسسة الكتب الثقافية ط١.
 - ٤٢. التمهيد لابن عبد البر، مؤسسة الفرقان ط١، ت: بشار.
 - ٤٣. تهذيب التهذيب، مكتبة دائرة المعارف النظامية ط١.
 - ٤٤. جامع العلوم والحكم، مؤسسة الرسالة ط٧.
 - 20. جامع المسائل لابن تيمية، دار عطاءات العلم ط٢.
 - ٤٦. جامع بيان العلم وفضله، دار ابن الجوزي ط١.
- ٤٧. الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية، دار عطاءات العلم ط٦.
- ٤٨. جمع الجيوش والدساكر في الرد على ابن عساكر، مخطوط نُشر عبر برنامج الكلم الطيب التابع لموقع الشبكة الإسلامية.
 - ٤٩. جواب الاعتراضات المصرية، دار عطاءات العلم ط٣.
 - ٥٠. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، دار العاصمة ط٢.
 - ٥١. جوهرة التوحيد اللقاني، دار السلام.
 - ٥٢. الحاوي للفتاوى -فتاوى السيوطى-، دار الفكر.
 - ٥٣. خاتمة كتاب أقسام اللذات بحسب النسخة المنشورة على الشبكة.
 - ٥٤. خلق أفعال العباد، دار المعارف الرياض.
 - ٥٥. درء تعارض العقل والنقل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط٢.
 - ٥٦. الدرر السنية في الأجوبة النجدية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم ط٦.





- ٥٧. ذم التأويل، الدار السلفية ط١.
- ٥٨. ذم الكلام للهروي، مكتبة الغرباء الأثرية.
 - ٥٩. الرد الوافر، المكتب الإسلامي ط١.
- ٠٦٠ الرد على الجهمية للدارمي، دار ابن الأثير ط٢.
- 71. الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد، دار الثبات ط١.
 - الرد على الشاذلي، دار عطاءات العلم ط٣.
- ٦٣. رسالة السجزي إلى أهل زبيد، رئاسة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ط٣.
 - ٦٤. رسالة إلى أهل الثغر، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ١٤١٣ هـ.
 - ٦٥. الروح، دار عطاءات العلم ط٣.
 - ٦٦. روضة الناظر، مؤسسة الريان ط٢.
 - ٦٧. سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، مكتبة المعارف ط١.
 - ٦٨. السنة لحرب الكرماني، دار الإمام أحمد ت: أسعد زعتري.
 - ٦٩. سنن ابن ماجه، دار الصديق ط٢، ت: عصام موسى هادى.
 - ٧٠. سنن أبي داود، مؤسسة الرسالة ط١، ت: الأرنؤوط.
 - ٧١. سنن الترمذي، دار الغرب الإسلامي ط١، ت: بشار.
 - ٧٢. السنن الكبرى للبيهقى، مركز هجر ط١، ت: التركى.
 - ٧٣. السنن الكبرى للنسائي، مؤسسة الرسالة ط١.
 - ٧٤. سؤالات ابن وهف لابن باز، مؤسسة ابن باز الخيرية.
 - ٧٥. سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة ط٣.
 - ٧٦. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، دار طيبة ط٨.





- ٧٧. شرح السنة للبربهاري، مكتبة دار المنهاج ط١.
 - ٧٨. شرح السنة للبغوي، المكتب الإسلامي ط٢.
- ٧٩. شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، دار السلام ط١.
 - ٨٠. شرح العقيدة الأصفهانية، المكتبة العصرية ط١.
 - ٨١. شرح العقيدة الأصفهانية، دار الإمام أحمد.
- ٨٢. شرح الكوكب المنير شرح مختصر التحرير، مكتبة العبيكان ط٢.
 - ٨٣. شرح جوهرة التوحيد للباجوري مراجعة عبد الكريم الرفاعي.
 - ٨٤. شرح حديث النزول، المكتب الإسلامي ط٥.
 - ٨٥. شفاء العليل، دار عطاءات العلم ط٣.
 - ٨٦. الصارم المنكى، مؤسسة الريان ط١.
 - Α۷. الصحاح، دار العلم للملايين ط٤.
 - ٨٨. صحيح البخاري، الطبعة السلطانية.
 - ٨٩. صحيح مسلم، دار الطباعة العامرة تركيا.
 - ٩٠. صريح السنة للطبري، دار الخلفاء ط١.
 - ٩١. الصواعق المرسلة، دار عطاءات العلم ط١.
 - ٩٢. الضوء اللامع للسخاوي، منشورات مكتبة الحياة.
 - ٩٣. طبقات الحنابلة لأبي يعلى، مطبعة السنة المحمدية.
 - ٩٤. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، دار هجر ط٣.
 - ٩٥. عارضة الأحوذي، تصوير دار الكتب العلمية.
 - 97. العرش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة ط٧.





- ٩٧. العقود الدرية في مناقب ابن تيمية، دار عطاءات العلم ط٣.
 - ٩٨. العقود الياقوتية في جيد الأسئلة الكويتية، مكتبة السداوي.
 - ٩٩. عقيدة السلف وأصحاب الحديث، دار العاصمة.
 - ١٠٠. العقيدة الطحاوية، المكتب الإسلامي ط٢، ت: الألباني.
 - ١٠١. العقيدة النظامية، الدار الأزهرية للتراث.
 - ١٠٢. العلو للعلى الغفار، مكتبة أضواء السلف ط١.
 - ١٠٣. عون المريد شرح جوهرة التوحيد، دار البشائر.
 - ١٠٤. فتاوى السبكي، دار المعرفة.
 - ١٠٥. الفتاوي الكبري لابن تيمية، دار الكتب العلمية ط١.
 - ١٠٦. فتح الباري لابن رجب، مكتبة الغرباء ط١.
- ١٠٧. الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، مكتبة الجيل الجديد.
 - ۱۰۸. فتح القدير، دار ابن كثير ط۱.
 - ١٠٩. الفتوى الحموية الكبرى، دار الصميعى ط٢.
 - ١١٠. الفروق للقرافي، دار عالم الكتب.
 - ١١١. الفصل في الملل والنحل، مكتبة خانجي.
 - ١١٢. فهم القرآن للمحاسبي، دار الكندي ط٢.
 - ١١٣. قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مكتبة الكليات الأزهرية.
 - ١١٤. القواعد المثلى، الجامعة الإسلامية ط٣.
- ١١٥. اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، دار الكتب العلمية ط١.
 - ۱۱۲. لسان العرب، دار صادر ط۳.





- ١١٧. لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، دار عالم الكتب ط٢.
 - ١١٨. لمعة الاعتقاد، وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية ط٢.
- ١١٩. مجموع الفتاوي لابن تيمية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
 - ١٢٠. مجموع فتاوى ابن باز، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء.
 - ١٢١. مختصر الصواعق المرسلة، دار الحديث ط١.
 - ١٢٢. مختصر الفتاوي المصرية، دار ركائز –ط١.
 - ١٢٣. مدارج السالكين، دار عطاءات العلم ط٢.
 - ١٢٤. المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقى، دار اليسر ط١.
 - ١٢٥. المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية ط٢.
 - ١٢٦. مسند أحمد، مؤسسة الرسالة -ط١.
 - ١٢٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية بيروت.
 - ١٢٨. مصنف ابن أبي شيبة، دار التاج ط١، ت: كمال يوسف الحوت.
 - ١٢٩. مصنف عبد الرزاق، المجلس العلمي ط٢، ت: الأعظمي.
 - ١٣٠. المعجم الكبير للطبراني، مكتبة ابن تيمية ط٢.
 - ١٣١. معيار العلم، دار المعارف مصر.
 - ١٣٢. مفتاح دار السعادة، دار عطاءات العلم ط٣.
 - ١٣٣. الملل والنحل للشهرستاني، مؤسسة الحلبي.
 - ١٣٤. المناظرة في القرآن، مكتبة الرشد ط١.
 - ١٣٥. مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، دار هجر ط٣، ت: التركي.
 - ١٣٦. مناقب الشافعي للبيهقي، مكتبة دار التراث ط١.





- ١٣٧. منهاج السنة النبوية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط١.
- ١٣٨. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآخر، دار الكتب العلمية ط١.
 - ١٣٩. الموافقات، دار ابن عفان ط١.
- ١٤٠. موطأ مالك، دار إحياء التراث العربي ت: محمد فؤاد عبد الباقي.
 - ١٤١. نقض الدارمي على بشر المريسي، المكتبة الإسلامية -ط١.
- ١٤٢. النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، دار ابن القيم ط١.
 - ١٤٣. نهاية الإقدام، حرره وصححه: ألفرد جيوم
 - ١٤٤. الوافي بالوفيات، دار إحياء التراث.